

المجلد الخامس – العدد الثالث

Vol 5 – Issue 3

September 2020 Muharram 1442

سبتمبر | ايلول 2020 الموافق محرم 1442

ISSN 2058-5012 = Majallatu Riyadati Al-aamali Al-islamiati

إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً عَنْ تَرَاضٍ مِنْكُمْ

مجلة ريادة الأعمال الإسلامية

Journal of Islamic Entrepreneurship

لندن- المملكة المتحدة

This journal is published in the United Kingdom

2020

London

ISSN 2058-5012



الهيئة العالمية للتسويق الإسلامي

International Islamic Marketing Association

- حقوق النشر والطبع محفوظة للهيئة العالمية للتسويق الاسلامي والجهات المخولة
- لا تقبل المجلة بازواجية النشر او اعادة النشر الا باذن مسبق
- رسوم الاشتراك السنوي: المؤسسات 100 دولار | الافراد 70 دولارا
- لا تستوفي المجلة اية رسوم لتقديم ونشر الابحاث.
- للتواصل والمراسلات:

ايميل

alserhan@yahoo.com

welcome@iimassociation.com

هاتف: 00962770548917 (الاردن)

فهرس المحتويات

قواعد البيانات التي تفهرس فيها المجلة 4

المواضيع التي تغطيها المجلة 5

قواعد النشر 6

تحكيم الابحاث 9

هيئة التحرير 10

نحو منظومة الكترونية للزكاة 12

د. فلياشي سامية، زاوي هجيرة

شرط الثبات التشريعي بين جدلية التجسيد للأمان القانوني ومصلحة الدولة في قانون

الاستثمار الأردني 35

د. علي خالد قطيشات

اثر تطبيق اخلاقيات العمل الاسلامي على تحقيق الميزة التنافسية في البنوك الاسلامية في

فلسطين 58

د. مجيد مصطفى منصور

التقليل من هدر الغذاء، أسبابه وإمكانية العمل: مقارنة إسلامية. دراسة المستهلك في

الجزائري وتونس 91

جمال الدين مكي ا.د. فوزي الدخيل د. سلمى إناس دو د. ايناس همامي بهري

السلوك الاقتصادي وعلاقته بالمصارف الإسلامية 113

هناء محمد هلال الحنيطي

قواعد البيانات التي تفهرس فيها المجلة

الموقع الالكتروني	الشعار	القاعدة
	EBSCO	ايبسكو العربية
http://mandumah.com/islamicinfo		دار المنظومة
https://www.almanhal.com/ar		المنهل
http://www.e-marefa.net/ar/		المعرفة

المواضيع التي تغطيها المجلة

مقاصد الشريعة وريادة الأعمال
الإبداع الاجتماعي في المجتمعات الإسلامية
الابتكار وريادة الأعمال
الزكاة والوقف الإسلامي
التأمين الإسلامي والتكافل
نظم الأعمال في الإسلام
الاقتصاد الإسلامي بفروعة المختلفة
التعليم الإسلامي
المرأة والريادة والتجارة في المجتمعات الإسلامية
الريادة الاجتماعية في المجتمعات الإسلامية
الأعمال الخيرية والتطوعية
المشاريع الصغيرة والريادية
حاضنات الأعمال
المشاريع والمبادرات الشبابية
المبادرات الحكومية والشعبية
بيئة وثقافة ريادة الأعمال
دور ريادة الأعمال في التنمية
الانظمة والقوانين وريادة الأعمال
التحديات التي يواجهها رواد الأعمال
ادارة ريادة الأعمال
الريادة وفرص العمل

قواعد النشر

1. تخضع البحوث المقدّمة إلى المجلّة للتقويم والتحكيم حسب الأصول المتبعة.
2. يجب إتباع الأصول العلمية والقواعد المرعية في البحث العلمي.
3. يجب كتابة المصادر والمراجع في آخر البحث.
4. يجب ضبط النصوص الشرعية بالشكل الكامل ومراعاة القواعد اللغويّة.
5. ألا يتجاوز البحث المقدم 6000 كلمة.
6. ألا يكون البحث قد سبق نشره على أي نحو كان أو تم إرساله للنشر في مجلة أخرى ويتعهد الباحث بذلك خطياً.
7. يلتزم الباحث بعدم إرسال بحثه لأي جهة أخرى للنشر حتى يصله رد المجلة.
8. يجب إثبات المصادر والمراجع مستوفاة في آخر البحث مرتبة حسب ما هو مبين ادناه.
9. يمكن أن يكون البحث تحقيقاً لمخطوطة تراثية، وفي هذه الحالة تتبع القواعد العلمية المعروفة في تحقيق التراث
10. يرفق البحث بملخص باللغتين العربية والإنجليزية بما لا يقلّ كلّ ملخص عن (150) كلمة ولا يزيد على (250) كلمة.
11. يُخطر أصحاب البحوث بالقرار حول صلاحيتها للنشر أو عدمها خلال مدة لا تتجاوز شهرين من تاريخ استلامها
12. قرارات هيئة التحرير بشأن البحوث المقدّمة إلى المجلّة نهائية، وتحتفظ الهيئة بحقها في عدم إبداء مبررات لقراراتها.
13. يجب أن يتم ارسال البحث بالبريد الالكتروني إلى بريد المجلة
14. شكل البحث:

النص Traditional Arabic عادي (حجم 16). الهامش Traditional
Arabic عادي (حجم 12) (يرجى تجنب استخدام الهوامش). العناوين
الرئيسية Traditional Arabic أسود (حجم 18). العناوين الفرعية

Traditional Arabic أسود (حجم 16). المسافات بين الاسطر: مسافة

واحدة فقط

15.مراجع البحث:

الكتب (العربية أو الإنجليزية): اسم المؤلف أو المؤلفين، عنوان الكتاب، اسم المحقق أو المترجم، الطبعة، بلد النشر: اسم الناشر، سنة النشر. د. عبدالوهاب إبراهيم أبو سليمان، كتابة البحث العلمي ومصادر الدراسات الفقهية، الطبعة الأولى، جدة: دار الشروق للنشر والتوزيع والطباعة (1413هـ 1993م). وفي حالة وجود ثلاثة مؤلفين فأكثر يشار إلى الاسم الأول والأخير لجميع المؤلفين، وعنوان الكتاب، اسم المحقق أو المترجم، الطبعة، بلد النشر: اسم الناشر، سنة النشر. د. محمد سليمان الأشقر، أ.د. ماجد محمد أبو رخية، د. محمد عثمان شبير، د. عمر سليمان الأشقر، بحوث فقهية في قضايا اقتصادية معاصرة، الطبعة الأولى، الأردن: دار النفائس (1418هـ 1998م). **البحث أو المقال باللغة العربية أو الإنجليزية في دورية:** اسم المؤلف أو المؤلفين، عنوان البحث أو المقال، اسم الدورية، المجلد أو العدد، الصفحات، بلد النشر: اسم الناشر، سنة النشر. د. صالح بن عبدالله الراجحي، حقوق الإنسان السياسية والمدنية: دراسة مقارنة بين الشريعة الإسلامية والقوانين الوضعية ((حالة الإعلان العالمي لحقوق الإنسان))، مجلة الحقوق، العدد الأول، السنة السابعة والعشرون، 101، الكويت:كلية الحقوق، (2003). **الرسائل الجامعية:** اسم مقدّم الرسالة، عنوان الرسالة، ماجستير أو دكتوراه، الجامعة المانحة، السنة. جاسم علي سالم ناصر الشامسي، ((ضمان التعرض والاستحقاق في العقود، دراسة مقارنة)). رسالة دكتوراه، جامعة القاهرة (1990).

فصل في كتاب: اسم المؤلف أو المؤلفين للفصل، عنوان الفصل، في: اسم الكتاب، الصفحات، اسم معدّ الكتاب، واسم المترجم، الطبعة، بلد النشر: اسم

الناشر، سنة النشر. علي مراد، العوامل التي ساهمت في انبعاث حركة التجديد في الفكر الإسلامي في العصر الحديث، في: خطاب التجديد الإسلامي الأزمنة والأسئلة، 149. إعداد: أنور أبو طه، وآخرون، ترجمة: حازم محيي الدين، الطبعة الأولى، دمشق: دار الفكر (2004).

تحكيم الابحاث

- تقرر هيئة التحرير قبول البحث للنشر في المجلة بعد مروره بإجراءات التحكيم السري المعتمدة لدى المجلة وذلك باختيار محكمين اثنين للبحث الواحد لتحديد صلاحيته للنشر
- يلتزم الباحث بالأخذ بملاحظات المحكمين
- ما ينشر في المَجَلَّة من آراء يعبر عن أفكار أصحابها ولا يَمَثِّل رأي المَجَلَّة.
- ترتيب البحوث في المَجَلَّة يخضع لاعتبارات فنية.
- تستبعد المجلة أي بحث مخالف لقواعد النشر.
- يُعطى الباحث نُسخة من المجلة عند النشر

هيئة التحرير

مجلة ريادة الاعمال الإسلامية

تصدر هذه المجلة في المملكة المتحدة بأشراف الهيئة العالمية للتسويق الإسلامي في لندن

رئيس التحرير

الأستاذ الدكتور بكر أحمد عبدالله السرحان

كلية الإدارة والاقتصاد - جامعة الاميرة سمية للتكنولوجيا

رئيس الهيئة العالمية للتسويق الإسلامي - بريطانيا

المنسق العام

د. علي هلال البقوم

الهيئة العالمية للتسويق الإسلامي - الاردن

لتقديم الابحاث:

welcome@iimassociation.com

alserhan@yahoo.com

هيئة التحرير التأسيسية

الأستاذ الدكتور علي شاهين. مساعد نائب الرئيس للشئون الإدارية-الجامعة

الإسلامية-غزة. فلسطين

الأستاذ الدكتور عصام محمد الليثي. أكاديمية السودان للعلوم المصرفية

والمالية-الخرطوم. السودان

الأستاذ الدكتور مرداوي كمال. جامعة منتوري - قسنطينة. الجزائر

الأستاذ الدكتور سامر ابو زنيد. رئيس جامعة الخليل. فلسطين

الأستاذ الدكتور سالم عبد الله جلس الجامعة الإسلامية بغزة - فلسطين

الدكتور فيصل بن جاسم آل ثاني. كلية الإدارة والاقتصاد - جامعة قطر

الدكتور حميد جليدان. كلية الإدارة والاقتصاد - جامعة قطر

الدكتور عبدالله السويدي. كلية الإدارة والاقتصاد - جامعة قطر

الدكتور شايف جار الله. كلية الإدارة والاقتصاد - جامعة قطر
الدكتور حعيثن الحربي. كلية الإدارة والاقتصاد - جامعة قطر
الدكتور مصطفى عبدالكريم. كلية الإدارة والاقتصاد - جامعة قطر
الدكتور بن عبو الجبالي. نائب عميد كلية الاقتصاد والإدارة - جامعة معسكر
. الجزائر

الدكتورة تهاني بنت عبد الله القديري. جامعة الأميرة نورة بنت عبد الرحمن
 بالرياض

المستشار العلمي

الدكتورة دافني هاليكياس. Fellow، Institute of Coaching، McLean ،
USA، Harvard Medical School، Hospital

نحو منظومة الكترونية للزكاة

د. فلياشي سامية، زاوي هجيرة

د. فلياشي سامية
كلية العلوم الاقتصادية والعلوم
التجارية وعلوم التسيير،
جامعة الجزائر 3
feliachis@yahoo.fr

زاوي هجيرة
كلية العلوم الاقتصادية والعلوم
التجارية وعلوم التسيير،
جامعة الجزائر 3
zaoui.hadjira@univ-alger3.dz

الملخص: تعتبر الزكاة من أبرز وأهم أدوات النظام الاقتصادي الإسلامي المساعدة على تحقيق التنمية الشاملة، وقبل كل شيء هي الركن الثالث من أركان الإسلام الخمسة، تجب على كل مسلم تتوفر فيه شروطها، كما يجب على ولي الأمر أن يعمل على جبايتها أو أن يكلف من يقوم بشؤونه، فلما كان للزكاة من أهمية خاصة، كان من الضروري إحياء وبعث مؤسسات تتولى تنظيم هذه الفريضة جمعا وتوزيعا في الدول العربية والإسلامية، من خلال هذا البحث سلطنا الضوء على تجربتي الإمارات العربية المتحدة وماليزيا، وكيف طورتا من منظومتهما الالكترونية في تسييرها لصناديق الزكاة والرفع من حصيلتها وحسن توزيعها، ثم تطرقنا لتجربة صندوق الزكاة الجزائري، واقترح رؤية استشرافية لوضع منظومة إلكترونية للصندوق، وهذا لتحسين الأداء الوظيفي، بما يؤدي إلى رفع جودة الخدمة للعملاء، من المكلفين بالزكاة ومستحقيها، وتغيير آليات التحصيل والتوزيع للموارد الزكوية.

الكلمات المفتاحية: زكاة، الإدارة الالكترونية، التقنيات الحديثة للأجهزة الزكوية.

Abstract

Zakat is one of the most important tools of the Islamic economic system, which helps to achieve comprehensive development. Above all, it is the third pillar of Islam's five pillars, which is obligatory for every Muslim who fulfills its conditions, and the guardian must work on collecting it, or assigning those who do his affairs.

Due to the particular importance of zakat, it was necessary to revive and establish institutions that organize this obligatory collection and distribution in the Arab and Islamic countries, Through this research, we highlighted the experiences of the United Arab Emirates and Malaysia, and how they developed their electronic system in the management of Zakat funds, and increased the proceeds and good distribution, Then we touched on the experience of the Algerian Zakat Fund, and proposed a forward-looking vision to develop an electronic system for the Fund, in order to improve the functionality, leading to raise the quality of service to customers, taxpayers and beneficiaries, and Change of collection and distribution mechanisms for Zakat resources.

Keywords: Zakat, Electronic management, Modern technologies for zakat devices.

مقدمة:

أوجب الله تعالى الزكاة، رعاية لحاجة الفقير وسدا لجوعه، وتطهيرا لنفس دافعها ورفعاً لدرجته، ولما كان للزكاة هذا الشأن العظيم في المجتمع الإسلامي فقد اجتهد الفقهاء في تسهيل أداء هذه الفريضة، فبالأمس لم تكن مهمة تأدية الزكاة باليسر والسهولة التي يأملها مسلم اليوم، حيث عرفت الزكاة في المراحل الأولى من تطبيقها حرية للأفراد في أدائها، إلا أنه بعد زيادة أموال الزكاة، أصبح من الضروري التفكير في هيئة أو ديوان يقوم بتسيير هذه الأموال، وبالفعل فقد أخذ التطبيق العملي لنظام الزكاة في التوسع، في عصر تسارعت فيه وتيرة الحياة وتطورت فيه وسائل العلم والتكنولوجيا، وهو الأمر الذي اهتمت به صناديق الزكاة، مما مكّن السلطات الإدارية من تطبيق أمثل لنظم الزكاة، مع مواكبة الأحكام الفقهية والنظر في المسائل المستجدة حسب ما تقتضيه نصوص الشريعة وتمليه ظروف العصر.

الإشكالية:

تكمن مشكلة البحث في بيان مدى قدرة صندوق الزكاة الجزائري في مواكبة التقنيات الحديثة التي تميز صناديق أخرى، من بينها صندوق الزكاة الإماراتي والماليزي، لذا كان السؤال الجوهرى لهذه الدراسة هو:

كيف يمكننا إرساء نظام الكتروني للزكاة في الجزائر، ؟

للإجابة على هذا السؤال ارتأينا إلى الإجابة على سؤالين فرعيين هما:

ما هي أحدث التقنيات الالكترونية المعتمدة في صناديق الزكاة الإماراتية، والماليزية ؟
ما هي آليات التحصيل والتوزيع والرقابة المتبعة في صندوق الزكاة الجزائري ؟ وما هي الاقتراحات في مجال الإدارة الالكترونية التي نوجهها للقائمين على الصندوق من أجل زيادة الحصيلة الزكوية ؟

أهداف البحث:

يهدف البحث إلى اقتراح منظومة الكترونية صارمة لتجديد عمل صندوق الزكاة الجزائري وتسهيل عمل القائمين على جمع وتوزيع الزكاة، من أجل الرفع من الحصيلة الزكوية.

أهمية البحث:

من الضروري مواكبة الأجهزة الزكوية للأنظمة الالكترونية، وعلى الدولة أن تهتم بتفعيل الوسائل التكنولوجية الحديثة لتحقيق مقاصد الشارع من هذه الفريضة. اقتراح جملة من التدابير الإدارية الممكنة، ذات العلاقة بمواكبة التطورات الحديثة في المجال التكنولوجي، والتي تُعدُّ مهمة جدا لتسهيل عمليات تحصيل وتوزيع الزكاة

خطة البحث:

اقتضت طبيعة الدراسة إلى أن نقسمها إلى مقدمة، ومبحثين وخاتمة، عرضنا في المبحث الأول تجربتي الإمارات وماليزيا، بما أنهما رائدتين في المجال التكنولوجي، تم تعرضنا لصناديق الزكاة في هذين البلدين، أما في المبحث الثاني فقد تطرقنا إلى عرض موجز لآليات التحصيل والتوزيع والرقابة المتبعة في صندوق الزكاة الجزائري، بما يفسح المجال لرؤية مستقبلية أو استشرافية، لعمل الصندوق الجزائري والاستفادة من تجارب الإمارات وماليزيا، وكان ختام هذا المبحث هو أهم ما تطرقنا إليه في هذا البحث كله، وهو اقتراح منظومة إلكترونية لإدارة صندوق الزكاة في الجزائر.

فرضيات البحث:

من أجل البحث عن إجابات للأسئلة المطروحة في الإشكالية أعلاه، قمنا بصياغة الفرضيات التالية:

ماليزيا والإمارات قامتا بدور كبير في تطوير مؤسسات الزكاة، مقارنة بالدور المحدود في الجزائر، إلا أن هناك إمكانية كبيرة للاستفادة من التجريبتين.

استخدام التقنيات الحديثة ووسائل التكنولوجيا المعاصرة، يفضي إلى الرفع من مستوى كفاءة مؤسسة الزكاة، وهذا من شأنه زيادة الحصيلة الزكوية.

يمكننا إرساء نظام الكتروني للزكاة في الجزائر باتباع الوسائل الالكترونية التي تسهل إدارة الصندوق.

المنهج المتبع:

اتبعنا في هذه الدراسة المنهج الوصفي، من خلال عرض تجربتي الإمارات وماليزيا في محاكتهما لأحدث الوسائل التكنولوجية المستعملة في إدارة مؤسسات الزكاة فيهما.

كذلك استخدمنا المنهج التحليلي، الذي يُعنى بتحليل عميق لطرق جباية الزكاة في هذين البلدين من جهة، ومن جهة أخرى تحليل واقع الصندوق الجزائري، للاستفادة والخروج بنتائج لتفعيل التجريبتين محل الدراسة.

المبحث الأول: الإدارة الالكترونية في صناديق الزكاة: عرض لتجربتي الإمارات

وماليزيا

شهد النصف الثاني من القرن العشرين تطور صناديق الزكاة في العديد من دول العالم العربي والإسلامي، التي لا بد من أن تحاكي مؤسسات العصر في طريقة الإدارة والتسيير، وفيما يلي بعض الأمثلة عنها:

المطلب الأول: تجربة الإمارات العربية المتحدة

تحصل صندوق الزكاة الإماراتي على جائزتين عام 2011 ضمن جائزة الإمارات للأداء الحكومي المتميز في مجالي رضا العملاء والموارد البشرية، وتكريم حكومة الإمارات الالكترونية عن أفضل خدمة الكترونية مقدمة للجمهور، بل وحتى التكريم

الخارجي بحصول الصندوق على جائزة أفضل خدمة الكترونية مقدمة للجمهور (عن جهاز الصرف الآلي) على مستوى دول مجلس التعاون، ناهيك عن شهادة الجودة (الإيزو) عن تحديث وسائل مبتكرة لزيادة الإيرادات¹ بدأ صندوق الزكاة الإماراتي عمله سنة 2003، ووضع نصب عينيه إنشاء مؤسسة قوية ذات أسس وأهداف، وأن تكون صرحاً زكويًا يعتد به، من أجل هذا الهدف قُسم العمل على ثلاث مراحل، والتي بدأت بزيارات لصناديق الزكاة بمجلس التعاون الخليجي، للتعرف على نُظُم العمل بها، والخدمات التي تقدمها، ومن ثم تشكيل فرق عمل قامت بدراسة وتحليل جميع الخبرات بتلك المؤسسات، تلا ذلك مرحلة الانطلاق، والتي تم فيها الانطلاق من حيث وصل الآخرون، فقَدّم الصندوق العديد من الخدمات والمشاريع غير المسبوقة على مستوى صناديق الزكاة، ليس على مستوى مجلس التعاون الخليجي فحسب، بل على مستوى العالم بأسره، ثم مرحلة التمكين، والتي أصبح فيها مصدراً لتصدير الخبرات تقدياً به الصناديق الأخرى، وهذا بالرغم من حداثته² أهم الخدمات التي قدمها الصندوق لتيسير عملية تأدية الزكاة تماشياً مع الثورة التكنولوجية الحديثة:³

¹ صندوق الزكاة الإماراتي إدارة زكاتك على الأصول 3476_Zakat mini brochure Arabic-18_6.pdf

(ورقة بحثية منشورة على الموقع: www.zakatfund.gov.ae) تاريخ التصفح 2019/08/13 ص 23

² مختار بونقاب و بالأطرش مريم "دور الهندسة المالية الإسلامية في تطوير صناديق الزكاة (دراسة حالة صندوق الزكاة الإماراتي)" مجلة العلوم الإدارية والمالية-جامعة الوادي- الجزائر المجلد 2، العدد 1 جوان 2018 ص 66

³ صندوق الزكاة الإماراتي إدارة زكاتك على الأصول 3476_Zakat mini brochure Arabic-18_6.pdf

(ورقة بحثية منشورة على الموقع: www.zakatfund.gov.ae) تاريخ التصفح 2019/08/13 ص 9

زكاة موبايل: هي الخدمة الأولى من نوعها في العالم لخدمة حساب ودفع أموال الزكاة عبر أجهزة الهاتف المتحرك، بالتعاون مع مؤسسة الإمارات للاتصالات، وتتم باستخدام الهاتف المتحرك عبر خيارين: إما الاتصال من الهاتف ثم اتباع التعليمات (تستلزم هذه الخدمة توافر بطاقة ائتمانية).

أو إرسال رسالة نصية قصيرة (SMS)، التي تتم أولاً باختيار رقم هاتف المرسل إليه تبعا لقيمة التبرع (فمثلا الرقم 8010 للتبرع بقيمة 10 درهم، أو الرقم 8050 للتبرع بقيمة 50 درهم ... الخ)، كما يتم تحديد نوع التبرع بوضع الرمز المناسب للزكاة أو للصدقة أو لزكاة الفطر.... الخ.

زكاة عبر أجهزة الصراف الآلي الـ ATM: هي أجهزة ذكية تعتبر ثورة تكنولوجية تستهدف القرب من الناس بانتشارها في العديد من المراكز التجارية والحيوية للدولة - وهي خاصة بصندوق الزكاة، يتم من خلالها احتساب ودفع الزكاة بخطوات سهلة وبسيطة، ونفس الشيء بالنسبة لأجهزة الإيداع النقدي الخاصة بالمصارف والبنوك الإسلامية المنتشرة في دولة الإمارات من خلال أكثر من 1775 جهازا.

زكاة "أون لاين": هي خدمة لدفع الزكاة عن طريق الموقع الإلكتروني www.zf.ae باستقطاع المبلغ من بطاقة الائتمان أو الدرهم الإلكتروني، بالتعاون مع بوابتي دبي الإلكترونية، وأبو ظبي الإلكترونية باللغتين العربية والانجليزية، وعرض الخرائط الإلكترونية التي تحدد وجود صرافات صندوق الزكاة، والخدمات المقدمة من الصندوق على خريطة إمارة أبو ظبي.

الدفع المباشر: من خلال المصارف والبنوك الإسلامية المنتشرة في الدولة.

التحويلات المباشرة: عن طريق التحويل المباشر إلى حساب صندوق الزكاة لدى جميع المصارف الإسلامية بالدولة.

خدمة يسألونك عن الزكاة: التي تُقدّم من خلال الانترنت، والاتصال المباشر على الرقم المجاني 8008333

خدمة فتاوى SMS: تتم بإرسال السؤال عبر رسالة نصية قصيرة إلى الرقم 8008، فيقوم المكتب الشرعي بالرد بالفتوى برسالة قصيرة إلى نفس الرقم الذي أرسل السؤال منه.

أول برنامجين لحساب زكاة الشركات الصناعية والشركات التجارية إلكترونيا: والحاصلان على شهادة مصنف من وزارة الاقتصاد.

خدمة حساب زكاة الأسهم والسندات: هي أول خدمة في العالم لحساب زكاة الأسهم والسندات بطريقة سهلة، وهي حاصلة على شهادة مصنف من وزارة الاقتصاد.

منتدى الزكاة الإلكتروني: الذي يُعدّ الأول من نوعه، وهو متخصص في فريضة الزكاة على الموقع الإلكتروني www.zakatfund.gov.ae

خدمة الرد المباشر: هي خدمة يوفرها الصندوق للرد آليا على تساؤلات متعلمي الصندوق على مدار الأربع والعشرين ساعة.

خدمة "مرسال": هي عبارة عن ربط نظام دفع الزكاة ومستحقي الزكاة مع الرسائل النصية، إذ يتم إرسال رسالة نصية للمزكي تشكره فيها على التعامل مع الصندوق، وبعد مرور السنة ستصله رسالة تذكيرية قبل نهاية العام بعشرين يوما، تذكره فيها بدفع الزكاة، وكذلك خدمة مستحق الزكاة الذي تصله هو الآخر رسالة بحركة دوران ملفه، من لحظة استلامه إلى دعوته لاستلام شيك المساعدة.

برنامج محاسبة ومستحقي الزكاة: حيث من خلال هذا البرنامج يمكن لموظف خدمة العملاء فتح ملف الكتروني لتسجيل البيانات الخاصة بالمتقدم لطلب الزكاة، واستلام الأوراق الثبوتية المطلوبة، وحفظ صورة ضوئية لها على البرنامج، ويتم استخراج بطاقة الكترونية للمستحق، تشمل بياناته ورقم ملفه، لتسهيل عملية البحث والاستفسار، انتهاءا بتحويل قرار لجنة الصرف إلى الإدارة المالية لسرعة الصرف، ومن خلال البرنامج يستطيع الباحث إجراء عملية البحث الاجتماعي المكتبي وترتيب البحث الميداني للباحث، مما يوفر الوقت والمجهود، هذا بجانب أكثر من 56

برنامجا إلكترونيا لخدمة الفريضة، يقدمها صندوق الزكاة لتيسير عملية حساب ودفع الزكاة وتيسير الأعمال الإدارية للصندوق.

خدمة حساب الزكاة من خلال الرد التفاعلي (IVR): تهدف الخدمة إلى تمكين متعاملي الصندوق من متابعة كافة الخدمات من دفع وطلب وحساب الزكاة وخدمة الفتاوى، وغيرها من خدمات التوظيف وخدمات الموردين، والملاحظات والاقتراحات، بالاتصال على الرقم المجاني 8008333 ثم اتباع التعليمات **خدمة "كن معنا":** يتم الاشتراك في هذه الخدمة من خلال الموقع الإلكتروني للحصول على أخبار الصندوق، ومعرفة النصاب والدورات التدريبية والوظائف، وغيرها من الخدمات المعلوماتية للصندوق.

المطلب الثاني: التجربة الماليزية

من أسباب تميز التجربة الماليزية في إدارة أموال الزكاة، هو اعتمادها على مبدأ استقلالية مؤسسات الزكاة بما يتوافق مع طبيعة كل ولاية¹، واعتمادها بشكل كبير على تكنولوجيات الإعلام والاتصال الحديثة في عملية جباية وتوزيع الزكاة² من بين طرق جباية الزكاة في ماليزيا نجد:³

الدفع عن طريق مكاتب الزكاة: تجهز إدارة هيئة الزكاة في كل ولاية مكاتبها بوسائل عدة، تتضمن أن يدفع المزكي زكاته فيحصل على وثيقة تثبت دفع الزكاة، ويحصل بموجب هذه الوثيقة بعد تظهيرها لدى مصلحة الضرائب، على تخفيض في مقدار الضرائب التي هو ملزم بدفعها.

المزيد من المعلومات أنظر: بوفاسة سليمان ومناصري أحمد "دور تكنولوجيات المعلومات والاتصال في تحقيق الإبداع والتميز في التطبيقات المعاصرة للزكاة: دراسة تجربة ماليزيا ومقارنتها بتجربة الجزائر" (بحوث وأوراق المؤتمر العلمي الدولي: الإبداع والتميز في الاقتصاد والتمويل الإسلامي) المجلد 2 أبريل 2017

² مناصري أحمد وكمال رزيق "واقع التطبيقات المعاصرة للزكاة: دراسة مقارنة للتجربتين الجزائرية والماليزية" (مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات العدد الرابع عشر ديسمبر 2018 ص 16

³ نفس المرجع السابق ص ص 19- 20 (بتصرف)

الدفع عن طريق المؤسسات المصرفية: بموجب اتفاق تتكفل هذه المؤسسات من خلال شبابيك محددة بقبول جباية أموال الزكاة، ومن هذه المؤسسات: شبابيك البنوك: مثلاً: اتفقت هيئة الزكاة في سلانجور مع ثمانية بنوك لها الحق بنص عقد قانوني، أن تقبل أموال الزكاة.

مكاتب البريد: تسمى هذه الخدمة بـ "زكاة بريد" ويوجد بولاية سلانجور وحدها 84 مكتبا بريديا، يمكن له جمع الزكاة.

برنامج الخصم من الرواتب: سمي بـ "برنامج البركة" لأنه يُدخل البركة على أجر العامل، ويوجد حاليا أكثر من 81000 مزكيا في ولاية سلانجور لوحدها.

الدفع عن طريق وسائل الكترونية حديثة: والتي من بينها:

الدفع للبنك عن طريق الانترنت: تتعاقد إدارة الزكاة مع البنوك العاملة في الولاية، ويتم إعلام المزمكين بقائمة البنوك التي يمكنهم التعامل معها لدفع الزكاة، فيستطيع المزمكي حتى وهو في بيته أن يفتح الموقع الالكتروني للبنك، ويقوم بتحويل قيمة الزكاة الواجب دفعها.

نظام الرسائل القصيرة (SMS): هي خدمة جهزها بنك الإسلام، فأصبحت من الخيارات المفضلة لدى المزمكين، تتم بالتنسيق بين إدارة الزكاة ومتعاملي الهاتف النقال بماليزيا، وهم: **Maxis, Celecom, Digi**، حيث يظهر أن دفع الزكاة عن طريق خدمة SMS بكثافة عند دفع زكاة الفطر¹ التي يخرجها الماليزيون نقداً، ويسهل تحويلها بسبب القيمة الصغيرة لزكاة الفطر.

برنامج "صديقي هاتف بنك - Awan Phone Banking": هو برنامج يتم من خلاله دفع الزكاة عن طريق الاتصال الهاتفي بالتعاون مع "mybank" وهو من

المزيد من المعلومات أنظر: محمد الأمين محمد سيلا "زكاة الفطر ودورها في تعزيز التكافل الاجتماعي في ماليزيا: كوالالمبور نموذجا" أماراباك: مجلة علمية محكمة تصدر عن الأكاديمية الأمريكية العربية للعلوم والتكنولوجيا (ص 21 - 36) www.amarabac.com المجلد 07 العدد 22 (2016)

أكبر بنوك ماليزيا الذي يتعامل وفق صيغ التمويل الإسلامي، فبعد أن يتصل المزكي هاتفيا يتبع توجيهات الهاتف الصوتي ويختار القيمة التي سيزكيها. آلات سحب النقود (Mesin ATM): تستخدم هذه الآلات في تحويل مبالغ الزكاة إلى الجهة المعنية، كما تستخدم في سحب الزكاة لمستحقيها، ولا تنتهي هنا عملية التوزيع، خاصة إذا تعلق الأمر بتوزيع مبالغ في شكل قروض حسنة موجهة للاستثمار، بل تُطلق هيئات وإدارات الزكاة بكل الولايات الماليزية برنامجا وخططا متنوعة لإنجاح عملية التوزيع، ومن الأمثلة على ذلك، إطلاق هيئة الزكاة بولاية سلانجور برنامج "تنمية الأمة من خلال أصناف الزكاة"، يعتمد هذا البرنامج في عمله على أحدث الوسائل التكنولوجية للوصول إلى كافة الأصناف المعنية بتوزيع الزكاة.

المبحث الثاني: صندوق الزكاة الجزائري وآليات وضع منظومة الكترونية

تعمل المؤسسات الزكوية اليوم في الدول العربية و الإسلامية، على تطوير آليات عملها لزيادة الحصيلة الزكوية وتحسين أداء توزيعها.

من خلال هذا المبحث سنضع رؤية استشرافية لصندوق الزكاة الجزائري، من خلال التعريف بالصندوق، ثم اقتراح منظومة الكترونية، التي من شأنها تطوير عمله الإداري وتحسين أدائه الوظيفي، بما يؤدي إلى رفع جودة الخدمة للعملاء، من مكلفين بالزكاة ومستحقيها، وتغيير آليات التحصيل والتوزيع للموارد الزكوية.

المطلب الأول: ماهية صندوق الزكاة الجزائري

تعتبر صناديق الزكاة أحد الوسائل الكفيلة بالتحكم في تسيير حصيلة الزكاة، وهي همزة وصل بين المكلف ومستحق الزكاة، من خلال هذا المطلب سنتعرف على صندوق الزكاة الجزائري، وعلى أهم أهدافه.

1. تعريف صندوق الزكاة الجزائري:

هو مؤسسة دينية اجتماعية تعمل تحت إشراف وزارة الشؤون الدينية والأوقاف، والتي تضمن له التغطية القانونية بناء على القانون المنظم لمؤسسة المسجد بموجب

المرسوم رقم 91-82 المؤرخ في 07 رمضان الموافق لـ 23 مارس 1991 المتضمن أحداث مؤسسة المسجد، لاسيما البند (د) من المادة 05 منه¹، ويتشكل الصندوق من ثلاث مستويات تنظيمية هي:

اللجنة القاعدية: تكون على مستوى كل دائرة، مهمتها تحديد المستحقين للزكاة على مستوى كل دائرة حيث تتكون لجنة مداولاتها من: رئيس الهيئة، رؤساء اللجان المسجدية، ممثلي لجان الأحياء، ممثلي الأعيان، وممثلين عن المزكين.

اللجنة الولائية: تكون على مستوى كل ولاية، وتوكل إليها مهمة الدراسة النهائية لملفات الزكاة على مستوى الولاية، وهذا بعد القرار الابتدائي على مستوى اللجنة القاعدية، وتتكون لجنة مداولاتها من رئيس الهيئة الولائية، الإمامين الأعلى درجة في الولاية، كبار المزكين، ممثلي الفدرالية الولائية للجان المسجدية، رئيس المجلس العلمي للولاية، قانونيين، محاسب اقتصادي، مساعد اجتماعي، رؤساء الهيئات القاعدية.

اللجنة الوطنية: نجد من مكوناتها المجلس الأعلى لصندوق الزكاة، والذي يتكون من: رئيس المجلس، رؤساء اللجان الولائية لصندوق الزكاة، أعضاء الهيئة الشرعية، ممثل المجلس الإسلامي الأعلى، ممثلين عن الوزارات التي لها علاقة بالصندوق، كبار المزكين، وفيه مجموعة من اللجان الرقابية التي تتابع بدقة عمل اللجان الولائية وتوجهها.

ثم إن مهامها الأساسية تختصر في كونها الهيئة المنظمة لكل ما يتعلق بصندوق الزكاة في الجزائر²

2. أهداف الصندوق:

أهم ما يهدف إليه صندوق الزكاة الجزائري، مايلي:
إحياء فريضة الزكاة باعتبارها ركن من أركان الإسلام.

السبتي وسيلة "التمويل المحلي و التنمية المحلية: صندوق الزكاة والأوقاف" (الأردن: عمان) دار الايام 2018 ص450¹

²موقع وزارة الشؤون الدينية و الأوقاف <http://www.marw.dz>

جمع التبرعات والهبات وأموال الصدقات النقدية. توزيع الزكاة على مستحقيها من خلال مصارف الزكاة¹. توعية وإعلام كل الجهات المختصة بطرق جمع الزكاة، وكيفية توزيعها بوسائل الإعلام المختلفة.

ومن الأهداف المسطرة على المدى البعيد، إصدار قانون الزكاة وتدعيم موارد الصندوق، بجمع وتوزيع الصدقات والكفارات والنذر، وكذلك تنصيب المكاتب القاعدية الدائمة لصندوق الزكاة، وإنشاء الشبكة الوطنية الإلكترونية لصندوق الزكاة² **المطلب الثاني: آليات تحصيل وتوزيع الزكاة وأدوات الرقابة على نشاط الصندوق** إن الهدف الأساسي من إيجاد كيان يشرف على الزكاة، والمتمثل في الصندوق الوطني للزكاة، هو من أجل جمع وتحصيل أموال الزكاة، ثم توزيعها في مصارفها المحدودة شرعا.

أولاً: آليات تحصيل الزكاة بالصندوق:

يعتمد صندوق الزكاة عدة طرق للحصول على مبالغ الزكاة، وتتمثل في: **الحوالة البريدية:** عن طريق مكاتب البريد، عبر كامل التراب الوطني. **الصك:** كما يمكن أن يستقبل صندوق الزكاة حصيلة الزكاة عن طريق الصكوك البريدية، عن طريق أرقام حساب خاصة بالصندوق لكل ولاية. **الصناديق المسجدية:** نجد في كل مساجد الوطن صناديق خاصة بالزكاة، حتى تمكن المواطنين الذين يتعذر عليهم منح الزكاة عن طريق حسابات البريد، كما يتسلم المزكي من إمام المسجد قسيمة تدل على أنه دفع زكاته إلى الصناديق، كما يمكنه أن يساعد الهيئة على الرقابة بأن يرسل نسخة منها إلى اللجان القاعدية³

المزيد من المعلومات حول مصارف الزكاة أنظر: عزمان عبد الرحمان سليمان "إدارة الزكاة في ماليزيا: مفهوم الأصناف الثمانية في مؤسسة الزكاة بسلانغور" مجلة الإدارة والقيادة الإسلامية، المجلد الأول العدد الثاني أيار 2016

² براضية حكيم، عراب سارة "دور حوكمة مؤسسات الزكاة في دعم الثقة بصندوق الزكاة" مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية، العدد 01 مارس 2017 ص 47

³ موقع صندوق الزكاة الجزائري <http://www.marw.dz> تاريخ الإطلاع أوت 2019

الإجراءات التنظيمية لتحصيل زكاة الفطر: تؤسس لجنة خاصة بزكاة الفطر في كل مسجد، تنتهي مهامها بانتهاء العملية، تتكون اللجنة من إمام المسجد رئيساً، وثلاثة مزيكين، ثلاثة ممن لهم دراية بأحوال المستحقين، ويُعتمد دفتر المحاضر اليومية لكل ما تم جمعه، هذا الدفتر يجب أن يكون مرقماً ومؤشراً من طرف المديرية الولائية للشؤون الدينية والأوقاف، حيث يقوم إمام المسجد باعتباره رئيس اللجنة بفتح الصندوق عند نهاية كل يوم بحضور أعضاء اللجنة وأحد المزيكين، ويحسب المبلغ أمامهم، ويحرر محضراً، ويتم توزيعها في نهاية الشهر على مستحقيها¹

ثانياً: آليات توزيع أموال الزكاة بالصندوق:

يتم توزيع أموال الزكاة بالصندوق وفقاً لمصارفها الشرعية، من الفقراء والمساكين، وفقاً للترتيب الوارد شرعاً وقانوناً، وتجدر الإشارة إلى أن التوزيع يتم وفق مبدأ محلية الزكاة، أي الأموال التي تُجمع في ولاية معينة لا توزع إلا على أهل الولاية، وتُقسّم حصيلة صندوق الزكاة الجزائري وفق النسب التالية:

الجدول رقم (1): نسبة صرف حصيلة صندوق الزكاة الجزائري

نسب صرف حصيلة الزكاة		البيان
الحصيلة أقل من 5 ملايين دج	الحصيلة أكثر من 5 ملايين دج	
87.5%	50%	الفقراء والمساكين
/	37.5%	مصاريف تنمية حصيلة الزكاة
12.5% توزع كما يلي:		مصاريف تسيير صندوق الزكاة
4.5% لتغطية تكاليف نشاطات اللجنة الولائية.		
6% لتغطية تكاليف نشاطات اللجان القاعدية.		
2% تصب في الحساب الوطني لتغطية تكاليف نشاطات الصندوق على المستوى الوطني.		

المصدر: عبد الله بن منصور وعبد الحكيم بزوية " صندوق الزكاة الجزائري كآلية لمعالجة ظاهرة الفقر" (ورقة بحثية منشورة بملف DOC على الموقع: [www.iefpedia.com/arab/wp-](http://www.iefpedia.com/arab/wp-content/uploads/2013/07)

[content/uploads/2013/07](http://www.iefpedia.com/arab/wp-content/uploads/2013/07) تاريخ الإطلاع 2019/09/23) ص 6

¹ كمال رزيق و مناصري أحمد "واقع التطبيقات المعاصرة للزكاة: دراسة مقارنة للتجربتين الجزائرية والماليزية"، مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، العدد 14 ديسمبر 2018 ص

حسب الجدول أعلاه، تعتمد الجزائر في توزيع الجزء الأكبر من حصيلة الزكاة على الفقراء والمساكين، وفي الحالة التي لم تتعد حصيلة الزكاة 5 ملايين دج يتم توزيع ما نسبته 87.5% لصالح الفقراء والمساكين، أما إذا تعدت 5 ملايين دج فيتم استثمار ما قيمته 37.5% في شكل قرض حسن.

في سنة 2014 تم تجميد عملية منح القروض الحسنة من طرف الصندوق، نظرا لبعض المحاذير الشرعية، وكان وزير الشؤون الدينية قد قرر تجميد أموال صندوق الزكاة، المقدرة بـ 172 مليار سنتيم ببنك البركة لثلاث سنوات، حيث دعا إلى تجميدها إلى غاية إيجاد صيغة جديدة لكيفية توزيعها من قبل اللجنة الخاصة المكلفة

بإعداد صيغة جديدة لمنح أموال الزكاة وفقا للطريقة الشرعية التي أمر بها الشرع¹ كما أنه قبل صرف أموال الزكاة في كل ولاية، لا بد من تحديد قائمة الفقراء المستحقين للزكاة، ويتم ذلك عن طريق تسجيل الفقراء من طرف أئمة المساجد عبر الولاية، في شكل عائلات، في الأحياء المحيطة بالمسجد، بناء على استمارة خاصة مدعمة بوثائق تبين الوضعية الاجتماعية للعائلة.

ثم تُحوّل هذه القوائم إلى الهيئات القاعدية، حيث يتم دراستها، ثم تُحوّل للهيئات الولائية لإجراء التعديلات اللازمة لها والمصادقة عليها، ثم يُحرر محضر حول الموضوع ويُحوّل إلى الهيئة الوطنية،² ويتم صرف أموال الزكاة في صندوق الزكاة الجزائري بطريقتين:

أ/ الدعم المباشر لصالح الفقراء والمساكين:

تُصنّف العائلات حسب أولوية الاستحقاق، وتُعطى كل عائلة مبلغا يتراوح بين 3000 دج،³ و5000 دج سنويا يستلمه من مصلحة البريد عن طريق الحوالات.

ب/ الدعم غير المباشر لصالح الفقراء:

¹ زايدى أفنيس "توزيع أموال الزكاة كقروض استهلاكية" مقال منشور بتاريخ 2015/02/18 على الموقع: <http://www.ennaharonline.com> تاريخ الاطلاع: أوت 2019
² وفق المنشور الوزاري رقم 139/2004 إجراء جمع وتوزيع زكاة الفطر ص 3
³ وزارة الشؤون الدينية والأوقاف <http://www.marw.dz> تاريخ الإطلاع أوت 2019

عن طريق القرض الحسن للشباب الحاملين للشهادات والقادرين على العمل، مثل التجار، الفلاحين، الحرفيين، خريجي الجامعات ومراكز التكوين المهني... الخ، هذه الفئة لا تملك الإمكانيات المالية التي تسمح لها بإقامة مشاريع¹. كما أنه من استراتيجيات الصندوق أنه يعتمد على فكرة "لا نعطيها لبقية فقيرا وإنما ليصبح مزكيا"، لهذا انتهج فكرة القرض الحسن² حتى يقوم بتفعيل دور صندوق الزكاة في الحياة الاجتماعية والاقتصادية.

إن عملية استثمار أموال الزكاة عن طريق القرض الحسن تتوقف على الحصيلة الولائية للزكاة، فقد قامت وزارة الشؤون الدينية والأوقاف بتوقيع اتفاقيات مع بنك البركة الجزائري، حتى يكون البنك وكيلا تقنيا في مجال استثمار أموال الزكاة، وتم إنشاء صندوق استثمار أموال الزكاة برأس مال ابتدائي قدره 60 مليون دينار جزائري، يقوم بتمويل المشاريع في مختلف المجالات، وهذا قبل سنة 2014.

المطلب الثالث: اقتراح منظومة الكترونية لصندوق الزكاة الجزائري

إن استخدام التقنيات الحديثة للأجهزة الزكوية، له آثار فعالة، تؤدي إلى نقلة نوعية في إجراءات العمل والأساليب المتبعة سابقا، حيث يؤدي ذلك إلى تطوير العمل الإداري في المؤسسات الزكوية وتحسين الأداء الوظيفي، بما يؤدي إلى رفع جودة الخدمة للعملاء، من المكلفين بالزكاة ومستحقيها، وتغيير آليات التحصيل والتوزيع للموارد الزكوية، من خلال هذا المطلب سنتطرق لأهداف المنظومة الالكترونية، ثم الوسائل الكفيلة بتحقيق منظومة الكترونية لصندوق الزكاة الجزائري.

أولا: أهداف المنظومة الالكترونية:

من أهم الأهداف والغايات لاقتراح منظومة الكترونية لصندوق الزكاة الجزائري نجد مايلي:

تنمية موارد الزكاة، وخاصة منها تلك التي تصب خارج إطار صندوق الزكاة.

¹ فلياشي سامية "دور الزكاة الاقتصادي والاجتماعي" عمان -الأردن- دار الأيام 2017 ص 175
² القرض الحسن هو ما يعطيه المقرض من المال إرفاقا بالمقترض ليرد إليه مثله دون اشتراط زيادة، ويُطلق هذا اللفظ كما جاء في القرآن على المال الذي يُنفق على المحتاجين طلبا لثواب الآخرة.

تطوير وتنوع خدمات الصندوق، بما يخدم مستحقي الزكاة.
رفع كفاءة الأداء المؤسسي وتطوير البناء التنظيمي للصندوق.
رفع كفاءة الأنظمة الآلية المطبقة وتطوير البنية التقنية، ونظم إجراءات الصيانة
والوقاية، لأن هذا يضمن استمرارية العمل.
إعادة هندسة إجراءات العمل المتعلقة بالمعاملات اليومية للصندوق، بما يضمن
تحسين البنية التحتية التكنولوجية، وذلك باستخدام أحدث الأجهزة والبرمجيات¹.

ثانياً: وسائل تحقيق منظومة الكترونية بالصندوق:

من أجل تطوير العمل بصندوق الزكاة الجزائري، بما يضمن تحسين الخدمات
المقدمة للمكلفين بالزكاة من جهة، ومستحقيها من جهة أخرى، لا بد لنا من الاعتماد
على الآليات التالية:

الموقع الإلكتروني: إن الاطلاع على موقع صندوق الزكاة الجزائري يستشف عدة
نقائص، وعلى رأسها تحيين الإحصائيات المنشورة، بحيث تتوقف هذه الإحصائيات
في سنة 2009، إضافة إلى التناقض الموجود في أرقام صندوق الزكاة الجزائري،
ومديرية الوقف والزكاة والحج والعمرة.

لذا لا بد من تحسين وتحيين هذا الموقع ليخدم مختلف الأطراف، كما يجب أن يضم
الموقع مختلف الدراسات والمؤتمرات الداخلية والخارجية المتعلقة بالزكاة للاستفادة من
مخرجات هذه الملتقيات.

تدريب العاملين: حسن اختيار العاملين على الزكاة (بناء على نباهتهم وحسن
سيرهم، وكذلك بالنسبة لتكوينهم يتم اختيار ذوي الشهادات العليا في المجال
الإلكتروني) مع العمل على تكوينهم، أو رسكلتهم كل سنة، لمواكبتهم لكل ما هو
جديد في هذا المجال. كما لا بد من تدريب الموظفين العاملين بالصندوق على
مهارات خدمة الجمهور، وكل التقنيات الحديثة التي يمكن أن يدخلها الصندوق في

¹ فاطمة الدويسان وآخرون "مشروع الحكومة الإلكترونية في دولة الكويت: بيت الزكاة حالة
عملية" مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 05 جانفي 2008 ص 260

معاملاته، حتى تتجح المنظومة الالكترونية، لأنه بدون موارد بشرية تتكفل بعملية تحسين الأداء لا يمكن أن ننجح أو تطور أعمال الصندوق. الربط الآلي مع مختلف هياكل الصندوق: من الهياكل القاعدية إلى الهياكل الولائية، حتى نصل إلى الهياكل الوطنية، لسرعة وصول المعلومة، وسرعة الاتصال والتواصل مع مختلف الأطراف.

بنك المعلومات: بنك للمعلومات يشمل جميع مستحقي ودافعي الزكاة، عن طريق لجانها القاعدية، وكذلك بالتنسيق مع وزارة التضامن الوطني، وكذا قاعدة بيانات الجمعيات الخيرية التي تنشط في توفير المساعدات لكل الأصناف الممكنة، وتمكينهم من الولوج إلى قاعدة البيانات الخاصة بمجال نشاطهم، بهدف الوصول إلى جميع فئات وشرائح المجتمع المعوزة¹.

وسائل الكترونية لجباية الزكاة: هناك عدة طرق ووسائل الكترونية يمكن استعمالها لتحسين أداء صندوق الزكاة الجزائري، منها عقد اتفاقيات مع البنوك الإسلامية الموجودة في الجزائر لفتح شبابيك محددة بقبول جباية أموال الزكاة، كما تُقدّم وثائق تثبت ذلك، بموجب هذه الوثيقة يمكن للمزكي أن يتحصل على تخفيض في مقدار الضريبة، ويكون دفع الزكاة للبنك عن طريق الانترنت، بحيث يتم إعلام صندوق الزكاة بقائمة البنوك التي يمكنه التعامل معها، بحيث يستطيع المزكي من بيته أن يقوم بفتح الموقع الالكتروني ويقوم بتحويل قيمة الزكاة الواجبة².

من الوسائل الالكترونية نجد نظام الرسائل القصيرة **SMS**، بحيث يُذكر صندوق الزكاة أو ممثل من البنوك عن طريق **SMS** بموعد جباية الزكاة، وحلول الحول، حتى يتمكن المزكي من دفع المبالغ المطلوبة في وقتها.

¹ كمال رزبوق و مناصري أحمد "واقع التطبيقات المعاصرة للزكاة: دراسة مقارنة للتجربتين الجزائرية و الماليزية"، مجلة الإدارة و التنمية للبحوث و الدراسات، العدد 14 ديسمبر 2018 ص

كما يمكن للصندوق اقتراح مجموعة من البرامج والتطبيقات التي يمكن تحميلها على الهاتف النقال، تسهل شرح أهمية الزكاة وكيفية حسابها، وأهمية جمعها في صناديق الزكاة.

ثالثا: الاقتراحات الموجهة للصندوق في المجال الإلكتروني:

نرى في نهاية هذا العمل أن علينا تمييزه بجملة من المقترحات التي تسهل عملية تحصيل الزكاة، وتخدم مصلحة المستفيدين من الصندوق، ولعل أهم ما نقترحه فيما يتعلق بالمنظومة الإلكترونية ما يلي:

تكوين بطاقة زكوية إلكترونية لكل دافع للزكاة، بحيث تمكنه من التسديد مباشرة على مستوى الصندوق، أو حتى من بيته (عبر الإنترنت)، تجنباً لطوابير الانتظار في مكاتب البريد، حيث يستقبل رسالة نصية تؤكد له نجاح عملية الدفع، بعيداً عن طرق الدفع التقليدية التي تستغرق وقتاً.

تكوين بطاقة إلكترونية لكل مستفيد من الزكاة، حيث يتم من خلالها تدوين استفادته من أموال الزكاة للعام الجاري بمجرد دخول المبلغ لحسابه البريدي، تجنباً لاستفادته مرة ثانية لنفس الحول، مراعاة للعدل في التوزيع.

التسيق بين صندوق الزكاة ودور البلديات الموجودة في كل ولاية، حيث يتم تسجيل قائمة للمزكين وقائمة للمستحقين في الأصناف الثمانية على مستوى كل بلدية، وإرسال القوائم للصندوق، وفي هذا الصدد نقترح: -1- منح رقم معين لكل مكلف بالزكاة بدلاً من تدوين اسمه، يُستعمل هذا الرقم في حسابه البريدي الجديد (يتولى الصندوق فتح حسابات بريدية جديدة للمزكين تجنباً لكشف أسمائهم، حتى لا نخرجهم)، حتى يتسنى له تتبع قيمة المبلغ الذي دفعه للصندوق إلى غاية وصوله يد المستفيد من الزكاة، ما إذا بقي نفس المبلغ أم تم الإنقاص منه، وهذا كله كسبا لنفحة المزكي في الصندوق، وإثراء للشفافية فيما بين المزكي وصندوق الزكاة.

منح رقم لكل مستفيد بدلاً من اسمه حفظاً لماء وجهه.

وهنا يتسنى للعاملين بالصندوق تذكير المزكين بموعد الزكاة بمجرد دوران الحول، مما من شأنه زيادة الحصيلة الزكوية.

تزويد المساجد بأجهزة الدفع الآلي ليتم تحويل أموال الزكاة مباشرة من المسجد، قبل خروج المصلين، بدلا من وضع صناديق الزكاة التقليدية التي طالما تعرضت للاختلاسات.

إنشاء تطبيقات للصندوق على الهواتف الذكية توفر عددا من الخدمات المتميزة للأفراد، أبرزها خدمة حاسبة الزكاة، لتيسير الإطلاع على نصاب الزكاة الواجب في السنة الجارية، (سواء كان ذهباً، فضة، مبالغ مالية، أو أسهماً)، بالإضافة إلى توفير خدمة دفع الزكاة إلكترونياً، وتقوم أيضاً بتذكير المزكين بمواعيد زكواتهم بمجرد دوران الحول، وبالمبالغ المفروض تسديدها، كما يمكن استعمالها أيضاً في تحويل مبالغ الزكاة لحساب الصندوق مباشرة.

إذا فضّل المزكي منح الزكاة لأحد أقاربه أو معارفه، دون المرور على إجراءات الدفع (بعيدا عن الصندوق)، نقترح أن يدفع للصندوق قائمة المستفيدين من زكاته حتى لا يستفيدوا مرتين.

أما بالنسبة للتحصيل العيني للزكاة فحبذا لو يتم عرض ما في الحصيلة الزكوية من سلع على الموقع الإلكتروني لوزارة الشؤون الدينية والأوقاف، حتى يتسنى للمستحقين اختيار ما يشاؤون منها، حسب قرب كل منهم من مكان تواجد هذه السلع، فينتقل لتحصيلها، مع مراعاة سرعة توزيعها تقاديا لتلفها ولمصاريف تخزينها.

الخاتمة:

تعتبر الزكاة المؤسسة الأولى للضمان الاجتماعي في الإسلام، تُصرف لخدمة الأهداف الإنسانية، وتعمل على التقليل من آفة الفقر بصورة ناجحة، لذا فمن الضروري إحياء وبعث مؤسسات الزكاة، حيث تتولى تنظيم هذه الفريضة جمعا وتوزيعا في الدول العربية والإسلامية.

أكد لنا هذا البحث أهمية استخدام التكنولوجيا كمتطلب رئيسي في مؤسسات الزكاة، وجب علينا مسابرة للرفع من الحصيلة الزكوية، يظهر هذا من خلال دراسة تجربة كلا من الإمارات العربية المتحدة وماليزيا، في تسييرها لصندوق الزكاة بطرق تعتمد فيها على التكنولوجيات الحديثة، وحاولنا استشراف طرق حديثة لتحسين الأداء في تسيير صندوق الزكاة الجزائري.

النتائج:

من خلال كل ما سبق عرضه يمكن دعم صحة كل الفرضيات أعلاه، وبالتالي استنتاج ما يلي:

تلعب التكنولوجيا دورا مهما في تسهيل جباية وتوزيع الزكاة، من خلال استخدام الدفع الإلكتروني (عن طريق الانترنت أو الهاتف النقال، أو غيرها من الوسائل الحديثة)، وهي تقنيات غير مستخدمة في الجزائر .

أكد لنا هذا البحث الدور الكبير الذي تلعبه المنظومة الإلكترونية في تحصيل وجباية الزكاة، من خلال عرض التجربتين الإماراتية والماليزية، باعتبارهما رائدتين في المجال التكنولوجي.

يمكن الاستفادة من التجربتين الإماراتية والماليزية لتطبيق على صندوق الزكاة الجزائري.

عدم ثقة المزمكي الجزائري في صندوق الزكاة له أسبابه (خاصة بعد تجميد وزير الشؤون الدينية والأوقاف للمبلغ الضخم من أموال الصندوق ببنك البركة لمدة ثلاث سنوات)، وعلى العاملين على جمع الزكاة بذل جهد أكبر في النشاطات الدعوية و التوعوية ما دامت الزكاة غير إلزامية.

التوصيات:

على ضوء هذه النتائج يمكننا تقديم بعض التوصيات في النقاط التالية:
إضفاء طابع الإلزامية لفريضة الزكاة، وفي المقابل الحرص على عدم الازدواجية في دفع الضرائب والزكاة معا، حيث أن تقديم تخفيضات ضريبية للمزمكين بعد حصولهم

على وثيقة تثبت دفعهم للزكاة، من شأنه أن يشجعهم على دفع الزكاة مرة أخرى و يشجع الممتنعين على دفعها كذلك.

ضرورة تتبع مسار الحصيلة الزكوية، والمتابعة القضائية لكل مسؤول يحاول العبث بها، وكل هذا تعزيزاً لثقة المزمكين، وتحصيل حجم أكبر من أموال الزكاة، وبالتالي توسيع دائرة التوزيع لتشمل أكبر عدد من المستحقين.

ضرورة الإسراع في استعمال التكنولوجيا الحديثة، وتوفير البنية التحتية للإدارة الالكترونية في صندوق الزكاة، والعمل على استخدام، بل ابتكار أحدث التكنولوجيات في عمليتي التحصيل والتوزيع.

الحرص على الاختيار الجيد للعاملين على الزكاة، بتوظيف الشباب من ذوي الشهادات العليا في المجال الالكتروني في الصندوق، لاستفيد من إبداعاتهم التكنولوجية كاقترح مجموعة من البرامج والتطبيقات التي يمكن تحميلها على الهاتف النقال، لتسهيل شرح أهمية الزكاة وكيفية حسابها وأهمية جمعها في صناديق الزكاة.

قائمة المراجع

1. السبتي وسيلة "التمويل المحلي والتنمية المحلية: صندوق الزكاة والأوقاف" الأردن - عمان - دار الأيام 2018
2. العوضي رفعت السيد "الزكاة واستيعاب التطور" مصر - القاهرة (دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع) 2018
3. القرضاوي يوسف "الزكاة ودورها في علاج المشكلات الاقتصادية وشروط نجاحها" القاهرة (دار الشروق) 2006
4. القرضاوي يوسف "لكي تتجح مؤسسة الزكاة في التطبيق المعاصر" (سلسلة محاضرات العلماء الفائزين بجائزة البنك رقم 1) المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب - البنك الإسلامي للتنمية - الطبعة الأولى 1415 هـ 1994م جدة (المملكة العربية السعودية).

5. جمال لعامرة "اقتصاديات الزكاة والدور الجديد في الاقتصاد الإسلامي" - الجزائر - دار الخلدونية 2014
6. فلياشي سامية "دور الزكاة الاقتصادي و الاجتماعي" الأردن - عمان - دار الأيام 2017
7. بوفاسة سليمان ومناصري أحمد "دور تكنولوجيات المعلومات والاتصال في تحقيق الإبداع والتميز في التطبيقات المعاصرة للزكاة: دراسة تجريبية ماليزيا ومقارنتها بتجربة الجزائر" (بحوث وأوراق المؤتمر العلمي الدولي: الإبداع والتميز في الاقتصاد والتمويل الإسلامي) المجلد 2 أبريل 2017
8. براضية حكيم و عراب سارة "دور حوكمة مؤسسات الزكاة في دعم الثقة بصندوق الزكاة" مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية، العدد 01 مارس 2017
9. حاجي فطيمة "دور مؤسسة الزكاة في مكافحة الفقر: دراسة مقارنة بين مؤسسة الزكاة الماليزية ومؤسسة الزكاة في الجزائر" الحلقة (1) مجلد مقالات في الاقتصاد الإسلامي، اسم المجلة وبلد النشر غير موجودين العدد 38 يوليو 2015 على الموقع www.giem.info
10. عبد الله بن منصور وعبد الحكيم بزاوية " صندوق الزكاة الجزائري كآلية لمعالجة ظاهرة الفقر" (ورقة بحثية منشورة بملف DOC على الموقع: www.iefpedia.com/arab/wp-content/uploads/2013/07 تاريخ الإطلاع 2019/09/23)
11. عزمان عبد الرحمان سليمان "إدارة الزكاة في ماليزيا: مفهوم الأصناف الثمانية في مؤسسة الزكاة بسلانغور" مجلة الإدارة والقيادة الإسلامية، المجلد الأول العدد الثاني أيار 2016
12. فاطمة الدويسان و آخرون "مشروع الحكومة الالكترونية في دولة الكويت: بيت الزكاة حالة عملية" مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 05 جانفي 2008.

13. كمال رزيق و مناصري أحمد "واقع التطبيقات المعاصرة للزكاة: دراسة مقارنة للتجربتين الجزائرية و الماليزية، مجلة الإدارة والتنمية للبحوث و الدراسات، العدد 14 ديسمبر 2018.
14. مايا نجيب عمار ووائل عربيات "أثر استخدام التقنيات الحديثة على إعادة هندسة إجراءات العمل لدى الأجهزة الزكوية" المجلة الأردنية في الدراسات الإسلامية، المجلد 15 العدد 2 سنة 1440 هـ 2019م.
15. محمد الأمين محمد سيلا "زكاة الفطر ودورها في تعزيز التكافل الاجتماعي في ماليزيا: كوالالمبور نموذجا" أماراباك: مجلة علمية محكمة تصدر عن الأكاديمية الأمريكية العربية للعلوم والتكنولوجيا www.amarabac.com المجلد 07 العدد 22 (2016)
16. مختار بونقاب وبالأطرش مريم "دور الهندسة المالية الإسلامية في تطوير صناديق الزكاة: دراسة حالة صندوق الزكاة الإماراتي" مجلة العلوم الإدارية والمالية-جامعة الوادي- الجزائر، المجلد 2، العدد 1 جوان 2018.
17. Nedal El-Ghattis "Tazkiah Banks: A Future Model for the Establishment of Endowment-Based Business Start-Ups" ISRA International Journal of Islamic Finance (P 25 – 48) Vol 7 Issue 1. 2015
18. Javaid Rehman " ISLAMIC LAW OF OBLIGATORY ALMS (ZAKAT)" edited by Shaheen Mansoor – UK center for legal education - 2011
19. <http://www.marw.dz> . موقع وزارة الشؤون الدينية و الأوقاف
20. www. Giem.info

شرط الثبات التشريعي بين جدلية التجسيد للأمان القانوني ومصصلحة الدولة في قانون الاستثمار الأردني

د. علي خالد قطيشات

استاذ القانون التجاري المشارك

قسم القانون المقارن - كلية الشيخ نوح القضاة للشريعة والقانون

جامعة العلوم الإسلامية العالمية

الملخص:

يمثل الثبات التشريعي حيز زاوية في الاستثمار الاجنبي، حيث جاء هذا البحث لدراسة هذا المبدأ وجدلية التعارض بين التجسيد للأمان القانوني للمستثمر من جهة وبين مصلحة الدولة في تعديل تشريعاتها بما يضمن مصحتها تجاه الغير، حيث جاء هذا لبحث مبحث تمهيدي تضمن مفهوم شرط الثبات التشريعي ومضمونه في التشريع الأردني ومبحث الاول وهو انواع شرط الثبات التشريعي والتكيف القانوني له والمبحث الثاني شرط الثبات التشريعي للقانون بين تكريسه للأمان القانوني و تقييده لسلطة الدولة.

وتم اعتمدت على المنهج الوصفي والتحليلي وذلك للوصول الى نتائج تفيد الاجابة عن اسئلة الدراسة ولقد توصل الباحث الى مجموعة من النتائج اهمها ضرورة ان يورد المشرع الاردني اللجوء للتعويض في حالة مخالفة شرط الثبات التشريعي ولم ينص كذلك على اسس تقديره، ان يورد المشرع نصاً يوازن بين حق الدولة في التشريع وبين حق المستثمر في استقرار التشريعات او الحصول على تعويض في حال تعديل التشريع المتعلق بالعقد.

مقدمة

تسعى الحكومات والدول إلى استقطاب المستثمرين من الخارج ومنحهم الاعفاءات والامتيازات التي تشجعهم على الاستثمار وتنفيذ المشاريع فيها، وهذا غايته جذب

رؤوس الأموال الأجنبية وخاصة عندما تكون مشاريع اقتصادية حجمها كبير بحيث أنه من الصعوبة على الدول النامية تنفيذها مثل مشاريع الطاقة والبتروك حيث تعمل الدول على فتح المجال للاستثمار الأجنبي في سبيل زيادة مواردها المحلية وتحقيق المنافع الاقتصادية.

إلا أن تلك المزايا والإعفاءات والتسهيلات التي تمنحها الدول المضيفة قد لا تكون كافية للمستثمر لجعله يستثمر أمواله فهو بحاجة إلى أن يضمن عدم تعديل أو تغيير تشريعات تلك الدولة والذي قد يؤثر على استثماره كما في حالة تعديل الدولة لقوانين قد تزيد من الضرائب أو الرسوم أو تفرض تقييد على المستثمر فيلجأ إلى فرض شرط بالأيسري أي قانون جديد على استثماره وذلك حتى تنتهي فترة العقد وهذا مايسمى شرط الثبات التشريعي والذي يعني بقاء القانون القديم سارياً على المستثمر فلا يطبق عليه أي قانون جديد وقد تنص الدول في تشريعاتها على ذلك الشرط أو أن تضمنه في العقد.

وقد كان لهذا الشرط من يؤيده باعتباره ضروري لجذب المستثمرين ومنحهم الأمان القانوني من عدم تأثرهم بأي الغاء أو تعديل للنصوص القانونية خلال فترة منحه تلك الإعفاءات أما من يعارض هذا الشرط فيرى أن فيه تقييد لسلطة الدولة وسيادتها في فرض القوانين وتطبيقها على أراضيها.

وسنتناول في هذا البحث المقصود بشرط الثبات التشريعي ومضمونه في القانون الأردني وكذلك أنواعه وطبيعته القانونية بالإضافة إلى الوظيفة المالية لهذا الشرط كذلك سنتحدث عن تباين دوره في تحقيق الأمان والثبات القانوني للمستثمر وتقييد سلطة الدولة في تعديل او الغاء القوانين.

أهمية الدراسة:

تتبع أهمية الدراسة من أهمية محاولة الدولة جذب رؤوس الأموال الأجنبية من خلال فتح المجال للاستثمارات مقابل اشتراط المستثمرين منحهم الأمان القانوني من عدم

سريان الغاء أو تعديل القوانين على استثماراتهم والذي يعد قيد على سيادة الدولة في فرض قوانينها على اراضيها والأشخاص المقيمين عليها.

مشكلة الدراسة:

تكمن مشكلة الدراسة في هل يعد شرط الثبات التشريعي هو حق للمستثمر أم قيد على سلطة الدولة في سن القوانين وتعديلها.

أهداف الدراسة:

تعمل هذه الدراسة على تحقيق مجموعة من الاهداف،وهي التعرف على المقصود بشرط الثبات التشريعي وموقف المشرع الاردني منه كما سنتعرف على أثره في منح المستثمر الحق بعدم تطبيق اي الغاء او تعديل يتم اجراؤه على القوانين والذي يقابله تقييد سلطة الدولة في فرض قوانينها وإن كان بإمكان الدولة مخالفة التزامها بهذا الشرط وهل يترتب على تلك المخالفة جزاء .

أسئلة الدراسة:

تحاول هذه الدراسة الإجابة على الاسئلة التالية:

- 1- ما هو المقصود بشرط الثبات التشريعي وما هو موقف المشرع الاردني منه ؟
- 2- ما هي الطبيعة القانونية لشرط الثبات التشريعي وما أنواعه؟
- 3- ما هو دور شرط الثبات التشريعي في تكريس الأمان القانوني للمستثمر؟
- 4- هل يعد شرط الثبات التشريعي قيد على سلطة الدولة في فرض القوانين وتعديلها؟

المبحث التمهيدي

مفهوم شرط الثبات التشريعي ومضمونه في التشريع الأردني
يعد التشريع هو الأداة التي تعبر بها الدولة عن سياستها في مختلف المجالات ومنها الأقتصادية ويعد التعديل على التشريع هو جزء من سيادة الدولة وسلطتها وذلك بما يحقق أهدافها ومصالحهما وهذا التعديل يشكل مخاوف لدى المستثمر مما قد يدفعه الى العزوف عن الاستثمار ولذلك تلجأ الدول أما إلى الاتفاق مع المستثمر أو النص

في تشريعاتها على ما يعرف بشرط الثبات التشريعي والذي من شأنه عدم سريات التعديلات التشريعية على الاستثمارات التي نشأت في ظل القوانين التي طرأ عليها التعديل.

ولشرط الثبات التشريعي أكثر من تعريف فمنها ما يعرفه بأنه "الشرط الهادف إلى تجميد دور الدولة كسلطة تشريعية وطرف في العقد في تعديل القواعد القانونية النافذة بينها وبين المستثمر الأجنبي وقت إبرام هذا العقد على نحو قد يخل بالتوازن العقدي أو الاقتصادي بين طرفي الرابطة العقدية". (1)

وبذلك فالاتفاق على هذا الشرط هو بمثابة تنازل عن جزء من سيادة انفاذ الدولة لتشريعاتها لصالح المستثمر وذلك من خلال منح المستثمر الحصانة من سريان ما قد يتم اجراءه من تعديلات تشريعية لاحقة قد تؤدي للإضرار به.

كما عرفه البعض بأنه شرط تتعهد بمقتضاه الدولة بالألا تطبق أي تطبق أي تشريع جديد على العقد الذي تبرمه مع الطرف الأجنبي(2).فهنا الدولة تلزم نفسها امام المستثمر بتجميد وعدم تغيير بنود العقد المتحقق المتفق عليها طيلة فترة العقد مهما طرأ من تعديلات تشريعيه، وهنا نجد ان موقف الدولة ضعيف بذلك التعهد للمستثمر، وهي بذلك تتنازل عن تطبيق وسريان قانونها على ذلك العقد وذلك معناه عزل العقد تماماً عن أي قانون قد يسن او يعدل في تلك الدولة.

كما يعرفه البعض الاخر بأنه "أداة قانونية يتم من خلالها حماية المستثمر من مخاطر التشريع متى حاولت الدولة تعديل بنود العقد بسنها تشريع جديد يعدل أو يلغي التشريع الذي يحكم عقد الاستثمار (3)

(1)د.محمود فياض، دور شرط الثبات التشريعي في حماية المستثمر الأجنبي في عقود والطاقة بين فرضيات وإشكاليات التطبيق المؤتمر السنوي الحادي والعشرين الطاقة بين القانون والاقتصاد 2013/5/21-20، ص602.

(2)قصوري رقيقة، ضمانات تثبيت التشريعات الوطنية في مواجهة المستثمرين الأجانب.شروط الثبات التشريعي، بحث منشور في مجلة الأحياء العدد 14 صفحة 562

(3)د.بن أحمد الحاج، شرط الثبات التشريعي بين تجسيد الأمان القانوني ومصصلحة الدولة في قانون الاستثمار الجزائري، بحث منشور في مجلة الدراسات القانونية ولسياسية المجلد 2، العدد 5، جانفي 2017، صفحة 532

ومن خلال التعريفات السابقة نجدها تجمع على ان شرط الثبات التشريعي هو موضوع لصالح المستثمر الذي يلجأ له كأداة لحمايته من أي تعديلات تطرأ اثناء فترة العقد خاصة اذا كان فشل قبل توقيع العقد مع الدولة في اختيار قانون اخر غير قانونها على العقد المبرم معها ليكون القانون الواجب التطبيق(1). كما أنها تجمع على أنه شرط مقيد لسلطة الدولة وسيادتها في فرض قوانينها وأي تعديلات تطرأ عليها.

وهذا الشرط جاءت بعض القوانين ونصت عليه صراحةً ضمن قوانينها ومن بينها قانون الاستثمار العراقي لسنة 2006 حيث نصت المادة (13) منه على أن : " أي تعديل لهذا القانون لا يترتب عليه أي أثر رجعي يمس الضمانات والإعفاءات والحقوق المقررة بموجب(2).

أما في قانون الاستثمار الأردني رقم (30) لسنة (2014) فقد تبني المشرع الأردني شرط الثبات التشريعي ضمن نصوصه وذلك في المادة (9) من ذلك القانون والتي نصت على أنه : "أ-مع مراعاة ما ورد في هذا القانون، تبقى الأنشطة الاقتصادية التي تتمتع بمزايا أو إعفاءات جمركية أو ضريبية بمقتضى أي تشريعات سابقة للاستثمار وأي قرارات صادرة بموجبها والنافذة قبل سريان هذا القانون مستفيدة من تلك الإعفاءات والمزايا حتى نهاية مدة الإعفاء الممنوح لها بموجب تلك التشريعات وبالشروط الواردة فيها، ولا تستفيد الأنشطة الاقتصادية التي تمتعت بحوافز مرتبطة بضريبة الدخل بموجب تشريعات سابقة من الحوافز والمزايا الواردة في المادة (5) من هذا القانون، ولهذه الغاية تمارس الهيئة مهام الجهات واللجان المختصة وفقاً لتلك التشريعات. ب-1. إذا كان المشروع قد حصل على مزايا وإعفاءات من ضريبة الدخل بمقتضى التشريعات السابقة، ولم يكن قد باشر عمله أو انتاجه الفعلي فيشترط لغايات تطبيق حكم الفقرة (أ) من هذه المادة أن يباشر العمل أو الانتاج الفعلي خلال

(1) د.بن أحمد الحاج، مرجع سابق، صفحة 530

(2) د. طارق كاظم عجيل، القيمة القانونية لشروط الثبات التشريعي (دراسة مقارنة) ، بحث منشور في مجلة رسالة الحقوق السنة الثالثة ، العدد الثالث، 2011م صفحة 7

سنتين من تاريخ نفاذ هذا القانون تحت طائلة فقدان الحق في تلك المزايا أو الاعفاءات. 2. للمستثمر نقل ملكية المشروع الخاضع لأحكام الفقرة (أ) من هذه المادة إلى أي مستثمر آخر وعليه قبل استكمال الاجراءات اللازمة لهذه الغاية اعلام الهيئة مسبقاً بذلك ويستمر المشروع في هذه الحالة في الاستفادة من الاعفاءات والمزايا الممنوحة له والمتعلقة بضريبة الدخل حتى نهاية مدتها وبالشروط المحددة بموجب التشريعات السابقة، على أن يحل المستثمر الجديد محل المستثمر السابق في الحقوق والالتزامات المترتبة بموجب أحكام هذا القانون ."

كما نص المشرع الأردني في المادة (11) من قانون الاستثمار على "أ- على الرغم مما ورد في قانون ضريبة الدخل النافذ تكون ضريبة الدخل بنسبة 5% من دخل المؤسسة المسجلة الخاضع للضريبة والمتأتى من نشاطها الاقتصادي داخل المنطقة التتموية. ب- على الرغم مما ورد في قانون ضريبة الدخل النافذ تكون ضريبة الدخل بنسبة 5% من دخل المؤسسة المسجلة الخاضع للضريبة والمتأتى من نشاطها الاقتصادي في القطاع الصناعي . ج- لمجلس الوزراء بتسيب من المجلس أن يستثنى من أحكام هذه المادة أي من المناطق التتموية التي كانت في الأصل مدناً صناعية قائمة بمقتضى قانون مؤسسة المدن الصناعية الأردنية رقم (59) لسنة (1985) ونظام انشاء المدن الصناعية الخاصة رقم (117) لسنة (2004). د- تستفيد المؤسسة المسجلة من أي اعفاءات ضريبية سارية في المملكة تتعلق بالصادرات من السلع والخدمات إلى خارج المملكة. هـ- لا تسري الأحكام الواردة في الفقرات (أ،ب) من هذه المادة على الدخل المتأتى لكل من البنوك وشركات الاتصالات الحاصلة على رخص فردية وشركات الوساطة المالية بما فيها الشركات التي تمارس أعمال الصرافة أو التمويل أو التأجير التمويلي وشركات الاستشارات والتدقيق المالي والضريبي والنقل بكافة اشكاله (منها النقل الجوي والنقل البحري والسكك الحديدية ونقل البضائع على الطرق) وشركات التأمين وإعادة التأمين

والصناعات التعدينية والاستخراجية الأساسية، وتوليد وتوزيع الكهرباء ونقل و/أو توزيع و/أو استخراج المياه والغاز والمشتقات النفطية باستعمال خطوط الأنابيب وبذلك فالمشرع تبنى ونص على شرط الثبات التشريعي في المادة في المادة (9) وذلك بأن تستمر الأنشطة الاقتصادية التي تتمتع بمزايا أو حوافز جمركية أو ضريبية بمقتضى أي تشريعات سابقة للاستثمار وأي قرارات صادرة بموجبها والنافذة قبل سريان هذا القانون مستفيدة من تلك الإعفاءات والمزايا حتى نهاية مدة الإعفاء الممنوحة لها ولكن بشرط ألا تستفيد تلك الأنشطة من المزايا والحوافز الواردة في المادة (5) والتي تم النص فيها على تخفيض ضريبة الدخل في المناطق في المناطق الأقل نمواً وعلى أنشطة اقتصادية معينة. كما اشترطت المادة التاسعة المذكورة سابقاً أنه يجب المباشرة في المشروع الحاصل على مزايا وإعفاءات بمقتضى تشريعات سابقة خلال سنتين من تاريخ نفاذ قانون الاستثمار الجديد وذلك تحت طائلة فقدان الحق في تلك المزايا أو الإعفاءات.

كما منحت المادة التاسعة للمستثمر الحق في نقل ملكية المشروع الذي يتمتع بمزايا وإعفاءات وفقاً لأحكام الفقرة (أ) من هذه المادة إلى أي مستثمر آخر مع استمرارية استفادة وتمتع المستثمر الجديد من المزايا والشروط المحددة في التشريعات السابقة شريطة اعلام هيئة الاستثمار بذلك مسبقاً وقبل استكمال الاجراءات اللازمة للنقل.

وأما المادة (11) من قانون الاستثمار فقد استثنت البنوك والشركات الحاصلة على رخص فردية من الخضوع لضريبة الدخل التي وردت في الفقرتين أ و ب من المادة (11)، وبذلك فلا يسري عليها هذا النص المتعلق بدفع ضريبة الدخل 5% من دخل تلك البنوك والشركات والتي ورد النص عليها في الفقرة (هـ) من المادة (11). وبذلك فموقف المشرع الأردني بتبنيه شرط الثبات التشريعي قد منح للمستثمر الحق في التمتع بالمزايا والإعفاءات التي منحت له بمقتضى التشريعات السابقة كما أنه اقرار من المشرع بصحة الأوضاع والالتزامات المنعقدة في ظل التشريعات السابقة والتي تم تعديلها أو الغاءها بقانون جديد ولكن شريطة أن يباشر المستثمر العمل أو الانتاج

الفعلي في ذلك المشروع خلال سنتين من تاريخ نفاذ القانون الجديد تحت طائلة فقدان تلك المزايا أي أن المزايا والإعفاءات الممنوحة للمستثمر بموجب التشريع السابق معرضة لفقدان الحق بالتمتع بها في حالة عدم البدء بالتنفيذ وبذلك يطبق القانون الجديد.

أنواع شرط الثبات التشريعي والتكيف القانوني له

في هذا المبحث سنتناول شرط الثبات التشريعي من حيث الصور التي يمكن ان يرد فيها وذلك في المطلب الأول اما المطلب الثاني فسيتم الحديث فيه عن التكيف القانوني لشرط الثبات التشريعي وما هي طبيعته القانونية أما المطلب الثالث فسنتناول فيه الوظيفة المالية لشرط الثبات التشريعي.

أنواع شرط الثبات التشريعي

تعددت أنواع شرط الثبات التشريعي من حيث مصدرها، فقد يأتي شرط الثبات التشريعي كنص صريح في قانون الدولة المتعاقد معها المستثمر كما قد تتفق الأطراف وهم الدولة والمستثمر في عقد الاستثمار على هذا الشرط في العقد وفي أحيان أخرى يكون شرط الثبات التشريعي أساسه اتفاقية دولية سواء كانت ثنائية أو اقليمية.

الفرع الأول شرط الثبات التشريعي

في هذه الصورة تنص الدولة بشكل صريح في قانونها على شرط الثبات التشريعي في قانونها بحيث تتعهد للمستثمر بالتزامها بعدم الغاء أو تعديل القانون المطبق على العقد الاستثماري المبرم بينهما وقت انشاء العقد أو أن تتعهد بعدم سريان التعديلات التشريعية الجديدة على العقود الاستثمارية التي تم ابرامها.

وعادة ترد تلك النصوص في قوانين الاستثمار للبلد المستضيف للمشروع الاستثماري ومثال ذلك ما ورد في قانون البترول الايراني الصادر عام 1957 الذي نص على أن أي تغيير في القانون يخالف الشروط والامتيازات المعترف بها في عقد من العقود اما في تاريخ ابرامه أو بصدد تجديده فلا تطبق على ذلك العقد في فترته الأولى.

وتعد النصوص القانونية التي يرد فيها شرط الثبات التشريعي في نظر الفقه ضمانه أكبر للمستثمر من شرط الثبات الذي قد يرد في العقد أو في الاتفاق وهذا ما يعرف بشرط التجميد الزمني للعقد⁽¹⁾.

الفرع الثاني شرط الثبات التعاقدى

حيث يسعى المستثمر في عقد الاستثمار إلى إبرام عقد يضمن بنوده شروطاً تضمن حقوقه واستقرار مركزه القانوني والاقتصادي في مواجهة الطرف الآخر من العقد وهو الدولة وبذلك يرد النص على هذا الشرط صراحة ضمن نصوص العقد ويتضمن تعهد باستمرار سريان القانون الذي نظم العقد وقت إبرامه وعدم سريان أي تعديلات تشريعية لاحقة قد تؤدي للأضرار بالمركز القانوني أو الاقتصادي للمستثمر إلا إذا وافق هذا المستثمر على سريان التعديلات التشريعية الجديدة على عقده⁽²⁾.

الفرع الثالث شرط الثبات الدولي

في هذه الصورة يتم اثبات شرط الثبات التشريعي من خلال اتفاقية دولية سواء ثنائية أم متعددة حيث تتعهد الدول الأطراف في تلك الاتفاقيات بالتزامها بعدم اجراء تعديلات تشريعية أو أي اجراءات تؤدي للأضرار بمصالح مستثمري الدول الأخرى الأعضاء في الاتفاقية والعاملين على أراضيها. وفي هذه الحالة فإن أحكام القانون الدولي العام هي التي ستنظم وتحكم وتحمي استقرار الاستثمارات الأجنبية الموجودة على أراضي الدول الأعضاء في الاتفاقية، وهذا يتضمن تقييد لحرية وسيادة الدولة التي يقام على أرضها الاستثمار في التحكم بالعلاقة التي تربط بينها وبين المستثمر الاجنبي.

كما أن هذا النوع من الشروط يجعل القضاء الدولي هو صاحب الاختصاص في تسوية المنازعات التي قد تنشأ نتيجة هذا الاستثمار. وحتى الحماية الدولية للمستثمر في شرط الثبات الدولي يجب أن يتمسك المستثمر بالنص على هذا الشرط في العقد

(1) د. غسان عبيد محمد المعموري، شرط الثبات التشريعي ودوره في التحكيم في عقود البترول بحث منشور في مجلة رسالة الحقوق، المجلد الاول، العدد الثاني، 2009، صفحة 173.

(2) د. محمود فياض، مرجع سابق، صفحة 615.

صراحة إذ أنه في هذه الحالة تنشأ الحماية القانونية الدولية للعقد الموقع بين الدولة والمستثمر إضافة إلى الحماية الوطنية للعقد. ويسمى بعض الفقه شرط الحماية الدولية للعقد بشرط الحماية الاحتياطية وتعني فرض قواعد قانونية دولية احتياطية لحماية المستثمر الأجنبي في الحالة التي لا تتجح القوانين الوطنية في تأمين تلك الحماية⁽¹⁾.

الطبيعة القانونية لشرط الثبات التشريعي

اختلف الفقه حول الطبيعة القانونية لشرط الثبات التشريعي فهناك من اعتبرها شروطاً تحويلية لطبيعة القانون بحيث يندمج القانون في العقد ويتحول إلى شرطاً تعاقدياً بينما يرى الجانب الآخر أن شرط الثبات التشريعي هو استثناء على مبدأ السريان الفوري للقانون الجديد وهذا ما سنتناوله في الفرعين الأول والثاني أما الفرع الثالث فسنخصصه لرأي الباحث.

الفرع الأول ادماج شرط الثبات التشريعي للقانون في العقد:

وهذا ما يعرف بالشروط التحويلية لطبيعة العقد فيما أن التعديلات التي تطرأ على القانون الواجب التطبيق بعد ابرام العقد لا تسري على العقد فهذا يعني أن ذلك القانون يندمج في العقد ويصبح شرطاً من الشروط التعاقدية للعقد وبذلك يفقد ذلك القانون صفته في التعبير عن ارادة المشرع⁽²⁾.

وتحويل القانون الى شرط في العقد يستند على مبدأ سلطان الارادة وحرية المتعاقدين في الاتفاق على ما يرغبان بإدراجه في العقد ويؤخذ على هذا الرأي أن القانون الذي يحكم عقد الاستثمار من غير الممكن أن يصبح شرطاً تعاقدياً أو بنوداً⁽³⁾.

كما أن ذلك القانون هو صادر عن السلطة التشريعية ويفرض على المتعاقدين و ارادة الأطراف تنتهي عند اختيار القانون الواجب التطبيق فمن غير الممكن أن تدمج

(1) د. محمود فياض، مرجع سابق، ص 622-624

(2) السامرائي، د. دريد محمود، (2006)، الاستثمار الاجنبي المعوقات والضمانات القانونية . ط 1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ص 244.

(3) د. بن أحمد الحاج، مرجع سابق، ص 535

تلك الإرادة القانون في العقد كما أن القاضي وهو بصدد تطبيق القانون فهو يطبقه بوصفه قانوناً وليس بوصفه شرطاً تعاقدياً⁽¹⁾.

الفرع الثاني شرط الثبات التشريعي استثناء على مبدأ الأثر الفوري للقانون الجديد: ظهر هذا الرأي بعد الانتقادات التي وجهت للرأي الأول والذي يجعل القانون شرطاً من شروط العقد ويرى أصحاب هذا الرأي بأن شرط الثبات التشريعي هو استثناء على مبدأ التطبيق الفوري والمباشر للقانون الجديد. كما يرى انصار هذا الرأي أنه حتى يطبق هذا الاتجاه يجب أن تكون قواعد القانون الجديد هي قواعد أمرة أو ما يعرف بالقواعد المتصلة بالنظام العام وذلك للدفع باستمرارية سريان القانون القديم أو الاستثناء على مبدأ السريان الفوري للقانون، فلو كانت قواعد القانون الجديد مكاملة فلا يمكن القول بالاستثناء على قاعدة السريان الفوري للقانون الجديد⁽²⁾.

ويقتضي مبدأ التطبيق الفوري والمباشر للقانون الجديد بأنه يدخل حيز التطبيق والنفذ بمجرد استكمال الاجراءات والأوضاع القانونية المقررة وعندها ينتهي سريان القانون القديم ويبدأ سريان القانون الجديد. وهذا المبدأ يفترض تطبيقه على المراكز القانونية وحتى لو امتدت في نشأتها للماضي إلا أن مبدأ السريان الفوري للقوانين يرد عليه استثناءات منها الالتزامات التي نشأت في ظل القانون القديم واستمرت حتى صدر القانون الجديد في هذه الحالة تبقى تلك المراكز القانونية خاضعة للقانون القديم وهذا يطبق على شرط الثبات التشريعي أو ما يعرف بشرط الثبات الزمني للقانون والذي يعد استثناء من وجهة نظر اصحاب هذا الرأي على مبدأ الأثر المباشر للقانون الجديد وهذا متفق مع نظرية الحق المكتسب التي جاءت في النظرية الحديثة⁽³⁾.

(1) د. غسان عبيد محمد المعموري، مرجع سابق، صفحة 177.

(2) قصوري رفيقة، مرجع سابق، صفحة 569

(3) د. بن أحمد الحاج، مرجع سابق، ص 534.

الفرع الثالث رأي الباحث

أؤيد الرأي القائل بأن شرط الثبات التشريعي هو استثناء على قاعدة الاثر الفوري لسريان وتطبيق القانون فالاستمرار في تطبيق القانون القديم الذي كان سارياً وقت ابرام العقد هو استثناء على قاعدة الاثر الفوري للقانون الجديد وبذلك يستمر المستثمر بالاستفادة والتمتع بالإعفاءات والمزايا الممنوحة له بموجب القانون القديم. كما ان الرأي القائل بإدماج القانون في نصوص العقد وتحويله إلى شرط من شروطه هي نظرية قديمة تعرف بنظرية الاندماج وقد تخطى عنها الكثير من الفقه وإلقاء نظراً لموقفها في تجريد القانون من طابعه الملزم العقد غير خاضع لأي قانون كما أنه مخالف لدور الارادة التي تختار القانون فقط دون تجريده من طابعه الالزامي.

الوظيفة المالية لشرط الثبات التشريعي

تعد عقود الاستثمار من العقود الرضائية والتي تتميز بأنها تمتد لفترة طويلة، وخلال تلك الفترة قد يطرأ على القوانين الوطنية تغييرات وتعديلات وهنا يسعى المستثمر لضمان عدم انطباق اي تغيير او تعديل على عقده، إلا أن مصلحة الدولة قد تتطلب اجراء تعديلات قانونية بالرغم من وجود الاتفاق على عدم سريان اي تغيير في القانون الذي ابرم العقد في ظله. وبذلك تكون الدولة قد خالفت الاتفاق والعقد كما تكون قد خالفت مبدأ سلطان الارادة مما يترتب عليه قيام المسؤولية العقدية، وحسن النية مفترض بالنسبة للدولة في تعديلها للقوانين ما لم يتم اثبات العكس من قبل المستثمر كما لو اثبت ان الدولة لم تستهدف من مخالفتها للاتفاق تحقيق المصلحة العامة، او أنها استهدفت مركزاً تعاقدياً خاصاً بعينه دون باقي المراكز القانونية⁽¹⁾.

(1) شرط الاستقرار التشريعي كآلية لضمان الاستثمارات الاجنبية في الجزائر، رسالة ماجستير في الحقوق ، جامعة عبد الرحمن ميره-الجزائر، 2013/2012، خناش دليله والعرابي سهيله، ص47

فشرط الثبات التشريعي هو ضمانة تمنحها الدولة للمستثمر سعياً من الدولة في جذب رؤوس الاموال وتنفيذ مشاريع استثماريه وبهذا الشرط وإن كانت حققت للمستثمر الاطمئنان بالاستقرار التشريعي خلال فترة تنفيذ العقد إلا أن هذا القيد لا يمكن أن يكون مطلقاً فقد تجد الدولة أنه من مصلحتها اجراء تعديل او الغاء لقانون من وقوانينها والذي كان مطبقاً على العقد الاستثماري أو قد تلجأ الدولة لتأمين مشروع ما ولذلك فتغلب الدولة هذا الحق التشريعي دون الالتفات لمصالح أخرى سواء للأفراد او المستثمرتين وقد يؤدي ذلك الاجراء للمساس ومخالفة شرط الثبات التشريعي والذي كان يشكل ضمانة للمستثمر كما أن الدولة احياناً قد تلغي قانوناً او نصوصاً قانونية مما يجعل شرط الثبات خاضعاً لقانون ملغي⁽¹⁾.

بالمقابل فإن الابقاء على العقد في ظل الغاء القانون الذي كان يحكمه يعني أن القانون لا يزال يحتفظ رغم الغائه بقوته الملزمة بالنسبة للعقد الذي ابرم في ظله⁽²⁾. وفي هذه الحالة يثور تساؤل فيما إن كان بإمكان المستثمر التمسك بشرط الثبات التشريعي والمطالبة بالتنفيذ العيني للعقد أم أن حقه يقتصر على المطالبة بالتعويض وإذا كان من حق المستثمر المطالبة بالتعويض فما هو مدى هذا التعويض وكيف يتم تقديره وما هو اساسه القانوني؟

كما ذكرنا سابقاً بأن شرط الثبات التشريعي هو ضمانة من الضمانات التي يحصل عليها المستثمر عند ابرام العقد ووفقاً للقواعد العامة في العقود فإنه في حال قيام عناصر المسؤولية العقدية يطبق احد الخيارين اما التنفيذ العيني مع التعويض اذا كان مستحقاً وهذا الخيار يرى الفقه أنه لا يمكن الأخذ به نظراً لتعارضه مع سيادة الدولة⁽³⁾.

كما أن التنفيذ العيني يكون مستحياً في حالة تضمنت التعديلات القانونية تأمين أو نزع ملكية مشاريع أو في حالة زيادة نسبة الضرائب أو الرسوم بنسبة كبيرة على

(1) قصوري رفيقة، مرجع سابق، صفحة 573

(2) د. طارق كاظم عجيل، مرجع سابق، صفحة 8

(3) د. محمود فياض، مرجع سابق، صفحة 640.

المستثمر مما يعرضه لخسائر جسيمة وإن كان يرى البعض امكانية دفع المستثمر بشرط عدم سريان القوانين المالية التي تفرض عليه زيادة في الضرائب والرسوم على العقد وبالتالي الامتناع عن دفعها، إلا أنه يرد على ذلك بأن الرسوم والضرائب هي متعلقة بالنظام العام ولا يمكن المساس بها إلا بنص صريح في القانون⁽¹⁾.

ولذلك وفي ظل استحالة التنفيذ العيني يتم اللجوء للتعويض في حالة مخالفة الدولة لشرط الثبات التشريعي وهذا ما يعرف بالوظيفة المالية لشرط الثبات التشريعي والتي يتم اللجوء اليها في حالة قيام الدولة بممارسة سلطاتها التشريعية في سن أو تعديل القوانين والتي تمس بالعقود المتضمنة لشرط الثبات التشريعي فيمنعه من ترتيب آثاره القانونية. وهذا يترتب عند انتهاء عقد الاستثمار بالإرادة المنفردة للدولة قبل انتهاء مدة العقد كما في حالة التأميم أو في حالة مخالفة الشروط العقدية مما يؤدي لنشوء الحق في التعويض وهذه الوظيفة المالية أو التعويض له عدة مزايا منها أنه يتفق مع قواعد المسؤولية التعاقدية حتى في اطار العقود الدولية، فإنتهاء العقود بإرادة منفردة من الدولة هو بطبيعته غير مشروع دولياً كما أنه في حال تضمين هذا الشرط في عقد الاستثمار فإنه سيؤدي الى تجنب الوقوع في مشاكل عديدة قد تنور في حالة عدم النص على التعويض فعلى الدولة أن تضمن في عقد الاستثمار نصوصاً تتعلق باللجوء للتعويض وكيفية تقدير قيمته⁽²⁾.

ويختلف التعويض في حالة النص على شرط الثبات التشريعي عنه في حالة عدم النص عليه ففي حالة النص على هذا الشرط تكون قيمة التعويض أكبر.

كما يرى بعض الفقه فإنه في حالة النص على ذلك الشرط فالتعويض يتم على أساس ما لحق المستثمر من خسارة وما فاته من كسب كان من الممكن تحقيقه لو نفذ ذلك العقد وفق احكام القانون السابق الذي ابرم في ظلّه. أما في حالة عدم النص على شرط الثبات التشريعي فتلتزم الدولة بتعويض المستثمر عما تعرض له من خسارة⁽³⁾.

(1) طارق كاظم عجيل، مرجع سابق، صفحة 9

(2) طارق كاظم عجيل، مرجع سابق، صفحة 13

(3) د. بن أحمد الحاج، مرجع سابق، ص 540.

أما بالنسبة لتقدير قيمة التعويض فلا توجد معايير محددة يمكن أخذها بعين الاعتبار عند تقدير قيمة التعويض الذي يستحقه المستثمر، وإن كان يمكن الأخذ بعين الاعتبار الطريقة التي تم بها التعديل أو الاجراء التشريعي وكذلك الاسباب التي دعت الدولة لتلك التعديلات بالإضافة الى الثقافة القانونية للجهة التي تنظر النزاع، وغالباً يتم نظر مثل تلك النزاعات اما هيئات التحكيم ويؤخذ بعين الاعتبار ايضاً عند تقدير قيمة التعويض قواعد العدالة وفيما اذا كان تم الاتفاق والنص على شرط الثبات التشريعي.

وغالباً تأخذ هيئات التحكيم بالمركز المالي للمستثمر وقت التعاقد وذلك لتعويضه عن الخسارة التي اصابته نتيجة الاخلال بشرط الثبات التشريعي⁽¹⁾.

وعادة في غياب شرط الثبات التشريعي تقضي هيئات التحكيم بالخسارة اللاحقة دون الكسب الفائت، وذلك بالنظر لحق الدولة في تحقيق المصلحة العامة من خلال تنظيم ومواردها حيث أن هذا يقلل مبلغ التعويض المحكوم به للمستثمر وذلك لانتفاء عنصر الخطأ من جانب الدولة⁽²⁾.

شرط الثبات التشريعي للقانون بين تكريسه للأمان القانوني و تقييده لسلطة الدولة
من المعترف به دولياً أن للدولة الحق في سن التشريعات التي تنظم بها سياساتها في جميع المجالان وهذا التشريع هو جزء من سلطتها وسيادتها والذي ينصب على تحقيق مصالحها وأهدافها وهذا الحق المقرر والمعترف به للدولة هو مصدر خوف وعدم اطمئنان لدى المستثمر خاصة في الدول التي تعرف بالتعديلات القانونية المستمرة وبالتالي غير المستقرة تشريعياً ولذلك فقد يعزف المستثمر عن الاستثمار في تلك الدول. ولكن لحاجة بعض الدول لتنفيذ مشاريع ضخمة كمشاريع اطاققة والبتروال والتي تحتاج إلى رؤوس أموال كبيره كما أن بعض الدول تشكل لها تلك المشاريع عامل جذب لرؤوس الأموال الأجنبية فقد تضطر لمنح المستثمرين مزايا وإعفاءات لتحفيزهم على الاستثمار فيها. ويلجأ المستثمرين عادة للحصول على ضمانات من

(1) د. محمود فياض، مرجع سابق، صفحة 640.

(2) د. محمود فياض، مرجع سابق، صفحة 642.

الدولة التي يرغبون بالاستثمار فيها تتمثل بشرط الثبات التشريعي والذي ذكرنا أنه يهدف الى عدم سريان أي الغاء أو تعديل للقانون الذي نشأ وأبرم عقد الاستثمار في ظل فلو أقدمت الدولة على الغاء أو تعديل لقانونها يشترط المستثمر ألا ينطبق على عقده المبرم مما يشكل تقييد لسيادة الدولة وسلطتها.

وسنبحث في المطلب الاول عن دور شرط الثبات التشريعي في تحقيق الأمان القانوني للمستثمر اما في المطلب الثاني فسنناول دور هذا الشرط في تقييد سلطة الدولة وتعارضه مع مصالحها.

دور شرط الثبات التشريعي في تكريس الأمان والاستقرار القانوني للمستثمر

أثبت شرط الثبات التشريعي دوره في عقود الاستثمار وجلب رؤوس الاموال خاصة للدول النامية، ويجد تطبيقاته في العديد من عقود الطاقة والتنقيب عن النفط والكهرباء حيث تضمن الدول في تشريعاتها شرطاً بعدم خضوع عقد الاستثمار للتعديلات التي تطرأ على القوانين فتلتزم الدولة بعدم سريان تلك التعديلات بما يؤدي للأضرار وبالمستثمر وهذا يعكس رغبة الدول بمنح المستثمر تأكيداً لمصداقيتها واحترام والتزام قراراتها للعقود التي تبرمها مما يضمن لها المزيد من المشاريع والأموال وهذا الشرط يحقق استقرار الرابطة التعاقدية ويحافظ على ما اتجهت وتوافقت عليه ارادة الأطراف حتى انه قد تم الاعتراف دولياً بهذا الشرط حيث توصل المجمع الدولي في دورته المنعقدة في اثينا عام 1979 عند مناقشة موضوع قانون الواجب التطبيق على العقود التي تبرم بين الدولية واحد افراد الدول الأخرى حيث اقر بأنه بإمكان الاطراف الاتفاق على ان يرجعوا لأحكام معينة في القانون الداخلي فيما يتعلق بالعقد وتكون هي المقصودة بعينها لحظة ابرام العقد وهذا يعد اعترافاً بمشروعية الاتفاق على الابقاء على القانون الذي يختاره الاطراف⁽¹⁾.

وقد أيد اتجاه من الفقه شرط الثبات التشريعي واعتبره شرطاً صحيحاً ومستقلاً عن أي نظام قانوني وينتج اثاره والتي سعى لها اطراف العقد. اذن لا بد من القول ان

(1) قصوري رفيقة، مرجع سابق، صفحة 566

الهدف الاساسي لهذا الشرط هو الوصول الى تحقيق الحماية الكافية واللازمة للمستثمر الذي تعاقد مع الدولة من أي مخاطر قد تطرأ اثناء مدة العقد وذلك في ظل عدم استطاعة المستثمر اقتناع تلك الدولة في اختيار قانون اخر يطبق على العقد غير قانونها الاصلي فيلجأ لشرط الثبات التشريعي لإخضاع العقد المبرم بينه وبين الدولة الى قانون ثابت محدد منذ ابرام العقد وحتى انتهاء مدته⁽¹⁾.

ويقوم شرط الثبات التشريعي على مبدأ سلطان الارادة والذي يعني حرية الافراد في اختيار وتحديد القانون الذي سيحكم العقد المبرم بينهم وتعد عقود الاستثمار غالباً من العقود الدولية مثل عقود البترول والامتياز ونقل التكنولوجيا وغيرها، وهي من العقود التي تعمل الدول النامية على منح المزايا والضمانات لتشجيع جلب الاستثمارات الاجنبية اليها وهي عقود تتميز بالمدة الطويلة في تنفيذها، وبذلك فلا يسمح للدولة بإرادتها المنفردة ان تمس بالعقد الاستثماري المبرم وقد ينص في تلك العقود احياناً على استثناء يمنح الخيار للمستثمر في تطبيق القانون الجديد على العقد⁽²⁾.

إن أطراف عقد الاستثمار هم الدولة والمستثمر وتعد الدولة طرفاً قوياً بالنظر لما لها من سيادة وسلطة في سن التشريعات والقوانين و الذي يعد حقاً للدولة تستخدمه دون قيد وهذا ما يجعل المستثمر يبحث عن وسليه لحمايته من التشريعات الجديدة التي قد تفرض عليه التزامات وأعباء غير متوقعة وتزيد عما كان التزم به واتفق عليه وقت ابرام العقد ولذلك يسعى للنص على شرط الثبات التشريعي.

وتعد موافقة الدولة على النص على الثبات التشريعي بمثابة قبول على التنازل عن حقها في تعديل وإلغاء القانون الذي كان سارياً وقت ابرام العقد أي ان هذا الشرط يجعل العقد بعيداً عن أي اجراء قد يمس بالقانون المطبق عليه عند إبرامه ولا يوجد ما يمنع هذا الشرط الذي يهدف به المستثمر لتحقيق الامان القانوني بشأن عدم

(1) شرط الثبات التشريعي في عقود الاستثمار الدولي، رسالة ماجستير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2014/2015، بن الزوخ جمعة، صفحة 10.

(2) بن الزوخ جمعة، مرجع سابق، صفحة 29.

سريان قوانين جديدة على عقده وهذا ما يجعله يقدم على الاستثمار في تلك الدولة لشعوره بثبات التشريع او القانون المطبق على عقده⁽¹⁾.

حتى ان المستثمر قد لا يوافق على الاستثمار في دولة ما إلا بوجود شرط الثبات التشريعي والذي يجعله مطمئناً على استقرار وثبات مركزه القانوني والاقتصادي والمالي وذلك لا يتأتى إلا من خلال تثبيت القانون الواجب التطبيق على العقد وهذا الشرط يتوفر في الاستثمارات الهامة⁽²⁾.

وتعلم الدول ما لشرط الثبات التشريعي من دور في استقطاب وجذب رؤوس الاموال الاجنبية وذلك بما يقدمه من تأكيدات على حماية مصالحهم التي يتم التفاوض عليها في العقد وعادةً ما يرد في عقود الانتاج والتصنيع الدولية ويسعى فيها المستثمر للحد من سيادة الدولة في الغاء التشريع او تعديله. وحماية المستثمر تأتي من خلال منحه الامان وتثبيت مركزه الاقتصادي في العقود الاستثمارية الضخمة مثل عقود الطاقة والتي قام بإعداد دراسات الجدوى الاقتصادية لها وطرح العطاءات المتعلقة بها، مستنداً في ذلك على التشريعات والقوانين السائدة في الدولة التي سيتعاقد معها، وهذا العقد قد يمتد سنوات طويلة كما في عقود استخراج النفط، حيث ان اعداد ونقل وتجهيز المعدات يحتاج لسنوات قبل البدء بالتشغيل. والمستثمر عندما يشترط شرط الثبات التشريعي فهو بمأمن عن التعديل الذي قد تجريه الدولة خلال تلك الفترة، فيبقى القانون الذي كان سارياً وقت ابرام العقد هو نفسه المطبق على العقد⁽³⁾.

وبذلك فإن شرط الثبات التشريعي هو شرط ضروري يتوجب على الدول النامية الأخذ به إذا كانت ترغب بجذب الاستثمارات، كما أن التطورات الاقتصادية تستلزم مثل هذا الشرط في حين أن عدم استقرار التشريعات التي تنظم الاستثمار يؤثر سلباً

(1) د. بن أحمد الحاج، مرجع سابق، ص 537.

(2) السامرائي، مرجع سابق، صفحة 240

(3) د. محمود فياض، مرجع سابق، صفحة (609-611).

على مصالح المستثمر وتكون لديه الاحساس بعدم الثقة والطمأنينة على استثماراته بسبب كثرة التعديلات التشريعية مما يجعله لا يقبل التعاقد مع تلك الدولة (1).

تقييد شرط الثبات التشريعي لسلطة الدولة وتعارضه مع مصالحها

يعد شرط الثبات التشريعي عامل مهم في جذب الاستثمارات الاجنبية للدولة المضيفة فهي تلزم نفسها بالإبقاء على القانون الذي نشأ العقد وأبرم في ظلها مهما طرأ من تعديلات تشريعية وذلك من متطلبات مصلحة الدولة لاستقطاب رؤوس الأموال فالمستثمر لولا اعمال هذا الشرط ما كان سيقدم على توقيع عقد الاستثمار.

وقد عارض بعض الفقه هذا الشرط وذلك لأنه عندما تنقيد الدولة بهذا الشرط تكون قد تنازلت عن جزء من سلطتها وسيادتها في سن التشريعات متى كان ذلك متفقاً مع مصالحها ويعد هذا تنازلاً عن أحد مظاهر سيادتها على إقليمها وهذا الشرط يعتبر اقرار من الدولة بالتنازل عن سلطتها في تعديل القانون أو تطبيق التعديل على العقود التي ابرمت في ظل القانون القديم (2).

اضافة لما سبق يعد شرط الثبات التشريعي عامل مقيد لسلطة الدولة عندما ترغب بسن تشريعات تتعلق بمواردها الطبيعية أو تنظيم استثماراتها مما يلحق أضراراً اقتصادية بالدولة خاصة أن عقود الاستثمار تكون ممتدة لسنوات طويلة مما يشكل تثبيتاً للتشريع الخاص بتلك الاستثمارات في حال عدم تطبيق القوانين الجديدة عليها كما يتعارض هذا الشرط مع مصالح الدولة فيقيد سلطاتها الضريبية فلا تستطيع فرض ضرائب أو رسوم على تلك العقود طيلة فترة العقد بالرغم من التغيرات والتقلبات في الأسعار وهذا ما يلحق الاضرار باقتصاد الدولة (3).

إن ميثاق الأمم المتحدة للحقوق والواجبات الاقتصادية للدول اكد على حق الدول في تنظيم وممارسة سلطتها التشريعية على عقود الاستثمار والاستثمارات الاجنبية فيها، بحيث تملك حق تغيير أو الغاء التشريع متى رأت أن مصلحتها تتطلب ذلك. والدولة

(1) خباش دليله والعرابي سهيلة ، مرجع سابق، صفحة 29.

(2) قصوري رفيقة، مرجع سابق، صفحة 570

(3) خباش دليله والعرابي سهيلة، مرجع سابق، صفحة 36.

باعتبارها صاحبة سيادة فهي الطرف الأقوى في العقد فهي التي لها حق سن التشريعات وتعديلها متى شاءت وبالرغم من وجود شرط الثبات التشريعي بشأن القانون الواجب التطبيق ولذلك يرى البعض أنه لا يعتبر تعاقد الدولة مع الافراد نزع او تنازل لتلك السلطة والسيادة ولا تقييداً لها⁽¹⁾.

ولذلك فهذا الشرط لا يمنع الدولة من ممارسة سلطتها التشريعية حتى لو ادى ذلك للمساس بالعقد حيث أن تلك العقود الاستثمارية مدتها طويلة، وقد تجري الدولة مراجعة لقوانينها خلال تلك الفترة فتلجأ للإلغاء او التعديل ويكون ذلك تغليباً للمصلحة العامة على المصلحة الخاصة للأفراد وهذا ما نص عليه حكم محكمة التحكيم في قضية (aminoil) حيث قضت فيه المحكمة بأن : "شرط الثبات التشريعي لا يقيد بأي حال حق الدولة في اتخاذ اجراءات التأميم وبذلك فشرط الثبات التشريعي يبقى مقيداً للدولة إلى أن تستخدم سلطاتها في التعديل أو الالغاء في تشريعاتها حسب ما تقتضيه المصلحة العامة⁽²⁾". وهذا يشكل مساساً بمصالح المتعاقد الذي ابرم العقد وفقاً للقانون الذي كان سارياً وقت الإبرام وقد يؤدي الى تكبيده اضراراً وخسائر مالية.

لقد اعتبر البعض أن الوصول الى هذه النتيجة بحق الدولة في تعديل تشريعاتها رغم وجود شرط الثبات التشريعي دليل على فشل هذا الشرط إلا اننا نخالف هذا الرأي ولا نقبل بالتسليم به، إذ ان للدولة الحق في الغاء التشريع أو تعديله وإن كان يمس بالقانون الذي كان سارياً عند ابرام العقد بالرغم من النص على شرط الثبات التشريعي. وهذا يؤدي الى تكييف قانوني جديد للشرط وذلك بتحويله الى الوظيفة المالية بحيث تقوم مسؤولية الدولة العقدية عن اخلالها بشرط الثبات التشريعي وينشأ الحق للمستثمر بالتعويض في حالة انتهاء الدولة العقد قبل اكمال المدة المحددة او

(1) بن الزوخ جمعة، مرجع سابق، صفحة 26.

(2) بن الزوخ جمعة، مرجع سابق، صفحة 28.

عند مخالفتها احد شروط العقد⁽¹⁾، وهذا ما تحدثنا عنه في المطلب الثالث من المبحث الاول.

.وتعد الوظيفة المالية لشرط الثبات التشريعي هو ما توصل اليه الفقه للتوفيق بين الحرية التعاقدية والنص شرط الثبات التشريعي وبين سلطة الدولة في التشريع وفق ما تقتضيه المصلحة العامة⁽²⁾.

الخاتمة:

استعرضنا في هذا البحث مفهوم شرط الثبات التشريعي ومضمونه في القانون الأردني كما تحدثنا عن انواع هذا الشرط والتكييف القانوني له، وبحثنا في الوظيفة المالية لشرط الثبات التشريعي.

وتناولنا بالحديث ايضاً دور شرط الثبات التشريعي في منح الامان القانوني للمستثمر لتحفيزه على الاستثمار ودوره كذلك في تقييد سلطة الدولة بإيقاف سريان التعديلات على القانون الذي ابرم العقد في ظله.

النتائج:

توصلنا في هذا البحث الى النتائج التالية:

1-المشروع الاردني أخذ بشرط الثبات التشريعي ولكنه اشترط لعدم سريان القانون الجديد على عقد الاستثمار.

2-يعد شرط الثبات التشريعي استثناء على قاعدة الاثر الفوري للقانون.

3-يمكن للدولة مخالفة هذا الشرط على ان يكون ذلك وفقاً لما تقتضيه المصلحة العامة.

التوصيات

في نهاية البحث والذي تحدثنا فيه عن شرط الثبات التشريعي يمكن ان نوصي بالتوصيات التالية:

(1) د. طارق كاظم عجيل، مرجع سابق، صفحة 12

(2) قصوري رفيقة، مرجع سابق، صفحة 572

- 1- لم ينص المشرع الاردني على الحالة التي يتم فيها اللجوء للتعويض في حالة مخالفة شرط الثبات التشريعي ولم ينص كذلك على اسس تقديره.
- 2- على المشرع ان يكون متيقظاً فيما يتعلق بعقود الاستثمار وتطبيق شرط الثبات التشريعي بحيث لا يتحمل اعباء اقتصادية في سبيل جلب الاستثماران خاصة ان التحكيم في الغالب هو من سيفصل في مثل تلك النزاعات.
- 3- ان يتضمن المشرع نصاً يوازن بين حق الدولة في التشريع وبين حق المستثمر في استقرار التشريعات او الحصول على تعويض في حال تعديل التشريع المتعلق بالعقد.

قائمة المصادر والمراجع

1. السامرائي، دريد محمود،(2006)، الاستثمار الاجنبي المعوقات والضمانات القانونية ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروتشحاته،ابراهيم، (1971) الضمان الدولي للاستثمارات الاجنبيه،دار النهضة العربية، القاهرة
2. الزهاوي،فاضل حمه صالح (1990)،المشروعات المشتركة وفقاً لقوانين الاستثمار،بيت الحكمة بغداد
3. المصري، حسني،(1981) شركات الاستثمار،دار النهضة العربية،القاهرة.
4. موس،طالب حسن،(1997) الموجز في قانون التجارة الدولية،دار الثقافة، عمان
5. شرط الاستقرار التشريعي كآلية لضمان الاستثمارات الاجنبية في الجزائر رسالة ماجستير في الحقوق، جامعة عبد الرحمن ميره الجزائر 2012/2013، خناش دليله والعرابي سهيله
6. شرط الثبات التشريعي في عقود الاستثمار الدولي،رسالة ماجستير جامعة قاصدي مرياح ورقلة،2014/2015،بن الزوخ جمعة.
7. بن أحمد الحاج، شرط الثبات التشريعي بين تجسيد الأمان القانوني ومصلحة الدولة في قانون الاستثمار الجزائري، بحث منشور في مجلة الدراسات القانونية والسياسية، المجلد2،العدد 5، جانفي 2017

8. طارق كاظم عجيل، القيمة القانونية لشروط الثبات التشريعي (دراسة مقارنة)، بحث منشور في مجلة رسالة الحقوق، السنة الثالثة، العدد الثالث، 2011م
9. علي خالد قطيشات، الحوافز القانونية للاستثمار في قطاع الطاقة المتجددة - مجلة العلوم الانسانية جامعة الحسين بن طلال 2019
10. غسان عبيد محمد المعموري ، شرط الثبات التشريعي ودوره في التحكيم في عقود البترول، بحث منشور في مجلة رسالة الحقوق، المجلد الاول، العدد الثاني، 2009.
11. قصوري رفيقة، ضمانات تثبيت التشريعات الوطنية في مواجهة المستثمرين الأجانب-شروط الثبات التشريعي-، بحث منشور في مجلة الإحياء، العدد 14
12. محمود فياض، دور شرط الثبات التشريعي في حماية المستثمر الأجنبي في عقود الطاقة، بين فرضيات واشكاليات التطبيق، المؤتمر السنوي الحادي والعشرين الطاقة بين القانون والاقتصاد، 20-21/5/2013.
13. قانون الاستثمار الأردني رقم (30) لسنة (2014).

اثر تطبيق اخلاقيات العمل الاسلامي على تحقيق الميزة التنافسية في البنوك الاسلامية في فلسطين

د. مجيد مصطفى منصور

أستاذ التسويق مشارك / قسم التسويق

كلية العلوم الإدارية والمالية/الجامعة العربية الامريكية/ فلسطين

Majeed.mansour@aaup.edu

أ. عصام النمر

كلية العلوم الإدارية والمالية/الجامعة العربية الامريكية/فلسطين

ملخص: هدفت الدراسة الحالية الى التعرف الى اثر تطبيق اخلاقيات العمل الاسلامي على تحقيق الميزة التنافسية في البنوك الاسلامية في فلسطين، اذ ان تأثير أخلاقيات العمل الإسلامي على الميزة التنافسية يعد من الموضوعات المهمة التي تحتاج إلى بحث معمق خاصة في المؤسسات المصرفية في فلسطين، ومن اجل تحقيق اهداف الدراسة تم اعداد استبانة اشتملت على (48) فقرة، موزعة على مجالي تطبيق اخلاقيات العمل الاسلامي والميزة التنافسية، وقد اجريت الدراسة على الموظفين العاملين في البنوك الاسلامية العاملة في فلسطين، حيث بلغ عدد افراد عينة الدراسة (327) موظفا تم اختيارها بالطريقة الطبقيّة العشوائية، حيث يتضح من نتائج الدراسة بان معاملات الارتباط كانت مرتفعة بين مجالات الدراسة الخاصة بالميزة التنافسية وتطبيق اخلاقيات العمل الاسلامي، حيث تبين النتائج بان هناك علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (0.05) بين تطبيق اخلاقيات العمل الاسلامي والميزة التنافسية حيث بلغ معامل الارتباط 0.58 وهو معامل ارتباط قوي ويجابي. وعلى ضوء نتائج الدراسة، تم طرح مجموعة التوصيات منها وضع وتعزيز أخلاقيات الأعمال، وضرورة أن تقوم البنوك الاسلامية في فلسطين بتحديد السياسات الأخلاقية وتوزيعها عبر البنك، وتدريب العاملين فيها على تعزيز قدرتهم

لمواجهة المشاكل الأخلاقية الصعبة اهتمام البنوك الإسلامية في فلسطين بالموضوعية والاستقلالية والقدرة على مراعاة توازن المصالح، والتحقق من القدرة على العمل تقانه، والتأكيد على أهمية النزاهة والشفافية بهدف التأكد من الحيادية والبعد عن أي تأثيرات جانبية، وذلك لتأثيرها الواضح على الميزة التنافسية من وجهة نظر عينة الدراسة.

الكلمات المفتاحية: أخلاقيات العمل الإسلامي، الميزة التنافسية، البنوك الإسلامية.

The impact of the application of Islamic work ethics on achieving competitive advantage in Islamic banks in Palestine

Dr. Majeed Mansour, Isam Nimr

Abstract: The present study aimed to identify the impact of the application of Islamic business ethics on achieving competitive advantage in Islamic banks in Palestine, as the impact of Islamic business ethics on competitive advantage is an important issue that needs in-depth research, especially in banking institutions in Palestine, and in order to Achieving the objectives of the study A questionnaire was prepared which included (48) paragraphs, distributed on the fields of application of Islamic work ethics and competitive advantage. The study was conducted on the employees working in Islamic banks operating in Palestine. The random stratified method, where it is clear from the results of the study that the correlation coefficients were high between the areas of study on the competitive advantage and the application of Islamic work ethics. Correlation 0.58 is a strong correlation coefficient and positive. In the light of the results of the study, a set of recommendations were put forward, including the development and strengthening of business ethics, and the need for Islamic banks in Palestine to identify and distribute ethical policies through the bank, and to train its employees to enhance their ability to face difficult ethical problems Interests, verification of the ability to work technically, and emphasize the importance of integrity and transparency in order to ensure impartiality and away from any side effects, because of its obvious impact on the competitive advantage from the point of view of the study sample.

Key words: *Islamic business ethics, competitive advantage, Islamic banks.*

مقدمة الدراسة:

يعتبر القطاع المصرفي من القطاعات الرائدة في الاقتصادات الحديثة وأحد محركاتها الرئيسية في ظل التطور التكنولوجي والتقني والثورة التقنية التي شهدتها الفترة الماضية، وتطور النظام المصرفي وزادت عدد الأفرع، كما وتزايدت أعداد العاملين مع البنوك سواء كانت تقليدية أو إسلامية.

وبما أن المجتمع الإسلامي جزء لا يتجزأ من هذا العالم فإن هذا المجتمع يحتاج إلى وجود نظام إسلامي خال من الربا وفق الشريعة الإسلامية، وبعد أن أصبحت هذه البنوك حقيقة واسعة الانتشار إلى جانب البنوك الربوية وأظهرت قدرة للتنافس مع غيرها من المنشآت المصرفية وخاصة في ظل الأزمة الاقتصادية الحالية، حيث أظهرت الدراسات أن تأثيرها بالأزمة هي الأقل بين المنشآت المالية بصفة عامة، وهذا بسبب سيرها على النهج الإسلامي إلا أن أي مؤسسه ناجحة لا تستطيع أن تنمو وتكبر بدون أن يكون هناك جهاز رقابي قوي يقوم على أعمالها ويحاسب على أخطائها وان جهاز الرقابة في البنوك الإسلامية هي رقابة ذات طابع خاص لأنه ليس فقط ستخدم غيرها الرقابة المالية والإدارية ودائما يضاف إليها الرقابة الشرعية والتي تتولاها هيئة الرقابة الشرعية وبسبب هذا النوع من الأبحاث فإن كثير من الباحثين عمدوا إلى البحث في هذا الموضوع (عليات، 2006).

وظهر مفهوم البنك الاسلامي والذي يدل على بنك يطبق أحكام الشريعة الإسلامية في جميع معاملاته المصرفية والاستثمارية، من خلال لعب دور الوساطة المالية القائم على مبدأ المشاركة في الربح أو الخسارة، أو ومن خلال إطار الوكالة ويهدف إلى المساهمة في غرس القيم والخلق الإسلامية في مجال المعاملات (ابو الهول،

2012)

وعليه فقد بدأت البنوك الإسلامية نشاطها على صعيد الساحة المصرفية العربية والإسلامية، والدولية في الربع الأخير من القرن العشرين الماضي كفلسفة جديدة

تختلف عن البنوك التقليدية. حيث تعمل تلك المصارف في ضوء أحكام الشريعة الإسلامية، بقبول الأموال وتجميع المدخرات ومن ثم تقوم بإعادة توظيفها بالإضافة إلى جزء من أموالها الخاصة، وذلك في مجالات وأنشطة استثمارية مختلفة وفق صيغ وأدوات استثمارية إسلامية. (الأبجي، 1996)

ان ابرز ما يميز البنوك الاسلامية بانها تعمل وفق منظومة اخلاقية قائمة على اصول الشريعة الاسلامية، وهي ما يطلق عليه بمسمى "اخلاقيات العمل الاسلامي"، يعد مفهوم اخلاقيات الاعمال والوظيفة من المفاهيم القديمة والتي حث عليها الدين الاسلامي الحنيف، كما يسهم التاريخ والتقاليد والاعراف والثقافة القومية والوطنية والتكوين القبلي والعائليو ظهور الجماعات المرجعية، والقادة والاحزاب السياسية ووسائل الاعلام وتطورها والخبرة العلمية والعملية للمجتمع، في تشكيل اخلاقيات الاعمال في اي مجتمع من المجتمعات (العامري والغالي، 2005، صفحة 134). كل هذه الأمور ولقد تطور القطاع المصرفي الفلسطيني بشكل كبير خلال العقدين الماضيين، خاصة بعد تولي السلطة الفلسطينية زمام الأمور عام 1994، حيث ازداد عدد البنوك وتضاعف حجم الودائع وأصبح من الضروري التعرف على أداء البنوك وتقييمها من حيث الأداء المالي ونمت المنافسة وتطورت بين المؤسسات المصرفية كافة، كما تزايدت المعاملات الإسلامية المعتمدة في الأسواق. تعتبر البنوك التجارية والمصارف الإسلامية الوسيط الحالي بين من لديهم فائض مالي ومن لديهم عجز مالي، فتعتمد البنوك التقليدية على سعر فائدة في جلب المودعين او تمويل المستثمرين، أما في البنوك الإسلامية فتعتمد على أساس المشاركة المرتكزة على المعاملات في الشريعة الإسلامية ولا تتعامل بالفائدة (صباح، 2008).

وفي المقابل يحتل مفهوم القدرة التنافسية مكاناً ومكاناً مهماً في كل من الإدارة الاستراتيجية واقتصاديات الأعمال. اذ تعد القدرة التنافسية عنصراً استراتيجياً مهماً يساعد في اغتنام الفرص ويوفر فرصة حقيقية وحقيقية للمنظمة لتحقيق الربحية المستدامة مقارنةً بالقدرة التنافسية. موقع الشركة لأرباحها الاقتصادية وتميزها على

منافسيها في مجالات المنتج والسعر والتكلفة وبالتالي التركيز على الإنتاج (Huda, et al., 2019)

ان تأثير أخلاقيات العمل الإسلامي على الميزة التنافسية يعد من الموضوعات المهمة التي تحتاج إلى بحث معمق خاصة في المؤسسات المصرفية في فلسطين، والتي أخذت تطلق مدونات أخلاقية نظراً لحساسية عملها، وأهمية دورها في المجتمع، واتصاله بالبحث عن الحقيقة وتوصيل المعلومات والمعرفة دون تشويه للحقائق.

مشكلة الدراسة:

نظراً لطبيعة العمل في البنوك الإسلامية، واعتمادها على الأخلاق في العمل، والتنوع في الموارد والخبرات، وحاجتها لمهارات الاتصال والتواصل مع القراء والمعلنين، فإن تطبيق أخلاقيات العمل الإسلامية قد ينعكس على الميزة التنافسية لها، وبما أنّ هناك فجوة في الأدبيات المتعلقة بقياس مثل هذا الدور، لذا فإن الغرض من الدراسة هو التعرف إلى دور أخلاقيات العمل الإسلامية في تعزيز الميزة التنافسية في البنوك الإسلامية الفلسطينية.

اسئلة الدراسة:

وتبرز عناصر مشكلة الدراسة من خلال الإجابة عن الأسئلة التالية:

ما مستوى تطبيق اخلاقيات العمل الاسلامي في البنوك الاسلامية العاملة في فلسطين من وجهة نظر الموظفين فيها؟

ما تقييم الميزة التنافسية في البنوك الاسلامية العاملة في فلسطين من وجهة نظر الموظفين فيها؟

ما أثر تطبيق اخلاقيات العمل الاسلامي على الميزة التنافسية في البنوك الاسلامية العاملة في فلسطين من وجهة نظر الموظفين فيها؟

اهداف الدراسة:

تسعى الدراسة الى تحقيق الاهداف الاتية:

التعرف الى مستوى تطبيق اخلاقيات العمل الاسلامي في البنوك الاسلامية العاملة في فلسطين من وجهة نظر الموظفين فيها. تقييم الميزة التنافسية في البنوك الاسلامية العاملة في فلسطين من وجهة نظر الموظفين فيها.

دراسة اثر تطبيق اخلاقيات العمل الاسلامي على الميزة التنافسية في البنوك الاسلامية العاملة في فلسطين من وجهة نظر الموظفين فيها.
أهمية البحث:

ان تأثير أخلاقيات العمل الإسلامي على الميزة التنافسية يعد من الموضوعات المهمة التي تحتاج إلى بحث معمق خاصة في المؤسسات المصرفية في فلسطين، والتي أخذت تطلق مدونات أخلاقية نظراً لحساسية عملها، وأهميتها دورها في المجتمع، واتصاله بالبحث عن الحقيقة وتوصيل المعلومات والمعرفة دون تشويه للحقائق.

مصطلحات الدراسة:

البنوك الإسلامية: تلك المؤسسات المالية التي تقوم بالمعاملات المالية والمصرفية وغيرها من المعاملات المالية والتجارية وأعمال الاستثمار وفقاً للشريعة الإسلامية فلا تتعامل بالربا أخذاً ولا عطاءً، وذلك بهدف المحافظة على القيم والأخلاق الإسلامية وتطهير النشاط المصرفي من الفساد وتحقيق أقصى عائد اقتصادي واجتماعي ممكن لتحقيق التنمية الاقتصادية (بورقبة، 2013).

أخلاقيات العمل الإسلامية: يُنظر إلى أخلاقيات العمل بأنها المبادئ التي تعدّ أساساً للسلوك المطلوب لأفراد المهنة، والمعايير التي تعتمد عليها المنظمة في تقييم أدائهم إيجاباً وسلباً (السعدان، 2005)، وتستند أخلاقيات العمل الإسلامية إلى القرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة، وتشمل الكفاية والإتقان في العمل، والرفق والتسامح مع الموظفين والمتعاملين، والنصح للمسلمين والإبداع في تقديم الخدمة، واستشعار

المسؤولية، والعدالة والإنصاف، والأمانة، والعمل بروح الفريق، وطاعة ولي الأمر، والمحافظة على كرامة الوظيفة وشرفها.

وقد استنبط الباحثون مجموعة من المكونات الأخلاقية الإسلامية للعمل في هذه المجالات في ما يلي توضيح لها:

الميزة التنافسية: حاله الارتياح وإشباع الرغبات نتيجة الانتماء للمنظمة " (منصور، 2008)، وقد تناول مفهوم الميزة التنافسية الكثير من الباحثين: فهو محصله المشاعر التي يكونها الفرق اثناء عمله في ومع افراد المنظمه التي ينتمي اليها، ويمكننا القول ان رضا الموظفين يمثل جزا من اخلاق المؤسسه التي يعملون بها لأنهم يمثلونها للمجتمع الخارجي، لذا على كل منظمة ان تقوم بتطوير استراتيجياتها بما يضمن تقويه بيئة العمل وزيادة اخلاقيات الموظف ورضاه الوظيفي، كل هذا لزيادة انتاجيه اداء الموظف الذي لحد بعيد يساهم في زيادة ارباح الشركة ورضا الزبائن والمحافظة على العملاء. (Sager& rafat، 2012)

الاطار النظري والدراسات السابقة:

وفي هذا الجزء من الدراسة، تم تناول المفاهيم التي تتعلق بالدراسة والتي من ضمنها مفهوم اخلاقيات الاعمال، وتحديد اخلاقيات العمل الاسلامي، وايضا تم تناول مفهوم الميزة التنافسية، بالاضافة الى طرح عدد من الدراسات السابقة العربية والاجنبية والتي تناولت موضوع اخلاقيات العمل الاسلامي والتنافسية.

البنوك الاسلامية:

نشأة وتطور البنوك

بين الصيرفي (الصيرفي، 2010، ص 143-157): مفهوم البنوك الإسلامية وخصائصها وأهدافها وتحدث عن طبيعة النظام المحاسبي في المصارف الإسلامية وبين مفهوم الرقابة وأهميتها ووضح أهمية الرقابة المالية العامة وتحدث عن أهداف الرقابة المالية على البنوك وقسم هذه الأهداف الى الأهداف التقليدية والأهداف

الحديثة. وبين أنواع الرقابة على البنوك الإسلامية وقسمها إلى الرقابة الكمية والرقابة الكيفية والرقابة المباشرة.

عقب اتفاقيه أوسلو وما أعقبها من تحولات سياسية على الساحة وتوقيع اتفاقيات ثنائيه وبخاصة برتوكول باريس الذي منح السلطة الفلسطينية وفق ما نصت عليه المادة الرابعة الحق في تأسيس سلطة نقد فلسطينيه تعمل كسلطة تنظيميه ورقابية للأنشطة المصرفية في فلسطين، فقد أسست سلطة النقد الفلسطينية في 1994/12/1 لتأخذ على عاتقها تنظيم وإدارة الجهاز المصرفي (سلطة النقد، 2019).

والجدول التالي يوضح عدد الموظفين العاملين في البنوك الإسلامية العاملة في فلسطين .

الرقم	اسم البنك	عدد الموظفين
البنوك المحلية الإسلامية		
	البنك الإسلامي العربي	587
	البنك الإسلامي الفلسطيني	691
	بنك الصفا	123
	المجموع	1211

(سلطة النقد الفلسطينية 2019)

مفهوم اخلاقيات الاعمال من منظور اسلامي

وأصبح موضوع أخلاقيات الأعمال يحظى باهتمام متزايد في السنوات الأخيرة نتيجة لأسباب عدّة في مقدمتها تزايد الفضائح الأخلاقية، والنقد الموجّه للأعمال والمعايير التي تعتمد عليها بعيداً عن إطار أخلاقي واضح وشفاف، وقد اتّسع مدى هذا الموضوع من خلال التوسّع الحاصل في مجالات العمل المختلفة كأخلاقيات الحاسوب، وأخلاقيات المنظمات الافتراضية، وأخلاقيات استخدام الانترنت (الغالي والعامري، 2010).

يمكن تعريف أخلاق العمل بأنها المبادئ التي تعدّ أساساً للسلوك المطلوب لأفراد المهنة، والمعايير التي تعتمد عليها المنظمة في تقييم الأداء (السعدان، 2005)، وتعني أخلاقيات العمل المعايير الأخلاقية الفردية في مواقف الأعمال المختلفة

(Pried et al., 2002). ولكل مهنة من المهن قيم، ومبادئ، ومعايير، وقواعد أخلاقية، ومعرفة علمية، وأساليب، ومهارات فنية تحكم عملياتها وتحدد ضوابطها (الحميدان، 2006).

فجوهر حضارة الأعمال الإسلامية هو أن جميع عناصرها لا تتضارب مع الشريعة السمحاء، بل تتناغم مع هذه المبادئ وتراعيها إلى أبعد الدرجات المستطاعة. فهذا واضح تمام الوضوح في ضرورة تجنب المحرمات كالقمار أو المسكرات أو الكذب والتحايل في المعاملات التجارية. ولا يتوقف الأمر عند تجنب المعلومات والابتعاد عنها، إنما يمتد كذلك إلى تبني الأمور المستحبة وتحاشي المكروهات قدر المستطاع. ويشكل عام يمكن القول أن أسس الإدارة الحديثة تتناغم على نحو ساطع مع الشريعة السمحاء، الأمر الذي يعزز لدى المسلمين مكانة دينهم وعمق التشريع الإلهي وصلاحيته لجميع الأطوار والمراحل. فالإسلام يحول دون هدر الثروات والطاقات عن طريق تحريم بعض الأنشطة غير المنتجة والضارة كالقمار والمسكرات، حيث يساهم ذلك في تخصيص الموارد نحو النشاطات المنتجة والمثمرة خيراً للمجتمع. كما أن إصرار الإسلام على التشاور والتسامح ورعاية الضعيف ومنسجمة مع ذاتها، مع بلورة علاقات شخصية طيبة ومستقرة بين أفراد المجتمع الواحد. ولكل ذلك فإن التطبيق العقلاني للمبادئ الإسلامية على صعيد منشآت الأعمال هو لخير هذه المنشآت ويدعم ازدهارها وثباتها وتحقيق المزيد من الأرباح لصالحها. وفي الوقت نفسه، هناك منافع مهمة للمشتغلين عن طريق تهيئة الرفاه والاستقرار لهم، مثلما يساهم ذلك في رقي المجتمع بأسره، فضلاً عن المثوبات في الحياة الآخرة (كاظم، 2008).

وتستند أخلاقيات الأعمال إلى نظام القيم الاجتماعي، والأعراف، والتقاليد السائدة في المجتمع، وكذلك نظام القيم الذاتي المرتبط بالشخصية، والمعتقدات الدينية، والخبرات السابقة، والمستوى التعليمي (ياغي، 2001).

من مكوّنات أخلاقيات العمل الإسلامية الكفاية والإتقان في العمل، والرفق والتسامح مع الموظفين والمتعاملين، والنصح والإبداع، واستشعار المسؤولية، والعدالة والإنصاف، والأمانة، والعمل بروح الفريق، وطاعة ولي الأمر، والمحافظة على كرامة (العامري والغالبي، 2005، صفحة 134).

من هذه النقاط السابقة يمكن الوصول إلى الأسباب الحقيقية التي دفعت العديد من المؤسسات المصرفية إلى القيام بمشاريع اقل مايقال عنها أنها أعمال تجارية تقليدية لا تراعي في ممارستها التجارية اليومية المبادئ الأخلاقية الإسلامية بسبب تغييب الرموز الأخلاقية وهي عبارات أساسية تعكس قيم المنظمة المتعلقة بالجوانب الأخلاقية والاجتماعية، ومن شأن هذه العبارات أن تبلغ العاملين في المنظمة السبب الرئيس لنشوء المنظمة(الجزائري، 2002).

نتيجة لأهمية الرموز الأخلاقية في البنوك الإسلامية، نجد أن الإدارات في المنظمات التي توصف بأنها أخلاقية تلجأ إلى تقوية ودعم تلك الرموز الأخلاقية من خلال مكافأة الأفراد الطائعين ومعاينة الأفراد المنتهكين، عند ذلك يمكن استخدام الرموز الأخلاقية في ترقية المناخ الأخلاقي في المنظمة، ومن شأن ذلك أن يتحقق من خلال استخدام السلوك السوي وسيلة لتحسين المناخ الأخلاقي، وذلك عند التأكيد على متضمنات ذلك السلوك والمتمثلة بالآتي:(الغالبي، 2008).

الصدق: يبين أعضاء المنظمة ومع زبائنها، ومجتمعاتها، ومجهزيها، والمشاركين بعامة.

الاستقامة: في القول والمعاني والوعود.

الاحترام: في التفاوض والاتصالات والعلاقات.

الثقة /الأمانة:على المستوى الفردي وعلى مستوى فرق العمل.

المسؤولية:عن الأفعال الصحيحة والخاطئة.

المواطنة:وهي مسألة لا بد من تحقيقها لأغراض الامتثال للقوانين الوطنية والتي يتم بموجبها ممارسة الأعمال.

الميزة التنافسية:

يعرف (Porter & Kramer, 2002) الميزة التنافسية بأنها تنشأ بمجرد توصل المؤسسة إلى اكتشاف طرق جديدة أكثر فعالية من تلك المستعملة من قبل المنافسين. حيث يكون 2 بمقدورها تجسيد هذا الاكتشاف ميدانياً، بمعنى آخر بمجرد إحداث عملية إبداع بمفهومه الواسع.

يعتبر مفهوم الميزة التنافسية، ثورة حقيقية في عالم إدارة الأعمال على المستوى الأكاديمي لم يعد ينظر للإدارة كهم (داخلي) أو كمواجهة وقتية مع مشاكل ليست ذات والعملي. فأكاديميا بعد استراتيجي، ولكن أصبح ينظر للإدارة كعملية ديناميكية ومستمرة تستهدف معالجة الكثير من الهموم الداخلية والخارجية لتحقيق التفوق المستمر للمؤسسة على الآخرين أي على المنافسين والموردين والمشتريين وغيرهم من الأطراف الذين تتعامل معهم، وبطبيعة الحال لن يكون تحقيق أو قصير المدى ولكنه محاولات دائمة لحفظ توازن التفوق هذا عملاً لمؤسسة تجاه الأطراف وقتياً الأخرى في السوق

وللميزة التنافسية بعدان رئيسيان البعد الداخلي والبعد الخارجي، فداخليا تبنى الميزة التنافسية لأية مؤسسة على عدد من القدرات المميزة ويجب على القائمين على هذه المؤسسة على التعرف جيدا هذه القدرات والإمكانات و الموارد، والاستثمار فيها بشكل يحقق الميزة التنافسية. فعلى سبيل المثال تنجح المؤسسة التي تستغل قدراتها الداخلية مثل الآلات أو مهارات العاملين أو قدرات رجال البيع، الخ ... مقارنة مع المؤسسة الذي لا تعترف هذه القدرات ولا تثمنها التثمين المطلوب. (Khan & Waheed, 2019).

والبعد الخارجي للميزة التنافسية يتمحور حول حقيقة أنه لا توجد ميزة تنافسية بدون القدرة على لجم الأطراف الخارجية والتعامل معها على أسس راسخة من القوة والسيطرة والثبات. ومن أجل ذلك جاءت كلمة "التنافسية" مرتبطة بالميزة كإشارة لأهمية كون هذه الميزة ذات علاقة تضاد وتصادم مع الأطراف الخارجية سواء

المنافسين أو الموردين أو المشتريين وغيرهم. وكمثال على أقوى من المشتريين ذلك نلاحظ أن الميزة التنافسية الجيدة هي الميزة التي تجعل المؤسسة تملك موقفا عندما يحين موعد التفاوض حول الأسعار أو الكميات أو الخصومات أو جودة المنتجات، وينطبق الكلام نفسه على الميزة التي تجعل المؤسسة تتفوق في السوق على المصانع الأخرى المنافسة لعلاقة بين أخلاقيات العمل الإسلامي Fainshmidt, et (a;, 2019).

أصبحت "أخلاقيات العمل" تشكل جزءاً رئيسياً من صناعة النمو في الشركات، عقب ذلك القدر الهائل من الفضائح والتجاوزات واتساع دائرة الجرائم والفساد الإداري خاصة جرائم الاختلاس والرشوة واستغلال النفوذ التي تشهدها الشركات على مستوى العالم وحاجة المجتمعات إلى وجود معايير وأخلاقيات عمل أكثر رُقياً، وضرورة تحديد علاقاتها بالعاملين والعملاء والشركات والجمهور، فضلا عن مراجعة المفاهيم الخاصة بأهداف الشركات، ويعكس النمو بأهمية أخلاقيات الأعمال تحولاً حاسماً في الرأي العام بشأن المسؤولية الأخلاقية للمؤسسات والشركات. فقد كان من المتوقع أن تحقق الشركات أرباحاً للمساهمين من خلال إنتاج السلع والخدمات بأسعار تنافسية وفقاً للقوانين واللوائح السائدة في المجتمع التي تزاوَل فيه الشركات والمؤسسات أنشطتها. وحرِيَّ بالشركات في هذه الأيام أن تتولى المسؤولية الأخلاقية عن العديد من القضايا، التي تشمل البيئة، والجنس، والعرق، والمنتجات، ومعايير السلامة والصحة في بيئة العمل (Paine, 2003):

هدف جبر (2003) في تحليل التحديات التي تواجه البنوك الإسلامية العاملة في فلسطين والتوقعات المستقبلية بها وبين أن أكبر التحديات على أنها مقيدة حسب الشريعة الإسلامية وعليها أن تتنافس مع البنوك لا تتقيد بالشريعة. وتعاني من مشكلة عدم الوعي بالعمل المصرفي الإسلامي وتجد صعوبة في إيجاد بدائل استثمارية الأمر الذي جعل معظم استثماراتها تتركز في مجال المرابحة بصورة رئيسية وأوصى جبر من خلال دراسته بان تأخذ سلطة النقد الفلسطينية فيما يتعلق بنسبة

الاحتياطي النقدي والسيولة بصورة مختلفة عن تلك التي يتم التعامل بها مع البنوك التقليدية وذلك بما يتلاءم مع طبيعة البنوك الإسلامية وإيجاد وسيلة لرقابة المودعين على أعمال البنوك الإسلامية (جرادات، 2019).

الدراسات السابقة:

الدراسات العربية:

دراسة النويقة (2016) هدفت الدراسة إلى تعرف أثر أخلاقيات الأعمال والمسؤولية الاجتماعية في تعزيز الميزة التنافسية من خلال دراسة تطبيقية لاستقصاء آراء العاملين في الإدارة العليا في البنوك التجارية السعودية العاملة في فلسطين. استخدمت الدراسة منهجية البحث الوصفي حيث تم تصميم استبانة إحصائية لجمع البيانات حول متغيرات الدراسة والتي تم توزيعها على العاملين يمثلون الإدارة العليا في البنوك المبحوثة. بعد جمع البيانات في الإدارة العليا واستجاب منهم (140) من أصل (150) موظفاً تم تحليلها بالطرق الإحصائية المناسبة وتوصلت الدراسة إلى نتائج من أهمها وجود مستوى مرتفع لأخلاقيات الأعمال والمسؤولية الاجتماعية والميزة التنافسية حسب تقدير المستجيبين، كما أظهرت الدراسة وجود أثر إيجابي لأخلاقيات الأعمال من التوصيات التي والمسؤولية الاجتماعية في تعزيز أبعاد الميزة التنافسية. وفي ضوء هذه النتائج قدمت الدراسة عدداً تستهدف تعزيز أخلاقيات الأعمال والمسؤولية الاجتماعية باعتبار ذلك من أهم المرتكزات الهامة لضمان نجاح البنوك وديمومته

دراسة قاسم وآخرون (2014) والتي تناولت دور التسويق المصرفي في زيادة القدرة التنافسية للمصارف التجارية السورية من خلال دراسة العلاقة بين كل من (الخدمات المصرفية والتسعير والترويج والتوزيع) وزيادة القدرة التنافسية لهذه المصارف. وكذلك دراسة الختالف بين المصارف التجارية العامة والخاصة في استخدامها لعناصر المزيج التسويقي المصرفي. اعتمد البحث على المنهج الوصفي، وشمل مجتمع البحث جميع العاملين في المصارف التجارية العامة والخاصة في الساحل السوري،

والبالغ عددهم (527) عاملاً، بتوزيع تم (222) تحديدها باستخدام قانون العينة الإحصائي أعيد منها (204) استبانة على العاملين تم (202) استبانة بنسبة استجابة بلغت (19.98%) وتوزعت الاستبانات بين (829) استبانة للمصارف العامة، و(57) استبانة للمصارف الخاصة. وباستخدام التوصل إلى النتائج الآتية: ٥٥ الساليب الإحصائية المناسبة تم وجود عالقة طردية ومقبولة ذات دلالة بين استخدام مزيج الخدمات المصرفية في المصارف التجارية وقدرتها على المنافسة في السوق المصرفية، وجود علاقة طردية وضعيفة ذات دلالة بين استخدام كل من (تسعير الخدمات المصرفية، الترويج للخدمات المصرفية، توزيع الخدمات المصرفية) في المصارف التجارية وقدرتها على المنافسة في السوق المصرفية، عدم وجود فروق جوهرية بين المصارف العامة والخاصة في استخدامها لعناصر المزيج التسويقي المصرفي (الخدمات المصرفية، التسعير، الترويج، التوزيع) لتعزيز قدرتها على المنافسة في السوق المصرفي.

دراسة يسيل وسكيلي ودوجان (Yesil, S., Sekkeli, Z. H., & Dogan, O.) (2012): والتي هدفت الى التعرف الى تأثير اخلاقيات العمل الاسلامي على بيئة العمل، حيث حاولت الدراسة فحص مبادئ واخلاقيات العمل الاسلامية وفحص مدى تشابهها واختلافها من مبادئ الاخلاقية المستمدة من مصادر اخرى، كما حاولت الدراسة التعرف الى العلاقة بين اخلاقيات العمل الاسلامي والقدرات الابداعية حيث بينت الجراسة بان اخلاقيات العمل الاسلامية تعزز من القدرات الابداعية بالاضافة الى ان انها تختلف عن غيرها من المعايير الاخلاقية في كونها تساعد في تحديد مسؤوليات الفرد والمنظمة بشكل واضح، وتبين حقوقهم وواجباتهم، بالاضافة الى ان تزيد من قدرتهم الابداعية وما يترتب عليها من تحسين في الاداء.

دراسة عبدالله (Abdallah, S. (2010): والتي هدفت الى التعرف الى الاخلاقيات الاسلامية، حيث تبين الدراسة بعض من معايير الاخلاقية في الشريعة الاسلامية والطرق التي يتم من خلالها استنباط السلوكيات والمعايير الاخلاقية لدى

الأفراد، حيث تبين الدراسة بان المعايير التي يتم استمداها من الشريعة الاسلامية حول مفهوم الاخلاقيات في العمل تستند الى مجموعة من القواعد الفقهية التي تبين السلوك الاخلاقي من غيره ومثال على هذه المبادئ التي تطرحها الدراسة قاعدة لا ضرر ولا ضرار بان اي عمل يضر بالافراد هو عمل غير اخلاقي.

الدراسات الاجنبية:

دراسة (Rahmantya & Djazuli, 2019) تهدف هذه الدراسة إلى تحليل وقياس العوامل التي تؤثر على الميزة التنافسية من جودة الخدمات وأخلاقيات العمل الإسلامي ونظم المعلومات. وكان سكان هذه الدراسة جميع المرضى من المشاركين في BPJS في المستشفيات في كونيغان، جاوة الغربية. تستخدم هذه الدراسة أسلوب أخذ العينات العشوائي النسبي لتحديد العينة. وكان المشاركون في هذه الدراسة 115 المجيبين. تم إجراء التحليل باستخدام مربع الأقل جزئياً (PLS). تثبت نتائج الدراسة أن أخلاقيات العمل الإسلامي إيجابية ومهمة للميزة التنافسية. يمكن أن تتأثر المزايا التنافسية بنظام معلومات المستشفى. جودة الخدمة لها أيضا تأثير إيجابي وكبير على الميزة التنافسية. أخلاقيات العمل الإسلامية ونظام المعلومات وجودة الخدمة هي عامل يمكن أن يبني مستشفيات تنافسية في كونيغان.

دراسة رقان ((Rokan, 2013)) هذه الورقة في تقديم معاملات الشريعة الإسلامية (فقه معاملات) مثل حظر الإحتكار (التكفل) وتلك رقبان (حاجز الدخول) وتعلق (التواطؤ) نحو تحقيق العدالة السوقية للمجتمع المستضعف، وخاصة لتاجر سوق تقليدي. تستخدم هذه الورقة البحثية المنهجية النوعية ونهج الحالة قراراً خاصاً للجنة الإشراف على المنافسة التجارية حول أخلاقيات الأعمال الإسلامية. تقترح هذه الورقة أن تصبح أخلاقيات العمل الإسلامي قانون مكافحة الإحتكار الإسلامي.

يهدف دراسة إبراهيم (2017 Ibrahim) إلى مستوى رضا العملاء نتيجة لتطبيق أخلاقيات العمل الإسلامي في البنوك الإسلامية في آتشييه، إندونيسيا. على وجه التحديد، يفحص الفرق في إدراك الرضا بين العملاء من البنوك التجارية الإسلامية،

وحدات الأعمال الإسلامية، والبنوك الريفية الإسلامية. تضمنت الدراسة طريقة كمية تم توظيفها من خلال استبيانات استبيان تم توزيعها على 600 من المشاركين في سبعة بنوك إسلامية. ثم تم تحليل البيانات باستخدام التحليل الوصفي والاستنتاجي SPSS. كشفت نتائج هذا البحث أنه بشكل عام، أظهر العملاء ارتباطًا كبيرًا لأخلاقيات العمل الإسلامي التي تمارس في المؤسسات المصرفية الإسلامية. على وجه الخصوص، حقق أعلى مستوى رضا مقارنة بالفئات المصرفية الأخرى دراسة (Naghme, 2010) هدفت إلى معرفة أثر أخلاقيات العمل الإسلامية على الالتزام التنظيمي للمناصب القيادية في الولايات المتحدة الأمريكية. وقد بُنيت الدراسة على افتراض أساسي هو أن المسلمين يلتزمون بالاسلام وتعاليمه وأخلاقياته في سلوكياتهم العامة والوظيفية. وقد تم توزيع استبانة الدراسة على عينة من المسلمين العاملين في الولايات المتحدة الأمريكية. ومن أبرز النتائج التي توصلت إليها الدراسة وجود ارتباط معنوي بين أخلاقيات العمل الإسلامية والالتزام التنظيمي، بينما لا يوجد ارتباط ايجابي معنوي بين المعتقدات الدينية والالتزام التنظيمي؛ إذ وُجد بأنه كلما تزايد الالتزام التنظيمي كلما تناقصت قوة المعتقدات الدينية لدى العاملين.

وفي دراسة (Norshidah et al., 2010) هدفت لمعرفة مدى ارتباط أخلاقيات العمل الإسلامي في مواقف الأفراد تجاه أخلاقيات استخدام الحاسوب، والرضا الوظيفي، والالتزام التنظيمي. أُجريت الدراسة في الجامعة الإسلامية العالمية في ماليزيا، ووُزعت (310) استبيانات على أعضاء هيئة التدريس في أربع كليات. وجدت الدراسة أن أخلاقيات العمل الإسلامية ترتبط بمواقف الأفراد تجاه أخلاقيات استخدام الحاسوب، والرضا الوظيفي، والالتزام التنظيمي.

دراسة (Ahmad , 2010) هدفت هذه الدراسة إلى تحليل أداء البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية خلال الفترة 2006-2009، من خلال دراسة عدة مؤشرات لقياس أداء البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية في منطقة دول مجلس التعاون الخليجي، وشملت الدراسة عينة من 24 بنكا منها 12 بنك تقليدي و 12 بنك

إسلامي في دول مثل السعودية والإمارات والبحرين وقطر والكويت، وتمت عملية التقييم باستخدام عدد من النسب لتقييم الأداء المصرفي وذلك لمعرفة ما إذا كانت البنوك الإسلامية ذات أداء أفضل في أوقات الأزمات الاقتصادية، تندرج هذه النسب تحت نسب الربحية والكفاءة ورأس المال والسيولة والرفع المالي، وقد أظهرت الدراسة من خلال التحليل المالي بان البنوك الإسلامية هي أكثر تقبلا أو اضطرابا من البنوك التقليدية.

دراسة (Bisha ,2004) هدفت هذه الدراسة إلى تقييم أداء البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية، باستخدام بعض النسب مثل 2003 م- الربحية والسيولة والايقائية (قدرة إيفاء الديون)، وذلك لفترة 20 عام من 1984 حيث تمت مقارنة البنك الإسلامي الماليزي، مع مصرفين تقليديين. واختبرت الدراسة نتائج كما بحثت الدراسة دور المصارف الإسلامية في تنمية، (t-test) النسب إحصائيا باستخدام الاقتصاد، ورفاهية المجتمع. وأفادت الدراسة - في المتوسط- أن البنك الإسلامي الماليزي أكثر ربحية من البنوك التقليدية، وان البنوك الإسلامية يمكنها أن تعيش في المستقبل البعيد، وان 1998، أثرت سلبا على البنك - الأزمة الاقتصادية التي تعرضت لها ماليزيا في عامي 1997 الإسلامي الماليزي وبنفس المقدار الذي أثرته على البنوك التقليدية، وفيما يخص السيولة خلصت الدراسة إلى أن البنوك التقليدية تملك موارد أكثر سيولة من البنوك الإسلامية، أما بخصوص الايقائية طويلة المدى، وجدت الدراسة نتائج مختلطة.

التعقيب على الدراسات السابقة:

وبعد الاطلاع على الدراسات السابقة تبين بان معظم الدراسات السابقة كانت تتعلق بموضوع تطبيق اخلاقيات العمل الاسلامي، مثل دراسات كل من دراسة يسيل وسكليي ودوجان (Yesil, S., Sekkeli, Z. H., & Dogan, O. (2012))، ودراسة عبدالله (Abdallah, S. (2010)). ودراسة رقان (Rokan, 2013) ودراسة إبراهيم (Ibrahim 2017) ودراسة (Naghmeh, 2010) ودراسة

كل من دراسة ((Rahmantlya & Djazuli, 2019)) ودراسة قاسم وآخرون (2014) وكانت الدراسات التي ربطت بين تطبيق أخلاقيات العمل الإسلامي والميزة التنافسية نادرة من أبرزها دراسة دراسة ((Rahmantlya & Djazuli, 2019))، ودراسة النويقة (2016) حيث استفاد الباحث من الدراسات السابقة في بناء إطار الدراسة النظري والتعرف إلى المنهجيات المستخدمة، بالإضافة إلى تطوير أداة الدراسة.

الطريقة والإجراءات:

خلال هذا الجزء سيقوم الباحث بتحديد مجتمع الدراسة وعينتها، وبناء أداة الدراسة، وخطوات التحقق من صدق الأداة وثباتها، إضافة إلى وصف متغيرات الدراسة والطرق الإحصائية المتبعة في تحليل البيانات.

منهج الدراسة:

استخدم الباحث المنهج الوصفي الارتباطي منهجا للدراسة؛ لملاءمته لطبيعة الدراسة، لكونه منهج قائم على دراسة الظواهر كما توجد في الواقع، ويعبر عنها بشكل كمي حيث يوضح مقدار الظاهرة وحجمها، وهذا المنهج يعتمد على جمع الحقائق والبيانات وتصنيفها ومعالجتها وتحليلها تحليلًا كافيًا ودقيقًا، لكي يتمكن من استخلاص دلالاتها والوصول إلى نتائج أو تعميمات عن الظاهرة محل الدراسة.

مجتمع الدراسة:

تكون المجتمع من جميع الموظفين العاملين البنوك الإسلامية العاملة في فلسطين، وقد بلغ عددهم (1211) موظفًا لسنة (2018/2019)، وقد تكون مجتمع الدراسة من (3) بنوك إسلامية وهي: البنك العربي الإسلامي (587) موظف، والبنك الإسلامي الفلسطيني (691)، وبنك الصفا (123).

عينة الدراسة:

لقد عمل الباحث على تناول مجتمع الموظفين العاملين في البنوك الإسلامية العاملة في فلسطين، حيث بلغ عدد افراد عينة الدراسة (327) موظفاً، وبناءً عليه تم اختيارها بالطريقة الطبقيّة العشوائية، كما هو مبين في الجدول الآتي:

الجدول (1): توزيع عينة الدراسة حسب متغيراتها المستقلة

المتغير	التصنيف	التكرار	النسبة المئوية %
الجنس	ذكر	159	48.6
	أنثى	168	51.4
المؤهل العلمي	بكالوريوس	93	28.4
	دراسات عليا	234	71.6
سنوات الخبرة	أقل من 5 سنوات	106	32.4
	6-10 سنوات	177	54.1
	أكثر من 11 سنة	44	13.5
العمر	26-30 سنة	212	64.8
	31-41 سنة	115	35.2
مجال العمل	مدير	22	6.7
	موظف	305	93.3
المجموع		284	100.0

حيث يتضح من الجدول السابق بان الذكور شكلوا 48.6 % من مجمل عينة الدراسة، وان 71.6% من عينة الدراسة كانوا من حملة درجات علمية اعلى من بكالوريوس، بالإضافة الى ان 64.8% من عينة الدراسة هم من الفئة العمرية من 26-30 سنة، وان 93.3% من العينة من هم من الموظفين مقارنة ب 6.7% من الإداريين.

أداة الدراسة:

طور الباحث الاستبانة كأحد أدوات البحث، وتكونت من مجموعة من الفقرات من أوجه طلب المعلومات؛ وذلك من أجل تجميع المعلومات من الأشخاص موضع البحث، وأن الاستبانة مصممة من أجل التحليل الإحصائي للإجابات، وتتميز الاستبانة بأن لها إجابات قياسية محددة بشكل يجعل من السهل تجميع البيانات وتنظيمها، وقد قام الباحث ببنائها وتطويرها كأداة لجمع المعلومات بعد مراجعة الأدب

النظري المتعلق بموضوع الدراسة ومراجعة الأبحاث والدراسات والكتب التي بحثت في أثر تطبيق اخلاقيات العمل الاسلامي على الميزة التنافسية في البنوك الاسلامية العاملة في فلسطين من وجهة نظر الموظفين فيها، وقد تكونت أداة الدراسة من ثلاثة أجزاء، هي:

الجزء الأول: ويشمل المعلومات الأولية عن الذي قام بتعبئة الاستبانة.

الجزء الثاني: واشتمل على (48) فقرة، موزعة على مجالي تطبيق اخلاقيات العمل الاسلامي والميزة التنافسية، وتم الاستجابة عن فقراتها من خلال ميزان ليكرت الخماسي، ويبدأ بالدرجة الكبيرة جداً وتُعطى (5) درجات، ثم الكبيرة وتُعطى (4) درجات، ثم المتوسطة وتُعطى (3) درجات، ثم القليلة وتُعطى درجتين، وينتهي بالقليلة جداً وتُعطى درجة واحدة فقط.

صدق الأداة:

للتأكد من صدق الأداة تم عرضها على مجموعة من المحكمين ذوي الاختصاص، وذلك من أجل التأكد من فقرات الاستبانة والتعليق عليها، ومن حيث صياغة فقراتها، ومدى مناسبتها للمجال الذي وُضعت من أجله وبهذه النتيجة يكون قد تحقق الصدق الظاهري للاستبانة، وأصبحت أداة الدراسة في صورتها النهائية.

ثبات الأداة:

تم استخراج معامل ثبات الأداة، باستخدام معادلة كرونباخ ألفا (Cronbach's Alpha)، والجدول (2) يبين معاملات الثبات لأداة الدراسة ومجالاتها.

الجدول (2): معاملات الثبات لأداة الدراسة ومجالاتها

الرقم	المجال	عدد الفقرات	معامل الثبات بطريقة كرونباخ ألفا
	الميزة التنافسية	14	0.74
	تطبيق اخلاقيات العمل الاسلامي	45	0.79
	الكلية	59	0.77

يتضح من الجدول (2) أن الدرجة الكلية لمجالات الاستبانة كانت (0.77)، على الدرجة الكلية وهي معاملات ثبات جيدة وتفي بأغراض البحث العلمي.

إجراءات الدراسة:

تم إجراء هذه الدراسة وفق الخطوات الآتية:

إعداد الاستبانة بصورتها النهائية.

ومن ثم تحديد أفراد عينة (الدراسة).

بعد ذلك تم توزيع الاستبانة على عينة الدراسة، وتم استرجاعها.

قام الباحث بترميز الاستبانات وتفرغها باستخدام الحاسب الآلي وذلك من أجل تحليلها ومعالجتها إحصائياً باستخدام الرزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS).

بعد أن تم إدخال البيانات للحاسوب تم استخراج النتائج وتحليلها ومناقشتها، ومقارنتها مع الدراسات السابقة، واقتراح التوصيات المناسبة لها.

المعالجات الإحصائية:

قام الباحث بتفريغ إجابات أفراد العينة وجرى ترميزها وإدخالها باستخدام الحاسوب، إذ تمت معالجة البيانات إحصائياً باستخدام برنامج الرزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS) حيث تم استخدام المعالجات الإحصائية التالية:

لتقدير الوزن النسبي لفقرات الاستبانة تم استخدام التكرارات والنسب المئوية والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية؛

ولحساب الاتساق الداخلي لفقرات أداة الدراسة استخدم معادلة كرونباخ ألفا (Alpha Cronbach's) وأخيراً لفحص العلاقة بين متغيرين استخدم معامل ارتباط

بيرسون.

نتائج الدراسة

تم في هذا الفصل بعرض لنتائج الدراسة وفقاً لترتيب أسئلتها وفرضياتها.

أولاً: النتائج المتعلقة بسؤال الدراسة الأول ونصه:

ما مستوى تطبيق اخلاقيات العمل الاسلامي في البنوك الاسلامية العاملة في

فلسطين من وجهة نظر الموظفين فيها؟

تم استخراج المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية لمجالات أداة الدراسة، ثم تم تحديد طول خلايا مقياس ليكرت الخماسي (الحدود الدنيا والعليا) المستخدم في محاور الدراسة، وتم حساب المدى (5-1=4)، ثم تقسيمه على عدد خلايا المقياس للحصول على طول الخلية الصحيح، أي (5/4=0.80) وبعد ذلك تم إضافة هذه القيمة إلى أقل قيمة في المقياس (أو بداية المقياس وهي الواحد الصحيح)؛ لتحديد الحد الأعلى لهذه الخلية، وهكذا أصبح طول الخلايا كما يأتي:

من 1 إلى 1.80 يمثل (درجة منخفضة جداً).

من 1.81 وحتى 2.60 يمثل (درجة منخفضة).

من 2.61 وحتى 3.30 يمثل (درجة متوسطة).

من 3.41 وحتى 4.20 يمثل (درجة عالية)

من 4.21 وحتى 5.00 يمثل (درجة عالية جداً).

الجدول (3): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمجال الميزة التنافسية

الترتيب	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة المئوية%
	4.22	.40	84.36
1	4.19	.39	83.79
2	4.51	.50	90.28
3	4.35	.74	87.03
4	4.19	.90	83.79
5	4.16	.68	83.24
6	4.51	.76	90.28
7	4.03	.59	80.55
8	3.84	.37	76.76

87.03	.94	4.35	9 يتعاون الموظفون في المصارف الاسلامية مع الآخرين حتى وإن كانوا يختلفون معه
92.97	.48	4.65	10 يحافظ الموظفون في المصارف الاسلامية على سرية وخصوصية المعلومات في مجال العمل المصرفي
83.24	.68	4.16	11 يتقبل الموظفون في المصارف الاسلامية الآخرين) دون تمييز بينهم
85.93	.77	4.30	12 يلتزم الموظفون في المصارف الاسلامية بالعمل مع الطلبة ومع المجتمع من حوله لتحقيق المساواة والمحافظة عليها
80.00	.57	4.00	13 يحرص الموظفون في المصارف الاسلامية على ضبط أية حوارات تنطوي على تمييز أو تحيز
80.00	.57	4.00	14 يرعى الموظفون في المصارف الاسلامية حق تلاميذه في تكوين آرائهم الخاصة من كافة المصادر حولهم
80.55	.59	4.03	15 يحرص الموظفون في المصارف الاسلامية على عدم استغلال سلطته في الترويج لأفكاره أو آرائه الشخصية
80.72	.38	4.04	ثانيا: الكفاية والإتقان في العمل
76.76	.68	3.84	16 يقوم الموظفون في المصارف الاسلامية بأداء عملي حسب المواصفات المطلوبة.
80.55	.59	4.03	17 يحرص الموظفون في المصارف الاسلامية على إنهاء عملي بالوقت المطلوب.
76.76	.68	3.84	18 يحرص الموظفون في المصارف الاسلامية على عدم حدوث أية أخطاء في عملي.
80.00	.57	4.00	19 يحرص الموظفون في المصارف الاسلامية على تحسين عملي بشكل متقن.
87.03	.94	4.35	20 يعتبر الموظفون في المصارف الاسلامية أن الوظيفة أمانة وتستحق الأجر من الله عز وجل.
83.24	.37	4.16	21 يراعي الموظفون في المصارف الاسلامية الجوانب الشرعية في عملهم.
80.34	.35	4.02	ثالثا: الرفق والتسامح مع الموظفين والمتعاملين
76.21	.69	3.81	22 يتعامل الموظفون في المصارف الاسلامية بأسلوب حسن مع زملائي في العمل
80.00	.81	4.00	23 يتعامل الموظفون في المصارف الاسلامية بأسلوب حسن مع زبائن مؤسستي
76.21	.90	3.81	24 يتعامل الموظفون في المصارف الاسلامية بالرفق واللين مع الموظفين الذين يعملون معي
83.24	.68	4.16	25 يقوم الموظفون في المصارف الاسلامية بتوجيه الموظفين بأحسن أسلوب للقيام بالأعمال
76.21	.69	3.81	26 يراعي الموظفون في المصارف الاسلامية قدرات وامكانيات العاملين عند توزيع المهام كل حسب قدرته
80.00	.57	4.00	27 يقابل الموظفون في المصارف الاسلامية الزبائن بوجه بشوش ومبتسم
83.79	.69	4.19	28 يتحلى الموظفون في المصارف الاسلامية بالصبر إذا كان هناك فضاظة من بعض المراجعين
87.03	.74	4.35	29 يتحسس الموظفون في المصارف الاسلامية مشكلات الزبائن وأقوم بحلها
80.67	.27	4.03	رابعا: النصح والإبداع في تقديم الخدمة

83.24	.68	4.16	ينصح الموظفين في المصارف الإسلامية بتقديم المقترحات لرئيسي المباشر	30
79.45	.59	3.97	يقيم الموظفين في المصارف الإسلامية أعمالهم باستمرار وأكد من أنها تحقق أهداف البنك الإسلامي	31
80.00	.57	4.00	يقوم الموظفين في المصارف الإسلامية بإطلاع الرئيس المباشر على المعلومات كافة لتساعده باتخاذ القرار	32
80.00	.57	4.00	يوجد الموظفين في المصارف الإسلامية وسائل وطرق عمل إدارية وفنية تساعدا في القيام بالأعمال بطريقة صحيحة	33
81.79	.47	4.09	خامسا: استشعار المسؤولية	
76.21	.69	3.81	يقوم الموظفين في المصارف الإسلامية بأداء مهام وظيفتي من خلال استشعار حجم المسؤولية أمام الناس	34
86.48	.74	4.32	يحافظ الموظفين في المصارف الإسلامية على ممتلكات المصرف.	35
82.69	.71	4.13	يشعر الموظفين في المصارف الإسلامية أن الله يراقبهم في أدائي لمهامتي	36
78.92	.55	3.95	سادسا: العدل والإنصاف	
76.76	.68	3.84	يوجد الموظفين في المصارف الإسلامية أنظمة ولوائح تنظم العمل في البنك الإسلامي	37
80.00	.57	4.00	يقوم الموظفين في المصارف الإسلامية بمعاملة الموظفين بعدالة	38
80.00	.81	4.00	لا يميز الموظفين في المصارف الإسلامية بين الموظفين في التعامل	39
83.24	.30	4.16	سابعا: الأمانة	
84.59	.49	4.23	يقوم الموظفين في المصارف الإسلامية بأداء مهامهم بكل أمانة وإخلاص	40
89.72	.50	4.49	يقدم الموظفين في المصارف الإسلامية رأيهم دون أية مصلحة شخصية	41
79.45	.59	3.97	ثامنا: طاعة ولي الأمر	
82.57	.42	4.13	ينفذ الموظفين في المصارف الإسلامية تعليمات المباشر المتعلقة بالعمل في إطار الدين والعرف والقانون	42
89.72	.50	4.49	يعلم الموظفين في المصارف الإسلامية رئيسي المباشر عن أية مخالفة للتعليمات قبل أن يقوم باتخاذ القرار	43
76.76	.37	3.84	يحصّر الموظفين في المصارف الإسلامية على الدفاع عن الإدارة ولو كان ذلك مخالفاً لوجهة نظري	44
80.00	.57	4.00	يقوم الموظفين في المصارف الإسلامية بإبداء رأي بكل أدب واحترام	45
83.79	.69	4.19	الدرجة الكلية لتطبيق اخلاقيات العمل الإسلامي	

يتضح من نتائج الدراسة بان الدرجة الكلية لتطبيق اخلاقيات العمل الإسلامي في المصارف الإسلامية قد حصلت على درجة موافقة مرتفعة بمتوسط حسابي بلغ (4.19) وبانحراف معياري بلغ (0.69) وبنسبة مؤوية بلغت (83.79%).

يتضح من نتائج الدراسة بان اعلى الفقرات من حيث درجة الاستجابة تمثلت في الفقرات التي تتعلق بمواضيع مثل يتعامل الموظفون في المصارف الاسلامية بأسلوب حسن مع زملائي في العمل، يتعامل الموظفون في المصارف الاسلامية بالرفق واللين مع الموظفين الذين يعملون معي، يراعي الموظفون في المصارف الاسلامية قدرات وامكانات العاملين عند توزيع المهام كل حسب قدرته، يقوم الموظفون في المصارف الاسلامية بأداء مهام وظيفتي من خلال استشعار حجم المسؤولية أمام الناس.

يتضح من نتائج الدراسة بان أدني الفقرات من حيث درجة الاستجابة تمثلت في الفقرات التي تتعلق بمواضيع مثل يتحرى الموظفون في المصارف الاسلامية الفرص التي تساعده على النمو المهني المستمر، ويشجع الموظفون في المصارف الاسلامية التفكير الناقد والحلول غير المألوفة التي يطرحها العملاء والزملاء ويساهم في تطويرها، يحافظ الموظفون في المصارف الاسلامية على سرية وخصوصية المعلومات في مجال العمل المصرفي.

الجدول (4): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لابعاد تطبيق اخلاقيات العمل الاسلامي.

الترتيب	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة المئوية %
1	اولا: مواصلة التعلم مدى الحياة	4.22	.40	84.36
2	ثانيا: الكفاية والإتقان في العمل	4.04	.38	80.72
3	ثالثا: الرفق والتسامح مع الموظفين والمتعاملين	4.02	.35	80.34
4	رابعا: النصح والإبداع في تقديم الخدمة	4.03	.27	80.67
5	خامسا: استشعار المسؤولية	4.09	.47	81.79
6	سادسا: العدل والإنصاف	3.95	.55	78.92
7	سابعا: الأمانة	4.23	.49	84.59
8	ثامنا: طاعة ولي الامر	4.13	.42	82.57
	تطبيق اخلاقيات العمل الاسلامي	94.1	.27	82.15

يلاحظ من نتائج الدراسة بان المجال الاول الذي حصل على اعلى درجات الترتيب وفق تطبيق اخلاقيات العمل كان مجال الامانة والذي حصلت على درجة موافقة مرتفعة بلغت (84.5%)، اما المجال في الترتيب الثاني تمثل في مجال مواصلة التعلم مدى الحياة، والذي حصل على درجة موافقة بلغت (84.3%)، يليه اما

مجال طاعة ولي الامر فقد حصلت على الترتيب الثالث بمتوسط حسابي بلغ (4.11) وبنسبة موافقة بلغت (82.1%)، اما المجال الذي حصل على الترتيب الاخير حسب درجات الموافقة والذي تعلق بالعدل والانصاف، حيث بلغت نسبة الموافقة على هذا المجال (78.9%). وتتفق هذه النتائج مع اشارت اليه دراسات كل من دراسة يسيل وسكيلي ودوجان (Yesil, S., Sekkeli, Z. H., & Dogan, O.) (2012)، ودراسة عبدالله (Abdallah, S. (2010).: ودراسة رقان (Rokan,) (2013) ودراسة إبراهيم (Ibrahim 2017) ودراسة (Naghme, 2010) ودراسة (Norshidah et al., 2010))، حيث يعزو الباحث الى ان المجتمع الفلسطيني هو مجتمع متدين بطبيعته وجوهر ثقافته، وبالتالي فهو مشجع على تبني المعايير الاخلاقية الاسلامية وخصوصا على مستوى المؤسسات المالية والمصرفية، وتحديد البنوك، فالاخلاقيات الاسلامية هي موضع اتفاق بين الكثيرين من افراد المجتمع وخصوصا العاملين في المجال البنكي وتقديم الخدمات البنكية.

ثانيا: النتائج المتعلقة بسؤال الدراسة الثاني ونصه:

ما تقييم الميزة التنافسية في البنوك الاسلامية العاملة في فلسطين من وجهة نظر الموظفين فيها؟

تم استخراج المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية لمجالات أداة الدراسة، ثم تم تحديد طول خلايا مقياس ليكرت الخماسي (الحدود الدنيا والعليا) المستخدم في محاور الدراسة، وتم حساب المدى (5-1=4)، ثم تقسيمه على عدد خلايا المقياس للحصول على طول الخلية الصحيح، أي (5/4=0.80) وبعد ذلك تم إضافة هذه القيمة إلى أقل قيمة في المقياس (أو بداية المقياس وهي الواحد الصحيح)؛ لتحديد الحد الأعلى لهذه الخلية

الجدول (5): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمجالات وفقرات مجال تطبيق اخلاقيات العمل الاسلامي .

النسبة المئوية %	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الفقرات	نتائج
79.00	.430	3.95	الميزة التنافسية في البنوك الاسلامية	
73.52	.470	3.68	إن جودة خدمات المصرف أفضل من البنوك المنافسة	1
76.76	.890	3.84	أعتقد أن خدمات المصرف متميزة عن خدمات البنوك المنافسة	2
67.03	.480	3.35	أعتقد أن الفوائد التي حصلت عليها من خدمات المصرف تقابل توقعاتي	3
80.00	.570	4.00	تقدم المصرف الخدمة في الوقت المتفق عليه	4
69.72	.500	3.49	يستمتع العاملون في المصرف إلى مشاكي	5
83.24	.370	4.16	يعطي العاملون حولا سريعة للمشاكل التي أواجهها	6
77.31	.910	3.87	تستجيب المصرف لطلباتي بمرونة	7
80.55	.820	4.03	أعتقد أن خدمات المصرف أرخص من البنوك المنافسة	8
83.79	.690	4.19	أعتقد أن التكلفة الكلية التي أدفعها مقابل الحصول على الخدمة في المصرف منخفضة	9
87.03	.740	4.35	تقوم المصرف بتطوير خدماتها لتناسب مع التغيرات التي تحدث في خدمات التأمين	10
70.83	.790	3.54	تقوم المصرف بتطوير خدماتها بما يتناسب مع رغبات عملاءها	11
87.03	.480	4.35	يتمتع العاملون في المصرف بكفاءة عالية في الإتصال	12
77.31	.710	3.87	يؤدي العاملون في المصرف مهماتهم بدقة	13
87.03	.740	4.35	يتمتع العاملون في المصرف بكفاءة عالية في حل المشكلات	14

يتضح من نتائج الدراسة بان تقييم الميزة التنافسية مرتفع بمتوسط حسابي (3.95) وبنسبة مؤوية (79%) اذ يتضح من نتائج الدراسة بان اعلى الفقرات من حيث درجة الاستجابة تمثلت في الفقرات التي تتعلق بمواضيع مثل أعتقد أن الفوائد التي حصلت عليها من خدمات المصرف تقابل توقعاتي، ويستمتع العاملون في المصرف إلى مشاكي، تقوم المصرف بتطوير خدماتها بما يتناسب مع رغبات عملاءها، إن جودة خدمات المصرف أفضل من البنوك المنافسة، أعتقد أن خدمات المصرف متميزة عن خدمات البنوك المنافسة.

يتضح من نتائج الدراسة بان أدني الفقرات من حيث درجة الاستجابة تمثلت في الفقرات التي تتعلق بمواضيع مثل أعتقد أن التكلفة الكلية التي أدفعها مقابل الحصول على الخدمة في المصرف منخفضة، تقوم المصرف بتطوير خدماتها

لتناسب مع التغيرات التي تحدث في خدمات التأمين، يتمتع العاملون في المصرف بكفاءة عالية في الإتصال، يتمتع العاملون في المصرف بكفاءة عالية في حل المشكلات. وتتفق نتائج هذه الدراسة مع ما توصلت اليه دراسات كل من دراسة ((Rahmantlya & Djazuli, 2019) ودراسة قاسم واخرون (2014) الى ان الميزة التنافسية لدى البنوك الاسلامية مرتفعة، فالتوقعات التي يطمح اليها المتعاملين مع البنوك الاسلامية تكون مقارنة لما يقدمونه من خدمات مصرفية اسلامية قائمة على اسس ومعايير الشريعة الاسلامية. فمفهوم الميزة التنافسية يشغل حيزا ومكانة هامة في كل من مجالي الإدارة الإستراتيجية واقتصاديات إذ تمثل الميزة التنافسية العنصر الاستراتيجي الهام الذي يساعد في اقتناص الفرص، ويقدم فرصة جوهرية وحقيقية لكي تحقق المنظمة ربحية متواصلة بالمقارنة مع منافسيها. والتنافسية هي المصدر الذي يعزز وضع الشركة .

ثالثا: النتائج المتعلقة بسؤال الدراسة الرئيس الثالث ونصه:

ما أثر تطبيق اخلاقيات العمل الاسلامي على الميزة التنافسية في البنوك الاسلامية العاملة في فلسطين من وجهة نظر الموظفين فيها؟

وللاجابة على هذا التساؤل استخدم الباحث معامل الارتباط بيرسون لفحص العلاقة بين متغيرات الدراسة المستقلة والتابعة وفيما يلي نتائج الاختبار

جدول رقم (7) معامل الارتباط بيرسون لفحص العلاقة بين تطبيق اخلاقيات العمل الاسلامي على الميزة التنافسية في البنوك الاسلامية العاملة في فلسطين من وجهة نظر الموظفين فيها

الميزة التنافسية	معامل الارتباط بيرسون	مستوى الدلالة
اولا: مواصلة التعلم مدى الحياة	.0350	.5270
ثانيا: الكفاية والإتقان في العمل	.1860	*.0010
ثالثا: الرفق والتسامح مع الموظفين والمتعاملين	.2570	*.0000
رابعا: النصح والإبداع في تقديم الخدمة	.1700	*.0020
خامسا: استشعار المسؤولية	.5610	*.0000
سادسا: العدل والإنصاف	.2160	*.0000
سابعا: الأمانة	.4430	*.0000
ثامنا: طاعة ولي الامر	.1900	*.0010
تطبيق اخلاقيات العمل الاسلامي	10.58	*.0010

حيث يتضح من نتائج الدراسة بان معاملات الارتباط كانت مرتفعة بين مجالات الدراسة الخاصة بالميزة التنافسية وتطبيق اخلاقيات العمل الاسلامي، حيث تبين النتائج بان هناك علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (0.05) بين تطبيق اخلاقيات العمل الاسلامي والميزة التنافسية حيث بلغ معامل الارتباط 0.58 وهو معامل ارتباط قوي وايجابي. وتتفق هذه النتيجة مع ما اشارت اليه دراسة ((Rahmantlya & Djazuli, 2019)، ودراسة النويقة (2016) ويعزو الباحث هذه النتيجة الى ان وجود أثر ايجابي لأخلاقيات الأعمال من التوصيات التي والمسؤولية الاجتماعية في تعزيز أبعاد الميزة التنافسية. وفي ضوء هذه النتائج قدمت الدراسة عددا تستهدف تعزيز أخلاقيات الأعمال والمسؤولية الاجتماعية باعتبار ذلك من أهم المرتكزات الهامة لضمان نجاح البنوك وديمومتها. حظيت أخلاقيات الأعمال والمسؤولية الاجتماعية في العقود الأخيرة باهتمام كبير في العالم، وبدأت تتعالى الأصوات التي تطالب بتطبيق وممارسة أخلاقيات الأعمال التي أصبحت موضوعا حيويا مهما تواجهه منظمات الأعمال في الدول المتقدمة والنامية.

التوصيات:

- وعلى ضوء نتائج الدراسة، تم طرح مجموعة التوصيات الآتية:
- وضع وتعزيز أخلاقيات الأعمال، وضرورة أن تقوم البنوك الاسلامية في فلسطين بتحديد السياسات الأخلاقية وتوزيعها عبر البنك، وتدريب العاملين فيها على تعزيز قدرتهم لمواجهة المشاكل الأخلاقية الصعبة
 - اهتمام البنوك الاسلامية في فلسطين بالموضوعية والاستقلالية والقدرة على مراعاة توازن المصالح، والتحقق من القدرة على العمل تقانه
 - التأكيد على أهمية النزاهة والشفافية بهدف التأكد من الحيادية والبعد عن أي تأثيرات جانبية، وذلك لتأثيرها الواضح على الميزة التنافسية من وجهة نظر عينة الدراسة.
 - العمل على إيجاد وتفعيل مدونات أخلاقية خاصة بالبيئة والالتزام بها من الجميع

- التأكيد على أهمية قيام البنوك الإسلامية في فلسطين بدعم مؤسسات المجتمع المدني، وزيادة مساهمتها في إنشاء مراكز تعليمية وترفيهية وصحية
- ضرورة فهم ودراسة وتحليل العناصر المكونة للمبادئ الأخلاقية والميزة التنافسية، باعتبار ذلك من أهم المرتكزات الهامة لضمان نجاح البنوك وديمومتها، خاصة في ظل تنوع وتشعب وتعقد المخاطر المتعلقة بأعمالها
- ضرورة التوسع في إنشاء حاضنات أخلاقيات الأعمال الإسلامية المستقلة المتخصصة لتقديم الدعم الفني و التاهيلي وهنا يمكن لهذه الحاضنات أن تستعين بخبراء الأخلاق المتخصصين وتستفيد منهم لكي تتمكن من تحديد ما تحتاجه من برامج أخلاقية في إطار جداول زمنية تحدد لهذا الغرض
- توفير المقومات الصحيحة للمناخ الأخلاقي في منظمات الاعمال المعاصرة، وإيضفاء الصبغة الشرعية لأعمال منظمات الاعمال المعاصرة أخلاقياً
- إجراء المزيد من الدراسات حول مفاهيم الإسلام كوعاء حضاري وإنساني للأخلاق الراقية في مختلف مناحي حياة الأفراد والجماعات والمنظمات.

المصادر والمراجع:

1. الأبجي، كوثر عبد الفتاح (1996) قياس و توزيع الربح في البنك الإسلامي، القاهرة المعهد العالمي للفكر الإسلامي، مصر.
2. أبو الهول، محي الدين يعقوب. تقييم أعمال البنوك الإسلامية الاستثمارية. دار النفائس، الأردن، 2012.
3. الغالبي، طاهر محسن والعامري،صالح مهدي (2008). "المسؤولية الاجتماعية وأخلاقيات الأعمال : الأعمال والمجتمع". دار وائل للنشر، عمان، الاردن.
4. بورقبة، شوقي . التمويل في البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية. الطبعة الأولى، دار عالم الكتب الحديث، الأردن، 2013.

5. جرادات، محمد عبدالستار محمد.(2019). زيادة القدرة التنافسية للمصارف الإسلامية من خلال التسويق المصرفي، المجلة العالمية للتسويق الإسلامي، (3)8، ص: 48 - 64.
6. الجزائري، جابر.(2002). منهاج المسلم. كتاب عقائد و اخلاق و عبادات و معاملات. دار الكتاب الحديث، عمان، الاردن.
7. الحميدان، عصام بن عبدالمحسن، (2006)، اخلاقيات المهنة في الإسلام و تطبيقاتها في المملكة العربية السعودية.
8. السعدان، عبدالله بن محمد، (2005)، ورقة مقدمة لندوة "أخلاقيات العمل في القطاعين الحكومي والأهلي" المنعقدة في معهد الإدارة العامة في المملكة العربية السعودية، الرياض يوم الثلاثاء 1426/1/20 هـ الموافق 2005/3/1م، بعنوان "أخلاقيات العمل وتجربة ديوان المظالم في الرقابة عليها".
9. الصيرفي، محمد.....واخرون.(2010). البنوك الاسلامية . دار السحاب للنشر والتوزيع . القاهرة، مصر .
10. عليات، احمد .(2006). الرقابة الشرعية على اعمال البنوك الاسلامية .كلية الشريعة .جامعة النجاح الوطنية-نابلس،فلسطين.
11. الغالبي، طاهر محسن، والعامري، صالح مهدي، (2010)، المسؤولية الاجتماعية وأخلاقيات الأعمال، ط3، عمان: دار وائل.
12. قاسم، سامر؛ تصور، ريزان؛ عيسى، حكمت.(2014). دور التسويق المصرفي في زيادة القدرة التنافسية للمصارف دراسة ميدانية على المصارف التجارية في الساحل السوري، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (63) العدد (5) 2014.
13. كاظم، جواد شبر.(2008). إدارة منشآت الأعمال من منظور إسلامي - مجلة المدير المالي كتب في 25/02/2008 بواسطة financial manager.

14. المنصور، محمد. (2008)، "الرضا عن العمل"، مجله الملك عبد العزيز.
15. النويقه، عطا الله بشير. (2016). أثر أخلاقيات الأعمال والمسؤولية الاجتماعية في تعزيز الميزة التنافسية في البنوك التجارية العاملة في فلسطين،، دراسات، العلوم الإدارية 1(43)، 2016.
16. ياغي، محمد عبدالفتاح، (2001)، الأخلاقيات في الإدارة، عمان: مكتبة اليقظة.
17. Ahmad, Mareya Mohammad, "Are Islamic banks better immunized than Conventional banks in the current economic crisis", Economics Working Papers, The British University in Dubai, Dubai, UAE, 2010.
18. Bisha, Jamal Ibrahim, "Performance Of Islamic Banks Vis-à-vis Conventional Banks", Master Thesis, international Islamic University, Malaysia, 2004.
19. Fainshmidt, S., Wenger, L., Pezeshkan, A., & Mallon, M. R. (2019). When do Dynamic Capabilities Lead to Competitive Advantage? The Importance of Strategic Fit. *Journal of Management Studies*, 56(4), 758-787.
20. Huda, M., Qodriah, S. L., Rismayadi, B., Hananto, A., Kardiyati, E. N., Ruskam, A., & Nasir, B. M. (2019). Towards Cooperative With Competitive Alliance: Insights Into Performance Value in Social Entrepreneurship. In *Creating Business Value and Competitive Advantage With Social Entrepreneurship* (pp. 294-317). IGI Global.
21. Ibrahim, A. (2017). The Ethical Practices of Islamic Banking: An Analysis from Customer Satisfaction Perspective. *MIQOT: Jurnal Ilmu-ilmu Keislaman*, 41(1).
22. Khan, S. Z., Yang, Q., & Waheed, A. (2019). Investment in intangible resources and capabilities spurs sustainable competitive advantage and firm performance. *Corporate Social Responsibility and Environmental Management*, 26(2), 285-295.
23. Naghmeh N. M., (2010), Islamic Work Ethic and Muslim Religious Beliefs Impact on Organizational Commitment on the Workplace, Unpublished Dissertation, University of Phoenix.

24. Norshidah M. et al., (2010), Linking Islamic Work Ethic to Computer Use Ethics, Satisfaction, and Organizational Commitment in Malaysia, *Journal of Business Systems, Governance and Ethics*, 5(1): 325-343.
25. Paine, L. S. (2003). Is ethics good business?. *Challenge*, 46(2), 6-21.
26. Porter, M. E., & Kramer, M. R. (2002). The competitive advantage of corporate.
27. Pried W. M. et al, (2002), *Business*, Houghton Mifflin Company.
28. Rahmantya, Y. E. K., & Djazuli, A. (2019). Hospital's competitive advantage through service quality, information systems and Islamic work ethics. *Problems and Perspectives in Management*, 17(2), 193.
29. Rokan, M. K. (2013). Market justice on islamic business ethics perspective (Analysis Case of Business Competition Supervisory Commission Republik Indonesia,(KPPU-RI).
30. Sageer, A, Rafat,S.P. (2012)," Identification Of Variables Affecting Employee Satisfaction And Their Impact On The Organization", *journal of business and management*, vol5, pp 32-39.

التقليل من هدر الغذاء، أسبابه وإمكانية العمل: مقارنة إسلامية. دراسة المستهلك في الجزائري وتونس

جمال الدين مكي ا.د. فوزي الدخيل د. سلمى إناس دو د. ايناس همامي بهري

جمال الدين مكي . طالب دكتوراه. جامعة تونس المنار

ا.د. فوزي الدخيل. استاذ دكتور. جامعة تونس المنار

د. سلمى إناس دو. استاذ مشارك. جامعة MBS

د. ايناس همامي بهري. استاذ مشارك. جامعة MBS

Consumer food waste causes and solutions. The case of bread: an Islamic approach. Algerian vs Tunisian consumer study
Jamel Eddine MEKKI, Fawzi DEKHIL, Salma-Inès DAOU, Ines BAHRI HAMMAMI

Résumé

Chaque année, près du tiers de la nourriture produite dans le monde est jeté dans les poubelles Les conséquences entraînées par ce gaspillage alimentaires menacent non seulement la sécurité et la durabilité alimentaire, mais également la sérénité de l'environnement et la pérennité de l'agriculture. La Tunisie et l'Algérie... phénomène du gaspillage alimentaire qui touche principalement le pain. Cette recherche a pour objectif principale d'étudier ce phénomène du gaspillage alimentaire domestique et de proposer des solutions. Une étude qualitative a été mené auprès d'un échantillon de 22 consommateurs tunisiens et 25 algériens. Plusieurs réunions individuelles et de groupes ont permis de dégager des résultats intéressants quant au gaspillage alimentaire. Les résultats permettent de dégager les antécédents et les conséquences qui lui sont liés. Enfin, des pratiques de prévention et de lutte contre le gaspillage alimentaire sont proposées.

Mots-clés:

Gaspillage alimentaire ; Recherche qualitative ; religiosité ;

ملخص

كل عام، يتم طرح ما يقرب من ثلث الأغذية المنتجة في العالم في سلة المهملات، ولا تهدد عواقب هذه النفايات الغذائية الأمن الغذائي والاستدامة فحسب، بل تهدد أيضاً صفاء البيئة واستدامة الزراعة. ظاهرة هدر الطعام التي تؤثر بشكل رئيسي على الخبز. الهدف الرئيسي من هذا البحث هو دراسة هذه الظاهرة المتمثلة في هدر الطعام المحلي واقتراح الحلول. أجريت دراسة نوعية على عينة من 22 مستهلك تونسي و 25 جزائري. العديد من الاجتماعات الفردية والجماعية أدت إلى نتائج مثيرة للاهتمام فيما يتعلق هدر الغذاء ومكافحة. تتيح النتائج تحديد السوابق والعواقب المرتبطة بها. أخيراً، تم اقتراح ممارسات لمنع ومكافحة هدر الغذاء.

كلمات البحث: هدر الطعام، البحث النوعي.

1. مقدمة:

قال تعالى في كتابه الحكيم "وكلوا واشربوا ولا تسرفوا إنه لا يحبالمسرفين" صدق الله العظيم، القرآن الكريم سورة الاسراف، الآية (31)

يؤدي الإفراط في شراء الأغذية إلى الكثير من هدر الطعام في بلد يستورد أغلب حاجياته الغذائية من الخارج.⁽²⁾ وتوفرها الدولة بأسعار مدعمة، ويؤثر التبذير على ميزانية الدولة وإقتصاد البلاد ويتسبب في أزمات مالية للأسرة الجزائرية خاصة في شهر الرحمة رمضان الكريمةوفقاً (Iwis Miguel ablsu 2016) يرتبط هدر الطعام مباشرة بسلوك المستهلكين وبشكل غير مباشر بسلوك التجار⁽⁴⁾، فهدر الطعام يعتبر إدمان سلوكي حسب (wast.r. hardy.a. 2005)الإدمان ينطوي على التعرض الأولي لمحفزتليه سلوكيات تهدف إلى تكرار التجربة بعد عدد معين من التكرارات لسلسلة التحفيز السلوكي، كما أن الإدمان السلوكي حسب الجمعية الأمريكية لطب الإدمان (2011) يتميز بالإستخدام المفرط، وفقاً لـ (ditmar, 1995)إستناداً إلى نظرية البناء الإجتماعي التي تتناول بعض أوجه القصور في النماذج السابقة من الإقتصاد وسلوك المستهلك وعلم النفس يتنبأ بأن المنتجات يتم شراؤها بشكل

منتهور لتعكس الهوية الذاتية وبالتالي يجب أن يؤثر النوع الاجتماعي على كل المنتجات التي يتم شراؤها بالإنفاق فالعلاقة بين الهدر أو الإسراف والإدمان السلوكي علاقة طردية فالإسراف حسب (2018. د صالح بن علي أبو بوعراد) يزيد المرء فيما لا ضرورة ولا داعي له، وإن كان مباحا وهو من السلوكيات المقبولة التي يترتب عليها مفساد، وأضرار مجتمعية وقد يكون الإسراف فردا أو جماعة، فالفرد في دراستنا هو المستهلك والجماعة هي المؤسسات العمومية من مسيري المستشفيات، والإقامات الجامعية والسجون .. إلخ

بالرغم أن ديننا الحنيف هو الإسلام والمجتمع الجزائري مسلم ونبينا محمد صلى الله عليه وسلم خاتم الأنبياء إلا أن مادة الخبز أصبحت مثل الفضلات ترمى في النفايات وبكميات لا يقبلها العقل. إن قلة توفر الدراسات الخاصة بتقييم تأثير إدمان المستهلك على هدر الخبز في الجزائر قد دفعت الباحث إلى إجراء هذه الدراسة للوصول إلى أهم النقاط التي قد تقيد المجتمع الإسلامي إلى عدم الإسراف في شراء الخبز والتبذير في حالة الشراء لقوله تعالى

"ولا تبذر تبذيرا إن المبذرين كانوا إخوان الشياطين وكان الشيطان لربه كفورا" ⁵⁾

صدق الله العظيم

مشكلة الدراسة :

بالرغم من ديننا الإسلام والقرآن ونبينا المصطفى شددو على عدم جواز الإسراف والهدر والتبذير إلا أن المستهلك للطعام و لمادة الخبز يبقى مصرا على شراء الطعام بكمية زائدة على إحتياجاته المعتدلة ويرمي بها في القمامة هذه النعمة التي ربونا أبائنا وأجدادنا عند وجودها في الطريق يجب تقبيلها ووضعها على حافة الطريق .

وبعد الإطلاع على الدراسات السابقة المتعلقة بموضوع البحث، فقد تبين للباحث أن البحوث والدراسات التسويقية الإسلامية يشوبها القصور، وقد لاحظ الباحث من خلال مقابلات من 25 من المستهلكين للطعام و لمادة الخبز أن هذه المادة في متناول الجميع مبلغها رمزي.

لذا جاءت هذه الدراسة لدراسة تأثير الشراء للطعام و لمادة الخبز بكميات كبيرة في الأسرة الجزائرية ورميها في القمامة وهنا نطرح التساؤلات التالية.

01- هل هدر الطعام من صفات المسلمين ؟

02- لماذا يشتري المستهلك الخبز بكميات متزايدة ؟

03- هل توجد لدى المستهلك الجزائري ثقافة إستعمال بقايا الخبز إعادة إستعمالها ؟

04- هل توجد إبتكارات وطرق ذكية لطبخات أخرى بإستعمال بقايا الخبز؟

أهداف الدراسة :

تهدف هذه الدراسة إلى التحليل وإستكشافات وتطوير هدر الطعام وبالأخص مادة الخبز لدى المجتمع الجزائري والتونسي

01- معرفة وجهة نظر المستهلك المسلم بمسألة هدر الطعام و الخبز

02- إستكشاف هل المستهلك لمادة الخبز هو مدمن.

03- إستكشاف مدى تأثير هدر الأغذية و الخبز على ميزانية الدولة الجزائرية والتونسية.

04- تقديم بعض التوصيات والمقترحات لتبني منهج مناسب في إستراتيجية هدر الخبز لدى المجتمعات الإسلامية.

أهمية الدراسة :

يمكن إختصار أهمية الدراسة في أربعة محاور:

01/ معرفة وفهم ديننا الحنيف كيف يحرم هدر الخبز والإسراف فيه نازع ديني وأخلاقي

02/ معرفة و فهم حجم الهدر و التبذير عند عملية الشراء و بعد عملية الشراء، خاصة في شهر الرحمة .

03/ استكشاف دور الأحاديث النبوية و الآيات القرآنية في توعية المستهلك المسلم.

04/ تطوير ثقافة المستهلك و التوازن في عملية شراء هذه النعمة.

2. الإطار النظري والدراسات السابقة:

الخبز أبرز نفايات رمضان

مفهوم هدر الطعام : هو عبارة عن طعام يتم التخلص منه أو فقدانه دون أن يكون قد تم تناوله.⁽⁶⁾ على سيرة النفايات و اللامبالاة، فإن مسألة إلقاء الخبز في النفايات لم تكن مقبولة يوماً في الأعراف و لا في الشرائع السماوية التي عرفتها الجزائر و كان رفع الخبز من الأرض و تقبيله من الثوبت الأخلاقية، إلا أن الثقافة الاستهلاكية جعلت الجزائر متفوقة في إنتاج النفايات ونزع القداسة عن الخبز ثم جعلت شهر رمضان موسماً للاستهلاك والنفايات وهدر النعم بدلاً من تقديرها . أو كما يقول الشيخ محمد غزالي "إن تقاليد المسلمين جعلت شهر الصيام شهر طعام فبدلاً من انتشار القيم القرآنية " كلوا وأشربوا ولا تسرفوا " تنتشر الإعلانات المغرية التي جعلت الصائم يشترى ما يحتاج وهو ما يلاحظ في طوابير الصائمين أمام المخازن كل يوم من أيام رمضان ممن يشترون أكثر من حاجاتهم بكثير .

تقارير كثيرة تؤكد أن أكثر ما يميز النفايات في شهر رمضان هو " الخبز " في الجزائر يحض هذا الموضوع بأهمية خاصة حيث يتم تسليط الضوء على هذه الظاهرة⁽⁷⁾ . هذه الظاهرة لا تختصر على الجزائر أو بلدان المغرب العربي بل تكاد تكون شائعة على كل الأقطار الإسلامية . ويقول سعيد جاب الخير الباحث المتخصص في دراسات الإسلامية "يحرم الإسلام التبذير خلال كل سنة فمن باب الأولى أن يحرمه في رمضان لكن ما يجري العكس، ويشير إلى أن جزءاً كبيراً من المسلمين يصوم من باب العادة أو التقليد أكثر مما هو صوم من باب القناعة الإيمانية الخاصة كما كان مع المسلمين الأوائل⁽⁸⁾ .

الإدمان على هدر الخبز و أسبابه:

وجد (lejoyeus et weistein) أن التسوق القهري (achat compulsifs) هو إدمان سلوكي خالي من المخدرات يزداد يوماً بعد يوم بسبب سهولة التسوق، فالميزة الرئيسية التي تميز المشتريين أو المتسوقين القهريين على المستهلكين العاديين هو أن الأول يركز على عملية الشراء نفسها بدلاً من العناصر المشتراة، ووجدت دراسة فحص

جديدة أن ما الاكراه كما ان الشراء القهري له عواقب وخيمة كالاكتئاب النفسي والشعور بالذنب. يقدم (edwards.1993)التسوق القهري مزمن ومتكرر فالمستهلك يعاني من رغبته لا يمكن السيطرة عليها. كما وجد الباحثون في المعهد الوطني للصحة(وم أمريكية)أن تناول الخبز يحفز مستقبلات الافيونيات في الدماغ مما يؤدي 5 بالمائة من البالغين الأمريكيين يشعرون بالنشوة فكلما أردنا تناول الخبز فنسبة السكر في الدم والكربوهيدرات ترتفع بشكل عام من الصعب التوقف عن تناول الخبز فالكربوهيدرات تفعل أكثر من إعادة برمجة نضامنا العصبي (9).

وفقا لدراسة امريكية نشرت في المجلة الامريكية للتغذية السريرية فان معظم الأطعمة النشوية تعتبر مثل النيكوتين بما في ذلك الخبز الابيض والبطاطس(10). من جانبه أمر وزير الصحة الجزاء يري على المراجعة الضرورية للوضع الغذائي للمواطن مشيرا إلى أن القمح الطري هو الاكثر في الجزائر كونه المكون الرئيسي للإنتاج الخبز كما حذر من الاستهلاك المفرط للخبز لأن الدراسات العلمية أظهرت أن القمح اللين ينتج مكونات تسبب الإدمان وتحفزه بقوة الشهية.

3. منهجية البحث والدراسة الميدانية:

دراسة استكشافية لنفايات الخبز:

يركز التوجه التجريبي لهذا العمل البحثي حصريا على هدر الخبز حسب شركة النظافة وجمع النفايات يكشف خلال مسحه الأخير الذي أجري في 2019 عن التطور المذهل لظاهرة النفايات في الجزائر واعتبرت أن أكثرية هذه النفايات خبز ومن أجل معالجة هذه الفجوة بين نظريه هدر الخبز والواقع على الميدان فإننا نجري بحثا نوعيا من النوع الاستكشافي وهكذا تم جمع 25 مستهلكا من اجل استكشاف آرائهم وسلوكياتهم فيما يتعلق بنفايات الطعام و الخبز. تهدف هذه الورقة إلى فهم هدر الخبز واستكشاف الأسباب والعواقب المرتبطة به ومن وجهة نظر المستهلك في التحقيقات التي أجريت حتى الآن في سياق هدر الخبز على مستوى المستهلك نادرة جدا (schanes et al 2018) في هذا الصدد سيكون التركيز في هذا البحث

تحديد دوافع وفراملا لمستهلكين فيما يتعلق بنفايات هدر الخبز وتأثيرها على سلوك المستهلك الجزائري والتونسي.

الإختبارات المنهجية للبحث

من أجل الاستجابة لمشكلة البحث، تم دراسة نوعية استكشافية من خلال مقابلة 25 مستهلكا جزائريا بتسجيل متوسط المقابلة 32 دقيقة للمستهلك الفترة ما بين 05/01/2020 إلى غاية 12/01/2020 المكان مدينة تبسة تقع شرق الجزائر مع الحدود التونسية هناك تقارب في التقاليد بين البلدين. كما أن المشاركون في هذه الدراسة النوعية الاستكشافية لهم خصائص مشتركة من حيث العمر والجنس كما يرمز (A) إلى اسم المستهلك.

4. نتائج الدراسة :

تم تسجيل جميع البيانات عن المقابلات مع المستهلكين عبر التسجيل الصوتي تم نقلها بالكامل من أجل ضمان موثوقية وصلاحية الدراسة النوعية، كما تم اتخاذ الاحتياطات فيما يتعلق بجمع البيانات وتحليلها (andréani and 2005) تنوع العينة بدرجة كافية وفقا للمعايير الاجتماعية والديمغرافية.

الجدول 01 : التفاصيل المتعلقة بالمستهلكين الذين تم إستجوابهم

المستوى التعليمي	الموضوع	العمر	الفئة الإجتماعية المهنية
	B1	20	طالب جامعي
	B2	22	طالبة جامعية
	B3	38	إطار في المؤسسة
	B4	34	عاملة يومية
	B5	63	ماكثة بالبيت
متوسط المدة الزمنية المقابلة	52 دقيقة و16 ثانية		

الجدول 02 : دليل الرسوم المتحركة مع المستهلكين

المحور الأول : عادات الإستهلاك والإمداد	
<p>- هل تتسوق يوميا ؟</p> <p>C1 : أتسوق في كل وقت.</p> <p>C2 : أشتري ما أشتهي كل يوم أتسوق.</p> <p>C3 : أتسوق مرة في الأسبوع نظرا لضيق الوقت .</p> <p>C4 : أتسوق يوم الراحة.</p> <p>C5 : كل السلع متوفرة في مغازات أتسوق مرة في الأسبوع.</p> <p>C5 : أتسوق مرة في الأسبوع.</p>	
<p>- هل تخطط مشترياتك أو بعض مشترياتك؟</p> <p>C1 : أخطط بعض مشترياتي .</p> <p>C2 : أخطط بعض مشترياتي والباقي في عين المكان أتذكرها .</p> <p>C3 : أخطط وقت تسوقي .</p> <p>C4 : أخطط عند تسوقي .</p> <p>C5 : أخطط وأكتب في ورقة لكي لا أنسى.</p> <p>C6 : أخطط أكثرية مشترياتي</p>	
<p>- هل هناك مشتريات تشتريها أكثر من غيرها؟</p> <p>C1 نعم هناك ضروريات أشتريها أكثر من غيرها مثلا الحليب الخبز.</p> <p>C2 : نعم المواد الغذائية و الخبز.</p> <p>C3 : نعم مثل الخضر والفواكه الخبز .</p> <p>C4 : نعم المواد الغذائية الخبز.</p> <p>C5 : الحليب والمواد الغذائية الخبز.</p> <p>C6:نعم خضر و مواد غذائية الخبز.</p>	
<p>- هل تشعر أن هناك بعض العوامل التي يمكنها التأثير على عاداتك الشرائية (الكمية، الجودة، المدة الزمنية) ؟</p> <p>C1 نعم هناك كماليات أشتريها أكثر من غيرها خبز.</p> <p>C2 نعم مثل كمية السلعة. خاصة إذا كانت تخفيض أي تاخذ قطعتين وتدفع مبلغ قطعة واحدة.</p> <p>C3 التحفيز وتخفيض المبالغ من المنتج.</p> <p>C4 أنا أتأثر بإشهار المنتج خاصة في التلفزيون.</p> <p>C5 التخفيضات في المنتج تأثر على قرارات شرائي بالزيادة في أكثر</p> <p>C6 جودة وتخفيض المنتج تأثر في زيادة شرائي.</p>	
المحور الثاني : سلوك هدر الطعام	
<p>- هل رميت الطعام ؟</p> <p>C1:نعم لأنه زائد لا احتاجه.</p> <p>C2: ارميه في القمامة لأنني لا احتاجه.</p> <p>C3:ارمي الطعام الزائد في القمامة.</p> <p>C4: ارمي الزائد عن الحاجة وجزء احتف ض به في الثلجة.</p> <p>C5: جزء كبير من الطعام يذهب الى حاوية الفضلات.</p> <p>C6: انا شخصيا كل يوم ارمي بقايا الأطعمة</p>	
<p>- ماهي الأطعمة التي تهدرونها أكثر شيء</p> <p>C1 : الخبز .</p> <p>C2 : الخبز.</p> <p>C3 : مواد غذائية منتهية صلاحية والخبز وخضروات يوميا.</p> <p>C4 : خبز وحليب يوميا.</p>	

<p>C5 : خبز يوميا . C 6 :خبز.مربيات وحليب</p>	
<p>C1: نعم . C2: نعم . C3: نعم . C4: نعم . C5: نعم . C6 : نعم .</p>	<p>- هل نفايات الطعام مشروطة بعوامل معينة؟</p>
<p>المحور الثالث : الموقف تجاه هدر الطعام؟</p>	
<p>C1: كل المجتمع الجزائري يرمي الطعام بكميات كبيرة. C2: الجميع يعاني من رمي متبقيات الاكل في حاويات الطعام. C3: لا يوجد احساس تجاه رمي الطعام . C4: لا يوجد من لا يرمي الطعام كلنا نرمي.. C5: كل مجتمعنا يعاني نفس الشيء . C6: كلنا يرمي الطعام مع علمنا انه حرام..</p>	<p>- هل تعتقد أن الجميع يواجه نفس الشيء؟</p>
<p>C1: أعد نفسي في المرة القادمة أخطط قبل الشراء بشهور. C2: أدعوا الله أن يسامحني. C3: في المرة القادمة سأقلل من الشراء. C4: أستغفر الله. C5: أطلب الله يهديني . C6: أقلل الشراء في المرة القادمة.</p>	<p>- ماذا تفعل لتخفيف الانزعاج من الهدر ؟</p>
<p>المحور الرابع :تاريخ النفايات الغذائية المحلية.</p>	
<p>C1: لا أخطط جيدا أقبل التسوق . C2: معظم أسعار المواد الغذائية مدعمة أي منخفضة بالتالي أشتري بالزائد . C3: حس منعدم إزاء الخسارة. C4: التهور في عملية الشراء خاصة شهر رمضان. C5: قلة النوعية. C6: ثقافة الشراء والاستهلاك منعدمة.</p>	<p>- العوامل الرئيسية التي يمكن أن تفسر النفايات المنزلية في الجزائر.</p>
<p>المحور الخامس :عواقب هدر الغذاء المحلي</p>	
<p>C1: تلوث بيئي. C2: هدر للمال وتلوث. C3: يؤدي تراكم النفايات إلى التلوث والأمراض. C4: التلوث وانتشار الأمراض لكثرة القمامة . C5: النفايات خطيرة لأنها تخرج غازات عند تراس القمامة.فتراص القمامة تؤدي إلى تكون سوائل خطيرة تسبب مرض السرطان. C6: ظهور أوبئة وأمراض خطيرة خاصة في الصيف.</p>	<p>- ماهو تأثير النفايات الغذائية المنزلية على حياتنا بشكل عام؟</p>

<p>C1: نعم ينقص الاحتباس الحراري . C2: نعم تنقص المجاعة. C3: نعم نظافة البيئة. C4: المناخ لا يتغير. C5: نعم يتقلص التلوث و إنتشار الأوبئة خاصة في فصل الصيف . C6: نعم ينقص النفايات الأمراض والأوبئة مثلا الكوليرا.</p>	<p>- هل تعتقد أن العالم يكون أفضل إذا هدرنا أقل ؟</p>
<p>المحور السادس : الممارسات المتبعة لمكافحة هدر الطعام.</p>	
<p>C1: يذهب إلى القمامة . C2: مباشرة أرميه في القمامة. C3: أعيد تخزين ما تبقى وأحفظها تحت درجة حرارة أو برودة مناسبة C4: أوزع ما تبقى من الطعام على جيراني . C5: عندما تكون لديا مناسبة أستغله بوجبتين كاملتين. C6: أعطيه للفقراء والمحتاجين.</p>	<p>- أين يذهب فائض الطعام لدينا؟</p>
<p>C1: أحاول أن أخطط قبل التسوق لكي لا أشتري بعفوية . C2: أعاين ما تبقى في البيت لكي لا أكرر الشراء. C3: أحاول أن أكتب قائمة دقيقة لإحتياجاتي . C4: أحاول أن أكون صارما وذلك بشرائي ما أستهلكه فقط . C5: أجمد اللحوم الزائدة وأحفظ الأكلات المتبقية في درجة حرارة مناسبة . C6: أحاول التقليل من سلة التسوق.</p>	<p>- ماذا تفعل كل يوم لتضييع أقل قدر ممكن ؟</p>
<p>C1: وضع خطة تسوق مثالية وذلك بدراسة ميدانية لمعرفة النقص والتقليل من الشراء بكميات كبيرة . - المحافظة على ما تبقى من طعام الزائد من الطعام الزائد وإعادة أكله . - يجب شراء ما أحتاج إليه فقط . C2: يجب فهم تواريخ إنتهاء الصلاحية . - لا أشتري المنتوجات التي عليها تخفيض مثل تأخذ قطعتين تدفع مبلغ واحدة فقط فتاريخ إنتهاء صلاحيتها نجده قريب . - أحاول أن أتبرع بالمنتجات الزائدة . C3: وضع قوانين خاصة بهدر الطعام من خلال تشريعات تنظيمية . - التوعية بواسطة أيام دراسية في الجامعات وقافلات في المدارس لتوعية المستهلك . - زيادة الوعي في قواعد التسوق ووضع خطة للإستهلاك والحد من الهدر وتوعية المجتمع بالأثر الصحي . C4: تفعيل دور وسائل الإعلام ومواقع التواصل الإجتماعي في توعية المستهلك . - التسوق بذكاء و - تخزين الطعام بشكل صحيح وعدم خلط الخضروات لكي لا تتلف مثلا إبعاد البطاطس على الفلفل والطماطم والبصل... إلخ - استعمال التعليب لحفظ الأكل المتبقي.</p>	<p>- ماهي الحلول التي تضعونها في الإعتبار في الجزائر؟</p>

<p>- تجميد الطعام الزائد عن الحاجة واستعماله بعدها. C5:خلق جمعيات في كامل أرجاء الوطن للتكفل بالطعام الزائد وإعادة توزيعه إلى الفقراء. - توعية ربة البيت بالطهي بذكاء واستعمال بقايا الأكل في الأكلات أخرى. - مشاركة امة المساجد في توعية المستهلك. C6:الحلول تبدأ من المستهلك. - يجب التخطيط قبل عملية التسوق - أنا ضد شراء المتطلبات مرة واحدة في الأسبوع. - يجب إعادة استعمال الطعام المتبقي .</p>	
---	--

الجدول 4. التفاصيل المتعلقة بالمستهلكين الذين تم استجوابهم بالنسبة للخبز

المستوى التعليمي	الموضوع	العمر	الفئة الاجتماعية المهنية
	B1	20	طالب جامعي
	B2	22	طالب جامعي
	B3	38	إطار في المؤسسة
	B4	34	عاملة يومية
	B5	63	ماكثة بالبيت
متوسط المدة الزمنية المقابلة	52 دقيقة و16 ثانية		

الجدول 05 : دليل الرسوم المتحركة مع المستهلكين

المحور الأول : عادات الإستهلاك	
<p>B1 : نعم أشتري الخبز يوميا عندما أكون ذاهبا للمنزل. B2: أشتري يوميا في الغذاء والعشاء. B3: أشتري في الصباح ووقت الغذاء والعشاء. B4: أشتري منتصف النهار مرة واحدة للغداء والعشاء. B5: أحيانا أشتري لأنني أطهي الكسرة في البيت .</p>	<p>- هل تشتري الخبز يوميا ؟</p>
<p>B1: تخطي هو شراء الخبز عندما أخرج من الجامعة وأذهب إلى البيت. B2: نعم أخطط بشرائي مرتين لوجبة الغذاء ومرة لوجبة العشاء. B3: أشتري بدون تخطيط لأنني أكل الخبز مع أي وجبة (العجائن) B4: أخطط قبل الشراء لكن يوميا أشتري لأن معظم أكلائي أحبها بالخبز B5: عندما أطهي (الكسرة) أتصل بأولادي لأعلمهم بعدم شراء الخبز لكنهم يشترون لايبالون.</p>	<p>- هل تخطط قبل شراء الخبز؟</p>

<p>B1: نعم رائحة الخبز ونوعيته تأثر في شرائي بمكية زائدة . B2: وقت الغذاء لا أخرج من الجامعة وأشتري خبزا ذات جودة وساخن أنا مدمن على الخبز. B3: أشتري الخبز بكمية قليلة في الصباح والغداء والعشاء أحب تناوله في وقت الوجبات ساخن وطري قبل أن يفقد جودته. B4: ليس لدي الوقت الكافي لشراء 3 مرات، ولو كان بإستطاعتي أشتريه في وقت الوجبات نظرا لجودته عند خروجه من فرن المخبزة . B5: شخصيا لا تعجبني جودة ومكونات الخبز . أنا أطهي (الكسرة) والخبز في المنزل لكن أولادي يأتون بالخبز معهم خاصة بكثرهم في شهر رمضان رغم أنني أطهي (الكسرة) واهية صحية.</p>	<p>- هل نشعر أن هناك بعض العوامل التي يمكن أن تأثر على عاداتك الشرائية(الكمية .الفترة .الجودة)</p>
<p>المحور الثاني : سلوك هدر الخبز</p>	
<p>B1:نعم بكثرة لكن أضعه برفق بجانب الحاوية . B2: ليس بكثرة يفقد جودته ويصبح كاسح . B4:نعم بكثرة . B5: لا ليس الكثير كيس كل 03 أيام .</p>	<p>- هل ترمي الخبز بكثرة في القمامة ؟</p>
<p>المحور الثالث : الموقف تجاه هدر الخبز</p>	
<p>B1: أشعر بالندم والأسف . B2: أشعر بالقلق والندم. B3: أشعر بالقلق والندم . B4:أشعر بالقلق والذنب النفسي . B5: أنزعج وأدعو الله أن يسامحنا لأنه فعل حرام لأننا مسلمين.</p>	<p>- كيف تشعر بعد هدر الخبز ؟</p>
<p>B1: نعم B2: نعم B3:نعم B4: نعم B5: نعم من الصعب أن تجد إنسانا لا يبقى له الخبز في المجتمع الجزائري .</p>	<p>- هل تعتقد أن الجميع يواجه نفس الشيء ؟</p>
<p>B1: أعد نفسي أن أقل من شراء . B2: أستغفر الله العظيم . B3: أدعوا الله أن يسامحني . B4: أطلب الهدايا من الله B5: أدعوا الله أن يغفر لي ويهديني.</p>	<p>- ماذا تفعل للتخفيف من الإنزعاج من هدر الخبز؟</p>
<p>المحور الرابع : الإدمان السلوكي في هدر الخبز</p>	
<p>B1: لاغ أشعر عند شرائي الخبز . B2: أعتبر نفسي مدمنا لهذه النعمة . B3: شعور وسلوك يدفعني للشراء بشكل يومي B4:الروتين . B5: أولادي لايبالون مدمنون على النعمة .</p>	<p>- ما الذي يدفعك لشراء كمية زائدة على الحاجة بشكل يومي؟</p>

<p>B1: لا يوجد تخطيط قبل عملية الشراء B2: سعر الخبز رمزي بالنسبة للمستهلك الجزائري هو في متناول حتى الفقير حوالي 0,4 europ</p> <p>B3: السعر مدعم ومنخفض أي في متناول المواطن الجزائري</p> <p>B4: حس منعدم إزاء الخسارة .</p> <p>B5: ثقافة المستهلك لهذه النعمة منعدمة</p>	<p>- في رأيك ماهي العوامل الرئيسية التي يمكن أن تفسر بقايا الخبز في الجزائر؟</p>
<p>المحور الخامس : عواقب هدر الخبز</p>	
<p>B1: حرام وغير مقبول .</p> <p>B2: لا يجوز رمي الخبز لأنه نعمة والنعمة حرمة الله إذا مسها الأذى.</p> <p>B3: ليس مقبول لقوله تعالى " إن المبذرين كانوا إخوان الشيطان "</p> <p>B4: لا يجوز هدر النعمة في القرآن والأحاديث والأعراف .</p> <p>B5: غير مقبول في مجتمعنا الإسلامي في السابق كان رفع الخبز من الأرض وتقبيله من الشوائب الأخلاقية كما يقول تعالى "وكلوا وأشربوا ولا تسرفوا"</p>	<p>- هل هدر الخبز مقبول في الدين والأعراف؟</p>
<p>B1: تلوث بيئي، هدر للمال .</p> <p>B2: تلوث بيئي يؤدي الخبز المتراكم إلى البكتيريا جراء التعفن.</p> <p>B3: يؤثر في بيئتنا بالرائحة الكريهة تكسير وإقتصاد البلاد لأن القمح مدعم من طرف دولتنا الجزائر وتستورده بمبالغ خيالية .</p> <p>B4: يلوث البيئة وذلك لوصوله لحالة تعفن مما تظهر البكتريا والبعوض والناموس .</p> <p>B5: يتحلل ويتعفن وتصبح أمراض خطيرة.</p>	<p>- ماهو تأثير نفايات الخبز على حياتنا بشكل عام ؟</p>
<p>المحور السادس : الممارسات المتبعة لمكافحة هدر الخبز</p>	
<p>B1: يستفاد منه الحيوانات والأغنام</p> <p>B2: يوضع بجانب القمامة في كيس بلاستيكي</p> <p>B3: للأسف يرمي في حاوية القمامة.</p> <p>B4: أضعه بجانب بيتي ليأخذه من يحتاجه.</p> <p>B5: أضعه في التلاجة وأحاول إعادة إستعماله وجزء آخر أضعه بجانب بيتي في كيس بلاستيكي.</p>	<p>- أين يذهب فائض الخبز لدينا ؟</p>
<p>B1: أحاول أن لا أشتري كمية زائدة .</p> <p>B2: أتصل بوالدتي لإفادتي كم أشتري من خبز</p> <p>B3: أحاول التخطيط قبل شراء.</p> <p>B4: أتذكر دائما أن الله تعالى لا يحب المبذرين والمسرفين فأتية أولادي بعدم الشراء لأنني أطهيه أحسن من المخبزة(خبز صحي)</p>	<p>- ماذا تفعل كل يوم لتجنب هدر الخبز؟</p>
<p>B1: التوعية في المساجد والمدارس في الجامعات الإعتماد على التسويق العكسي وذلك بالتقليل من طلب الخبز - رفع سعر الخبز لكي يقل الطلب وينقص الهدر</p>	<p>- ماهي الحلول التي تضعها في الإعتبار من هدر الخبز في الجزائر؟</p>

<p>B2: تطبيق أيام تحسيسة للمستهلك في الجامعات والمدارس والمساجد لتوعية بمدى خطورة الإسراف في شراء . - يجب وضع تخطيط عند الشراء وترسيخ ثقافة النازع الديني والأخلاقي - استخدام التسويق الذكي وذلك بوضع إستراتيجية للتسويق المنتظم.</p> <p>B3: ليس المواطن وحده المسؤول عن هدر الخبز حتى المؤسسات العمومية من إقامات جامعية ومستشفيات وسجون يجب على المسيرين التخطيط والتسيير الجيد . - يجب توعية المستهلك وذلك بواسطة حملات ولوحات إشهارية في التلفزيون</p> <p>B4: تطبيق أيام تحسيسية وقافلة متنقلة للمدارس والاحياء لتوعية المستهلك بمدى خطورة هذا الوضع - إعطاء صلاحيات للشرطة البيئية للتوعية وتطبيق مخالفات في حالة رمي الخبز في القمامة. - الزيادة في سعر الخبز للضعف.</p> <p>B5: يجب تدخل أئمة المساجد بالتوعية في خطبة الجمعة وتبيان ان الإسراف والتبذير ليس من صفات المسلمين . - زيادة سعر الخبز. - التحسيس في نوعية الخبز أصبح الخبز كالمطاط عند مرور ساعتين. - إعادة تضيف البقايا وذلك بتسخينه في الفرن واستعماله في سلاطة أو أكلات أخرى.</p>	
--	--

تصور المستهلكين لهدر الخبز من الناحية الدينية:

يتفق المستهلكون الذين تمت مقابلتهم على الطبيعة المسيئة لهدر الخبز. و يشهدون أنه حرام رمي الخبز فالقمامة ويستدلون بالآيات القرآنية، كما يقولون كلنا يعلم أنه أمر سيئ ومقرف... إلخ كما اجمعوا على الإحساس بالضيق والذنب عندما يرمون الطعام و الخبز في سلة النفايات وهي مختلطة بالفضلات وديننا يحرم التبذير ويقولون أن هدر الخبز يضر بالدولة لأننا نشتره بمبلغ رمزي نازع ديني وأخلاقي. كما قال معظميتهم اننا كنا نحترم النعمة عند وجودها في الأرض نقبلها ونضعها جانبا والآن نرمي فيها، حرام علينا كأننا لسنا مسلمين، كما قيل أكثرتهم أن الخبز مقدس للعائلة الجزائرية لا يمكن الاستغناء عنها، كما يقولون أن عدم المبالاة والاستهتار هما أسباب رمي الطعام و الخبز.

لدينا الكثير من هدر الخبز في إقاماتنا الجامعية وذلك راجع إلى وضع كميات زائدة وثابتة للمواد لا تتغير في الكشف الكمي والتقديري للاتفاقية هنا يشهد على سوء التخطيط أي أن الإدارة لا تبالي مع العلم أنه حرام ويضر بإقتصاد الجزائر لأن الخبز مدعم كما أشار أن المواطن ليس وحده المسؤول عن عدم المبالاة والاستهتار ونقص التخطيط.

اجمع جميع المستهلكين الأسعار المنخفضة للخبز مبلغ رمزي تدفعهم إلى شراءه في أي وقت حتى لو لم تكن حاجة لتناولها، فالمخابر متوفرة وبشكل كبير ورائحة الخبز تجذب خاصة في رمضان قبل آذان المغرب.

هدر الخبز أصبح إدمان سلوكي لدى المجتمع

الملف الشخصي المتصور للمبذر:

تشير التعليقات الصادرة عن المشاركين إلى ملف تعريف نموذجي للمستهلك المهدر من وجهة نظرهم أن هدر الخبز حرام ليس من صفات المسلمين لأنهم أقرو برميهم مثل الفضلات يتم الكشف عن المبذر كمستهلك متعطش مع درجة سخرية من المسؤولية الاجتماعية والأخلاقية، لا يتردد في إظهار إستهلاكه المفرط وتخلصه من الخبز الزائد دون أي نذب كما توضح البيانات المسجلة في هذا الإستطلاع الإقصائي أن العوامل النفسية تميز المستهلك المهدر على المستهلك غير مهدر.

الجدول 06 : تصنيف المنتجات الأكثر إهدارا حسب الأسر .

المنتجات الضائعة	الرتبة
الخبز	01
الحليب والألبان	02
وجبات جاهزة	03
الخضروات والفواكه	04
المرببات	05

01) الصورة المتضررة للمبذر النموذجي.

تشير التعليقات الصادرة عن المستهلكين الذين تم استجوابهم أن معظم أسعار المواد الغذائية مدعمة من طرف الدولة أي سعرها منخفض أي يشترون بالزائد لا يبالون

كما قيل معظمهم أن إحساسهم منعدم إزاء الخسارة كما قيل أنهم يتخلصون من الطعام الذي لا يزال صالحا للأكل دون أي ذنب كذلك قيل أن التخطيط وثقافة الشراء لديهم منعدمة.

02) تاريخ وسوابق نفايات الطعام

من اجتماعات المجموعة التي نفذت كجزء من هذا البحث النوعي إلى ارتباط مباشر بالمستهلك بين متغيرات اجتماعية، ديمغرافية وسلوكية ونفسية .

03) عواقب هدر الطعام من وجهة نظر المستهلكين

وفقا للمستهلكين الذين تم استجوابهم، يمكن أن يكون لمخالفات الطعام عواقب بيئية مثل التلوث، احتباس حراري، صحية مثل الأوبئة والكوليرا واجتماعيا ظهور المجاعة واقتصاديا تهدم اقتصاد البلاد لأن كل السلع في الجزائر مدعومة من طرف الدولة ونفسية بإحساسهم بالندم عند رمي الخبز والطعام في القمامة

عواقب هدر الخبز وجهة نظر المستهلك:

وفقا للمستهلكين الذين تم استجوابهم فإن مخلفات هدر الخبز عواقب دينية بيئية نفسية واقتصادية واجتماعية وصحية ضارة

الجدول 07 عواقب هدر الخبز وجهة نظر المستهلك

- الدين والأخلاق	- حرام بالآيات والأحاديث (معصية) الذنب النفسي التأسف
- التلوث البيئي	- رائحة كريهة تعفن حمولة زائدة على حاويات القمامة
- إقتصاديا	- هدر المال تضييع الوقت المساهمة في تكسير اقتصاد البلاد
- إجتماعيا	- سوء توزيع الموارد المعايير الاجتماعية
- صحيا	- البكتريا والناموس الحشرات، والبعوض

أفضل الممارسات لمكافحة هدر الخبز:

يتيح البحث النوعي الذي تم إجراؤه إلى مجموعة متنوعة التي يمكن أن تقلل من هدر الطعام و الخبز يربط المشاركون بمسؤولية المستهلك هدر الخبز والبعض الآخر بمسؤولية الدولة حيث ذكر المستهلكون الذين تمت مقابلتهم أن قلة التوعية في

المساجد والمدارس يجب مراجعتها وتنظيمها حول برنامج إستراتيجي ديني فهي قضية نازع ديني وأخلاقي.

كما ذكر المستهلكون الذين تمت مقابلتهم أنه لا يوجد حوكمة كاملة للمنتج والمستهلك.

فمادة الخبز نشترها ساخنة بعد 02 ساعات تصبح كالمطاط لا أستطيع تناولها وأشتري أخري أي أن مكونات الخبز غير مدروسة يجب مراجعتها من طرف الدولة وتحسينها لكي يتم استعمالها لا رميها.

يجب إعطاء صلاحيات للشرطة البيئية للتوعية من خلال سلسلة من الإجراءات الذكية وحملات التوعية والردع بتحرير مخالفات، ناهيك عن التوعية عبر مواقع التواصل الاجتماعي لأن الوقاية خير من العلاج.

5. الخاتمة والتوصيات التنظيمية والتطبيقية:

أتاحت البحوث النوعية التي أجريت كجزء من هذا العمل البحثي الى فهم هدر الخبز كما يراها المستهلكون من نظرة دينية وأخلاقية وسلوكية. تشير النتائج الى ان هدر الخبز في بلد نام مثل الجزائر يمكن ان يؤثر على الأسر. كما يعترف المستهلكون الذين مسهم المسح بالإجماع أنهم يهدرون كميات كبيرة من الخبز كل يوم وإنهم مستاءون لان ديننا الإسلام نهانا على الإسراف والتبذير رغم صراحة الآيات والأحاديث إلا أنهم يقرون أنهم مدمنون على هذه النعمة.

تتوافق غالبية التعليقات عن المستهلكين الذين تم استجوابهم مع نتائج الإطار النظري للبحث (Schanset,2018). مشكلة هدر الطعام هي مشكلة متعددة الأوجه تأتي من مختلف الخلفيات الاجتماعية والثقافية والاقتصادية و السلوكية والنفسية.

أهم التوصيات: أفضل الحلول لمعالجة النفايات الغذائية المهذرة:

يتيح البحث النوعي الذي تم إجراؤه مع فئة المجتمع الجزائري والتونسي مجموعة متنوعة من حلول هدر الطعام يربطها المشاركون بالتقليل من شراء المتزايد وذلك بوضع خطة والتسوق بذكاء بشراء كل ما يحتاجونه فقط والمحافظة على ما تبقى من

طعام زائد بحفظه وقيل معظمهم يجب تدخل الحكومة بتوعية المستهلك بواسطة أيام دراسة في الجامعات وقافلات للمدارس لتوعية المستهلك من الصغر .
المشاركين يربطون الحلول تبدأ من الحكومة و الأكثرية يربطونها بالمستهلك.
- يجب استعمال ذكي في حالة شراء زائد على الحاجة للخبز وذلك بتبني المستهلك لثقافة إعادة الاستعمال للبقايا.
- إيجاد طرق وابتكارات للطبخات باستعمال البقايا.
- يجب وضع حوكمة كاملة للمنتج والمستهلك باستعمال تخطيط وتسيير ناجح.
يشكل هذا العمل البحثي محاولة استكشاف أولية تهدف إلى فهم ظاهرة هدر الطعام (الخبز) من منظور المستهلك من أجل أن يكون قادرًا على التعامل معها بشكل أفضل. ومع ذلك، فإن تقييد سلسلة القيمة على المستهلكين يمكن أن يقلل من فهم هذه الظاهرة ويضعف نطاق الحلول المتوخاة. يمكن أن تلقي الأبحاث المستقبلية، هذه الحالة ضوءًا جديدًا على المشكلة. وبالمثل فإن تركيز عينة الدراسة على المستهلكين ذوي القوة الشرائية المتجانسة (عالية أو منخفضة) سيكون قادرًا على شرح سلوك هدر الخبز بطريقة أفضل.

قائمة المراجع:

1. Aggidis G., Arbon I., Brown C., Clarke C., Earp J., Fox T., Greenway D., Smith A., Stannard B., Warriner D., Whatley S. et Williams D. (2013), Global food: waste not, want not, London: Institution of Mechanical Engineers, disponible sur http://www.imeche.org/docs/default-source/news/Global_Food_Waste_Not_Want_Not.pdf
2. Aktas E., Sahin H., Toploglu Z., Huda A. K. S, Irani Z, Sharif A. M., van'tWout T. et Kamrava M. (2018), « A Consumer Behavioural Approach to Food Waste », Journal of Enterprise Management, vol. 31, n° 5, pp. 658-673, DOI : 10.1108/JEIM-03-2018-0051
3. Alamar M., Falagan, Aktas E. et Terry L. A (2018), « Minimising food waste: a call for multidisciplinary research », Journal of the Science of Food and Agriculture, pp. 8-11, vol. 98, n°1, disponible sur: <https://doi.org/10.1002/jsfa.8708>

4. American society of addiction on Medicine (2011),
5. Andréani, J.C. et Conchon, F. (2005), « Fiabilité et validité des enquêtes qualitatives : Un état de l'art en marketing », Revue Française du Marketing, vol. 201, n°.5, pp.5-21.
6. Aschemann-Witzel J., de Hooge L. et Normann A. (2016), « Consumer-Related Food Waste: Role of Food Marketing and Retailers and Potential for Action», Journal of International Food & Agribusiness Marketing, vol. 28, n. 3, pp. 271–285, Disponible sur <http://dx.doi.org/10.1080/08974438.2015.1110549>
7. Aschemann-Witzel J., de Hooge L., Amani P., Bech-Larsen T. et Oostindjer M. (2015), «Consumer-Related Food Waste: Causes and Potential for Action», Sustainability, pp. 6457-6477, ISSN 2071-1050, DOI: 10.3390/su7066457, Disponible sur www.mdpi.com/journal/sustainability
8. Bardin L. (2013), Chapitre II. Le codage in L. Bardin, L'analyse de contenu, pp. 134-149, Paris cedex 14, France: Presses Universitaires de France.
9. Comber R. et Thieme A. (2013), «Designing beyond habit: opening space for improved recycling and food waste behaviors through processes of persuasion, social influence and aversive affect», Personal and Ubiquitous Computing, vol. 17, n°. 6, pp. 1197-1210.
10. De Boer J., Hoogland C.T. et Boersema J.J. (2007), «Towards more sustainable food choices: value priorities and motivational orientations», Food Quality and Preference, vol. 18, n°. 7, pp. 985-996.
11. Dekhil S., Achabou M. A. et Tagbata D. (2019), « Mieux comprendre les difficultés de développement du Doggy Bag en France : une analyse par l'approche des représentations sociales », Décisions Marketing, vol.92, DOI: [10.7193/DM.092.53.76](https://doi.org/10.7193/DM.092.53.76)
12. Dittmar, H., Beattie, J., et Friese, S. (1995). "Gender identity and material symbols: Objects and decision considerations in impulse purchases". Journal of Economic Psychology, 16(3), 491-511.
13. Farr-Wharton G., Foth M. et Choi J.H.-J. (2014), «Identifying factors that promote consumer behaviours causing expired domestic food waste», Journal of Consumer Behaviour, vol. 13, n° 6, pp. 393-402.

14. FUSIONS (2015), Definitional Framework for Food Waste, Full Report, Disponible sur <http://www.eu-fusions.org/>
15. Graham-Rowe E., Jessop D. C. et Sparks P. (2014), «Identifying motivations and barriers to minimising household food waste», Resources, Conservation and Recycling, vol. 84, pp. 15-23, Disponible sur : <http://sro.sussex.ac.uk/47861/>
16. Grandhi B. et Singh J.A. (2015), « What a Waste! A Study of Food Wastage Behavior in Singapore», Journal of Food Products Marketing, pp. 1-16, DOI: 10.1080/10454446.2014.885863, Disponible sur : <http://dx.doi.org/10.1080/10454446.2014.885863>
17. Gustavsson, J., Cederberg, C., Sonesson, U., Van Otterdijk, R. & Meybeck, A. (2011), «Global Food Losses and Food Waste: extent, causes and prevention», Food and Agriculture Organization of the United Nations (FAO), Rome, Italy, pp-10-26.
18. Jagau H. L. et Vyrastekova J. (2017), « Behavioral approach to food waste: an experiment», British Food Journal, vol. 119, n°4, pp.882-894, Disponible sur: <https://doi.org/10.1108/BFJ-05-2016-0213>
19. Kaiser ML. (2011), Food Security: An Ecological–Social Analysis to Promote Social Development, Journal of Community Practice, vol. 19, n°1, pp- 62-79.
20. Le Borgne, G. (2015), Sensibilité du consommateur au gaspillage alimentaire: conceptualisation, antécédents, et conséquences, Thèse de doctorat, Université Montpellier, Disponible sur : <http://www.theses.fr/s141064>
21. Le Borgne, G., Sirieix, L., & Costa-Migeon, S. (2015), « La sensibilité du consommateur au gaspillage alimentaire: proposition d'une échelle de mesure », Journées de Recherches en Sciences Sociales (JRSS).
22. Leal Filho W. et Kovaleva M. (2015), Food Waste and Sustainable Food Waste Management in the Baltic Sea Region, Hamburg: Springer, Hamburg, Allemagne.
23. Lecompte M. D et Preissle J. (1993), Ethnography and Qualitative Design in Educational Research, San Diego, CA, Academic Press.
24. Lejoyeux, M., et Weinstein, A. (2010). "Compulsive buying". The American Journal of Drug and Alcohol Abuse, 36(5), 248-253.

25. Lewin K. (1944), Dynamics of group action, Educational Leadership, vol.1, pp. 195-200.
26. Livingstone, S., & Helsper, E. J. (2006). Does advertising literacy mediate the effects of advertising on children? a critical examination of two linked research literatures in relation to obesity and food choice. *Journal of Communication*, 56(3), 560–584.
27. [Luis Miguel Albisu](#) Dans [Mediterra\(2016\)](#), [Zéro gaspillage en Méditerranée](#), 319-336.
28. Mondéjar-Jiménez, J.-A., Ferrari, G., Secondi, L. and Principato, L. (2016), «From the table to waste: an exploratory study on behaviour towards food waste of Spanish and Italian youths», *Journal of Cleaner Production*, vol. 138, pp. 8-18, DOI:: 10.1016/J.JCLEPRO.2016.06.018.
29. O'Donnell T. (2014), «Reducing household food waste: Food to good to waste program», The last food mile conference, Philadelphia, Disponible sur: <http://repository.upenn.edu/thelastfoodmile/sessions/session/23>
30. Parfitt J., Barthel M. et Macnaughton S. (2010), «Food waste within food supply chains: Quantification and potential for change to 2050», *Philos. Trans. R. Soc. B Biol. Sci.*, vol. 365, pp.3065–3081.
31. Porpino, Gustavo, JuracyParente, and Brian Wansink (2015), «Food Waste Paradox: Antecedents of Food Disposal in Low-Income Households», *International Journal of Consumer Studies*, vol. 29, pp. 619-629, DOI: 10.1111/ijcs .12207.
32. Schanes K., Dobernig K. et Gozet B. (2018), « Food waste matters - A systematic review of household food waste practices and their policy implications», *Journal of Cleaner Production*, vol. 182, pp. 978-991, disponible sur: <https://doi.org/10.1016/j.jclepro.2018.02.030>
33. Schanes K., Dobernig K. et Gozet B. (2018), « Food waste matters - A systematic review of household food waste practices and their policy implications», *Journal of Cleaner Production*, vol. 182, pp. 978-991, disponible sur: <https://doi.org/10.1016/j.jclepro.2018.02.030>
34. Silvennoinen K., Katajajuuri J.-M., Hartikainen H., Heikkilä L. et Reinikainen A. (2014), «Food waste volume and composition in

- Finnish households», British Food Journal, vol.116, n°123 , pp.1058- 1068.
35. Stenmarck Å., Jensen C., Quested T. et Moates G. (2016), «Estimates of European food waste levels», Commissioned by the European Commission in the FUSION project.
 36. Stuart T. (2009), Waste, uncovering the global food scandal, London, UK: Penguin.
 37. Thyberg K.L. et Tonjes D.J. (2016), « Drivers of Food Waste and their Implications for Sustainable Policy», Resources, Conservation and Recycling, vol.106, pp. 110-123, disponible sur: <http://dx.doi.org/10.1016/j.resconrec.2015.11.016>
 38. West R. et Hardy A. (2005), Theory of addiction. New York, NY: Wiley-Blackwell.
 39. WRAP (2012), Household Food and Drink Waste in the United Kingdom 2012, Final Report, disponible sur: <http://www.wrap.org.uk/sites/files/wrap/hhfdw-2012-main.pdf>

السلوك الاقتصادي وعلاقته بالمصارف الإسلامية

هناء محمد هلال الحنيطي

أستاذة دكتور

عميد البحث العلمي / جامعة العلوم الإسلامية العالمية

عمان / الأردن

hanahilal@yahoo.com

المقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على نبيه الأمين محمد صلى الله عليه وسلم.

يشهد العالم في الوقت المعاصر أزمت اقتصادية كان من أهم أسبابها فصل عملية اتخاذ القرار الاستثماري عن التكوين السلوكي للأفراد، فظهر ما يسمى بالسلوك الاقتصادي والذي قام على أساس وجود عوامل سلوكية عديدة: الثقة الزائدة، التشاؤم، التفاؤل،... الخ تؤثر في عملية اتخاذ القرار الاستثماري والتمويلي فهو يدمج بين علم النفس والاقتصاد لاتخاذ القرارات التمويلية والاستثمارية، وهذا ما يناقض ما قامت عليه المدارس الاقتصادية التي تقترض أن الأفراد والمؤسسات والحكومات عقلانيين ويمكن التنبؤ بقراراتهم. تعتبر المصارف الإسلامية جزء من المنظومة الاقتصادية، لذلك فهي تواجه اليوم تحدياً كبيراً حيث تعمل في بيئة عمل معقدة وسريعة التغير اقتصادياً وسياسياً واجتماعياً وتقنياً، ومن أهم ما قامت عليه المصارف الإسلامية القيم الأخلاقية المستمدة من الشريعة الإسلامية.

ونظراً للتغير السريع والمنافسة الشديدة في بيئة عمل المصارف الإسلامية، أصبح من الأهمية الكبرى صياغة وابتكار أسس اتخاذ القرار الاستثماري والتمويلي ضمن السلوك الاقتصادي من منظور إسلامي يكون ذو نظرة شمولية تساعد على النمو والاستمرارية في تحقيق أهدافها وفقاً لنظمتها ومنهجية عملها، وذلك من أجل إثبات

مصادقيتها والهدف من وجودها لزيادة الثقة بالأنظمة القائمة على أسس الشريعة الإسلامية..، وخصوصاً الأخلاق من حيث الأمانة والقوة، ويعتبر العامل في المصارف الإسلامية جزء مهم في المصرف حيث يعبر عن مدى تمسك المصرف الإسلامي بالقيم والمعايير الأخلاقية الإسلامية، والأساس لاتخاذ القرار الاستثماري والتمويلي المناسب مراعيًا جميع الجوانب الروحية والاجتماعية والبيئية ضمن أحكام وضوابط الشريعة الإسلامية، وعلى هذا الأساس تأتي أهمية الدراسة في بيان السلوك الاقتصادي وعلاقته بالمصارف الإسلامية.

أولاً: مشكلة البحث

انتشر في الآونة الأخيرة مفهوم السلوك الاقتصادي، وأصبح من الأمور الهامة التي أشغلت العديد من الباحثين والدارسين، ولعل من أهم القضايا المطروحة هو الأساس الذي بني عليه، ومدى استخدامه من قبل المؤسسات والبنوك، تبين أن هناك التباس لدى البعض في مفهوم السلوك الاقتصادي، حيث تتجه الأنظار إلى التخفيف من التكاليف من حيث الوقت والجهد المبذول والتكلفة المالية التي تواجهها المؤسسات والشركات بما فيها البنوك بمختلف أنواعها.

ومما تم طرحه حديثاً من قبل العلماء ما يدعى بالسلوك الاقتصادي ومع شح الدراسات التطبيقية والنظرية التي تناولت هذا الموضوع، وتأسيساً على ذلك أصبح من الملائم البحث بأساس آخر يكون مخرجاً لهذه الإشكاليات، ومن هنا فإن الغرض من البحث هو بيان مفهوم السلوك الاقتصادي وعلاقته بالمصارف الإسلامية

و بناءً على ما سبق يمكن تلخيص مشكلة الدراسة بالتساؤلات الآتية:

ما مفهوم السلوك الاقتصادي ؟

ما هي قواعد السلوك الاقتصادي ؟

ما هي علاقة المصارف الإسلامية بالسلوك الاقتصادي ؟

ما هي التحديات والعقبات لسلوكيات الاقتصادية في العمل المصرفي الإسلامي؟

ثانياً: أهمية البحث

تبرز الأهمية النظرية للبحث بحسب اطلاع الباحثة في محدودية الدراسات السابقة التي بحثت بشكل مباشر في السلوك الاقتصادي، وافتقار المكتبات العربية لها، لذلك من المؤمل أن ينطوي هذا البحث على قيمة علمية تضاف إلى المكتبات العربية ويعزز من المعرفة بالسلوك الاقتصادي. وواضح أن البحث يستمد أهميته العملية من خلال تناول موضوع حديث نسبياً، حيث يعتبر السلوك الاقتصادي من الأمور المهمة لدى أفراد المجتمع، ويمثل في الوقت نفسه مركز اهتمام العديد من المؤسسات والشركات والأفراد، خصوصاً في ظل الظروف الاقتصادية والاجتماعية المعاصرة. وتأمل الباحثة في أن يسهم البحث في لفت اهتمام البنوك الإسلامية لمحاولة الاستفادة، وكذلك جذب اهتمام الباحثين إلى دراسة السلوك الاقتصادي وتوظيفه في المعاملات المالية الإسلامية.

ثالثاً: أهداف البحث

بناءً على مشكلة البحث يسعى البحث إلى تحقيق الأهداف الآتية:
دراسة السلوك الاقتصادي.

التعرف على مفهوم السلوك الاقتصادي.

معرفة الهدف من تطبيق السلوك الاقتصادي.

التعرف على قواعد السلوك الاقتصادي.

المبحث الأول: ماهية السلوك الاقتصادي

أولاً: مفهوم السلوك الاقتصادي من منظور وضعي

يعتبر السلوك من المواضيع التي قد تكون شائعة أو مقبولة وقد يكون غير مقبول، فالسلوك عادةً يكون مصدره الغرائز ويرتبط بالبيئة المحيطة بالإنسان حيث إن السلوك قد يكون موجه نحو تحقيق هدف معين، ويرتبط بالبيئة المحيطة بالإنسان،

وحتى الآن لم يوضح علم النفس القوى والأسباب التي تدفع الإنسان لفعل الأشياء وتفسيرها ¹.

يفترض التفكير الاقتصادي في العلم الوضعي إن السلوك الإنساني ينبع من مصادر مادية ولا يعتقد بما يصدر من مصادر عاطفية، فالسلوك الإنساني الذي يتناوله الاقتصاديون هو ذلك النابع من الحوافز المادية والصادر عن الربح والخسارة فمن وجهة نظر علماء الاقتصاد الوضعيين إن الحوافز المادية هي التي تحدد السلوك الاقتصادي فما يهتم به الاقتصادي في دراسته للسلوك الاقتصادي هو السلوك المادي وليس السلوك الخيري ².

مفهوم السلوك:

يعرف السلوك: "النشاط الموجه نحو هدف ما من جانب الفرد لتحقيق وإشباع حاجاته كما خبرها في المجال الظاهري الذي يدركه" ³.

ويرى عبد الباقي إن السلوك الإنساني يعتمد على ثلاثة أمور رئيسية ⁴:
السببية: بمعنى وجود الضرورة.

الاستمرار والاتجاه نحو الهدف: وذلك عن طريق السير نحو الوصول إلى هدف معين.

الدافعية: بمعنى تجعل السلوك يسير نحو تحقيقه.

وبالتالي يتبين إن السلوك لا يكون بطريقة عفوية وإنما يصدر بناءً على المعلومات التي يتلقاها من البيئة المحيطة به ⁵.

¹ أبو خيران، غيداء، كيف يشرح علم النفس دوافعك لفعل الأشياء، www.nonpost.org
² الأنصاري، بلال صلاح، الاقتصاد بين الإسلام والنظم المعاصرة، مركز الدراسات العربية للنشر والتوزيع، ط1، جمهورية مصر العربية، ص 26.
³ الصفدي، عصام، 2001، ص 16.
⁴ عبد الباقي، زيدان، 1978، ص 45.
⁵ شريفة، بن غذفة، ص 18.

أما الإنسان الاقتصادي فهو: الإنسان الذي تحركه العوامل الاقتصادية وحدها، وتملي عليه سلوكه وفي نظر الاقتصاديين الوضعيين إن الإنسان لا ينظر إلى الاعتبارات الخلفية أو الأدبية، لذلك هو لا ينظر إلى ما يعود عليه وعلى مجتمعه بالفائدة.¹ وهذا مما لا يتفق مع أحكام وضوابط الشريعة الإسلامية التي وازنت بين مطالب الدنيا والآخرة وأن الإنسان مكلف بعمارة الأرض.

مفهوم الاقتصاد:

عرف الاقتصاد بعدة تعريفات أهمها انه النشاط البشري الذي يشمل إنتاج وتوزيع وتبادل واستهلاك السلع والخدمات.

الاقتصاد هو: دراسة سلوك إنسان في مجال العلاقة بين أهداف متعددة ووسائل متعددة ذات استعمالات متنوعة. فعلم الاقتصاد هو العلم الذي يبحث في تنظيم الموارد المحددة ذات الاستعمالات المختلفة على الأهداف والحاجات المتعددة، أي إن الاقتصاد هو علم الملائمة بين الوسائل والغايات. وهو علم من العلوم الاجتماعية الذي يدرس السلوك البشري والرفاهية كعلاقة بين المقاصد والأهداف التي لها استعمالات بديلة، وبين الموارد المتاحة المحدودة والنادرة.² وبناءً على ما تم ذكره سابقاً عرف الاقتصاد السلوكي: أنه الدراسة التي تعنى بتحليل القرارات الاقتصادية والمالية التي يتخذها كل من الأفراد والمؤسسات التي تقوم بوظائف اقتصادية بما في ذلك المستهلكون، المقترضون، المستثمرون عن طريق دراسة العوامل الاجتماعية والفكرية.³

ثانياً: نشأة الاقتصاد السلوكي

بدأت نشأت الاقتصاد السلوكي عندما لاحظ الباحثان دانيال كانمان [Daniel Kahneman](#) و أموس تفيرسكي [Amos Tversky](#) من خلال كتابة ورقة علمية

¹ محمود، علي عبد الحليم، التربية الاقتصادية الإسلامية، سلسلة مفردات التربية الإسلامية، القاهرة، دار التوزيع والنشر، ص52.

² ويكيبيديا، www.wikipedia.org

³ ويكيبيديا، www.wikipedia.org

تشرح طبيعة اتخاذ القرار لدى الأفراد والتي تأخذ بعين الاعتبار العوامل الإنسانية المؤثرة في اتخاذه، حيث تبين لهما أن الأفراد لا يتبعون دائماً "نظرية المنفعة المتوقعة" في الاقتصاد Expected Utility Theory، التي تفسر كيف يجب اتخاذ هذه القرارات بشكل عقلاني. وبدأ الاقتصاد السلوكي بالتطور سريعاً حيث أصدر العالم الاقتصادي ريتشارد ثالير كتاب بعنوان كتاب (Nudge) بين فيه أنه يمكن شرح مفهوم الـ Nudging بأنها تغييرات بسيطة وغير مكلفة في طرق عرض الخيارات التي تحفز تغيير سلوكيات الأفراد لاختيار الأنسب، ثم بعد ذلك قامت الحكومات بإنشاء العديد من الوحدات لتولي مهمة تصميم السياسات العامة والتأثير بها باستخدام مبادئ الاقتصاد السلوكي، ورصدت العديد من التقارير الدولية مثل تقرير منظمة الاقتصاد والتعاون والتنمية "OECD" والمفوضية الأوروبية تطوراً ملحوظاً في العديد من المجالات في استخدام السياسات السلوكية لتحسين حياة المواطنين¹. حيث برز علم الاقتصاد السلوكي بشكل واضح وأخذ حيزاً من الاهتمام والرعاية من قبل المختصين والمعنيين وذلك من خلال التركيز على تأثير العوامل السيكولوجية والاجتماعية والإدراكية والعاطفية على القرارات الاقتصادية للأفراد والمؤسسات ونتائج ذلك على الأسواق والإرباح وتخصيص الموارد. فالاقتصاد السلوكي يركز بالأساس على محدودية وعقلانية الأفراد الاقتصاديين. والنماذج السلوكية تضم رؤى متعددة من علم النفس والقانون والسوسيولوجي ونظرية الاقتصاد الجزئي. وبهذا فإن هذه النماذج تغطي نطاقاً واسعاً من المفاهيم والطرق والحقول. فالاقتصاد السلوكي أحياناً تتم مناقشته كبديل للاقتصاد الكلاسيكي الجديد، وهو يسعى لمعرفة الكيفية التي تُصنع بها قرارات السوق والآلية التي تقود الخيار العام.²

¹ تقرير حول استخدام القطاع الصحي لتطبيقات الاقتصاد السلوكي
<https://hawaz.com.sa/%D9%85%D9>
² أوجه الاختلاف بين الاقتصاد التقليدي والاقتصاد السلوكي
[://annabaa.org/arabic/views/6266](http://annabaa.org/arabic/views/6266)

وبناءً على ما سبق نلاحظ ارتباط السلوك باتخاذ القرارات وهذا يتنافى مع ما يقوم عليه علم الاقتصاد الذي يعتبر إن الإنسان يتخذ قراراته بطريقة حسابية عقلانية بهدف تحقيق أكبر قدر ممكن من المنفعة.

ثالثاً: قواعد السلوك الاقتصادي¹

نجح ريتشارد ثالر والحائز على جائزة نوبل في مجال الاقتصاد وذلك نظراً لإسهاماته في نظرية الاقتصاد السلوكي في إرساء العديد من الأعمدة العلمية والمفاهيم الجديدة، وهي تكامل الاقتصاد مع علم النفس، وأثر الوقف مع محدودية العقلانية، والعدالة ولعبة الديكتاتور مع التفضيلات الاجتماعية، والمخطط-الفاعل وانعدام ضبط النفس، وأخيراً وليس آخراً الوكزية وتحسين ضبط النفس، وكالاتي :

تكامل الاقتصاد مع علم النفس

استطاع ريتشارد ثالر إدراج الافتراضات الواقعية النفسية في مجال تحليل صنع القرار الاقتصادي. وذلك من خلال رصد عواقب محدودية العقلانية، والتفضيلات الاجتماعية وانعدام ضبط النفس.. كما تمكن من تبيان تأثير السمات الإنسانية بشكل منهجي، على كل من قرارات الفرد ونتائج السوق، على حد سواء.

أثر الوقف ومحدودية العقلانية

طور ثالر نظرية المحاسبة الذهنية في عملية صنع القرار المالي، مبيئاً لجوء الناس إلى صناعة القرار من خلال حسابات منفصلة في أذهانهم، مع تركيزهم على التأثير الضيق للقرار بدلاً من تقييمهم لتأثيره الكلي. بالإضافة، إلى توضيح أن الميل إلى تجنب المخاطر لدى الناس، هو سبب ارتفاع تقديرهم للأشياء في حوزتهم في مقابل نظيراتها غير المملوكة. هذه الظاهرة تسمى "أثر الوقف".

العدالة، لعبة الديكتاتور والتفضيلات الاجتماعية

بلغ وقع البحث النظري والتجريبي الذي قام به ثالر على مبدأ العدالة حدًا فاعلاً جدًا.. فقد نبه إلى قوة تأثير مخاوف المستهلكين بشأن هذا المبدأ، حيث أثبت أن

¹ موقع الشبكة العنكبوتية : annabaa.org/arabic/economicarticles

المستهلكين لهم قوة منع الشركات من رفع الأسعار في فترات ارتفاع الطلب على عكس الأمر في فترات ارتفاع التكاليف.

المخطط الفاعل وانعدام ضبط النفس

تمكن ثالر من تسليط الضوء على المشاهدات القديمة، التي ترى بصعوبة الحفاظ على استمرارية قرارات السنة الجديدة. فأنشأ نموذج المخطط-الفاعل كإطار عمل، في سبيل تحليل ماهية نقصان ضبط النفس لدى الشخص.

مصطلح الوكزية وتحسين ضبط النفس

صاغ ثالر هذا المصطلح (مشتق من الوكز، وهي حركة تنبيه لطيفة بالكوع). هذا المفهوم، يمكنه أن يساعد المرء على بلوغ درجة أعلى في ضبط النفس، سواء أكان في مجال التوفير لمرحلة التقاعد أو في سياقات أخرى مختلفة، على حد سواء.

رابعاً: التحيزات السلوكية¹

تقوم معظم النظريات الاقتصادية على أن الأفراد يتصرفون بطريقة عقلانية في عملية اتخاذ القرار، بينما السلوك الاقتصادي والممزوج بعلم النفس أثبت وجود تحيزات سلوكية تؤثر في عملية اتخاذ القرار الاستثماري حيث أن هذه التحيزات السلوكية لها القدرة على تفسير العديد من التشوهات والانحرافات في عملية اتخاذ القرار الاستثماري. يعبر مصطلح التحيز أو الانحراف في علم النفس إلى الاختلاف بين الطريقة التي يفترض بالإنسان أن يفكر بها كي يصل إلى أفضل النتائج الممكنة، وبين الطريقة التي يفكر بها في الواقع، وقد ينجم الانحراف في طريقة التفكير عن وجود خطأ في المعلومات المقدمة للإنسان راجع لوجود خطأ على مستوى الحواس، وهذا ما يعرف بالخطأ الإدراكي. أو قد يكون راجع الطريقة معالجة المعلومات وتبسيط عملية اتخاذ القرار. إن وجود التحيزات المؤثرة على التفكير العقلاني تكون وراء اتخاذ القرارات الاستثمارية الخاطئة المبنية على أساس مفاهيم ومعتقدات عقلية محددة مسبقاً. لذلك من الأهمية الأخذ بعين الاعتبار أنه لا يمكن فصل عملية اتخاذ

¹ الحموري، سيرين خالد، تأثير العوامل السلوكية في عوائد الأسهم، رسالة ماجستير، جامعة دمشق، 2016.

القرارات الاستثمارية عن التكوين السلوكي للأفراد، فقد بين (The Productivity Commission 2008)¹ إن عملية اتخاذ القرار الاستثماري لا بد إن تتضمن أمور سلوكية هي:

عوامل سلوكية تؤثر على عملية تكوين القرار الاستثماري.(المبالغة بردود الفعل، التمسك بدليل واحد فقط، التشاؤم،...).

الحدود العقلية بهدف تبسيط عملية اتخاذ القرار المعقد.

التضارب في الوقت بين التفكير في القرار الذي يجب اتخاذه وبين وقت اتخاذ القرار الفعلي. لذلك يجب التمييز بين ما هو مخطط وبين ما هو فعلي.

وبناءً عليه فهما حاول الاقتصادي إن يتجاهل علم النفس، لا يمكن أن يتجاهل الطبيعة البشرية، لذلك لا بد للاقتصادي أن يبني تصوره للمستثمر من خلال علم النفس ليحافظ على البقاء الاقتصادي، لأنه في حال لم يأخذ علم النفس في عين الاعتبار، سيكون الاقتصاد على أساس مثالي بعيد عن الواقع². وبناءً عليه لا بد من فهم دقيق جداً لنفسية المستثمر والتحيزات السلوكية التي قد يقع فيها والتي تؤثر على قراراته الاستثمارية.

فهل يوجد أثر للسلوك في اتخاذ القرارات³؟

أثبت علماء النفس من خلال العديد من الأبحاث إن هناك سلوكيات يتبعها البشر بشكل تلقائي والتي لا تنطبق عليها هذه النظرية. ويطلق على هذا المجال اسم علم الاقتصاد السلوكي، وهو يعرفنا بمجموعة من التحيزات الذهنية التي تؤثر على قراراتنا. لذلك فهم هذه التحيزات الذهنية أصبح مهم لنا كأفراد ومؤسسات. فعلى مستوى المؤسسات -سواء في ذلك الحكومات أو الشركات- يمكنها استغلال هذه

¹ www.pc.gov.au

² Clark.J.M.(1918),Economics and Moder psychology Political Economy,26,4.

³ القرطاس، عبد الرحمن، التأثيرات السلوكية على اتخاذ القرارات، موقع الشبكة العنكبوتية: www.alyaum.com

التحيزات لهندسة القرارات بطريقة تخدم المجتمعات المسؤولة عنها ومن أهم هذه التحيزات:

تأثير الإطار (Framing): وهي قابليتنا لفهم المعلومات بحسب شكل إعطائها. التحيز للوضع الراهن (Status Quo): وهو ما يدفع الناس للمحافظة على الوضع الحالي كما هو. ومن ذلك محافظة البعض على باقة الاتصالات التي سجلوا بها سابقاً حتى مع توفر خيارات جديدة أفضل وتعطي قيمة أعلى مقابل سعرها. تأثير التثبيت (Anchoring): وهو إعطاء وزن أكبر من المناسب لمعلومة متوافرة حتى إن كانت ليست ذات علاقة.

التحيز للموجود (Availability): تقدير الناس لاحتمالية شيء ما بناء على سهولة تذكر وقائع مماثلة.

مغالطة التكلفة الغارقة (Sunk Cost): وهي جزء من تحيزنا لإثبات صحة قراراتنا السابقة، حتى لو كانت خاسرة، فالحقيقة أن ما صرفناه في الماضي مما لا يمكن استرجاعه غير مؤثر، المهم هو المصاريف المستقبلية وإمكانية تحقيق أرباح منها، حيث تطلق التكلفة الغارقة على التكاليف التي تم صرفها في مشروع أو قرار معين ولا يمكن استعادتها. [

الاستدلال بالتمثيل (Representativeness): وهي تقدير احتمالية قرار أو توقع بناء على مشابهته لصورة ذهنية معينة.

المبحث الثاني : الاقتصاد السلوكي في المصارف الإسلامية

حتى نتمكن من بيان الاقتصاد السلوكي في المصارف الإسلامية لا بد من توضيح حقيقة التمويل في الاقتصاد الإسلامي

أولاً: حقيقة التمويل في المصارف الإسلامية¹

¹ نقلاً عن الحنيطي، هناك، بيع العينة والتورق، أطروحة دكتوراه، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، 2007.

التمويل لغة : مشتق من المال، يقال تموّلت واستمّمت كثر مالك. وموّلّه غيره . . . وموّلتّه بالضم أعطيته المال¹. وقال في المعجم الوسيط : مَوَّلَه قدم له ما يحتاج من المال، يقال مَوَّل فلاناً ومَوَّل العمل².

التمويل اصطلاحاً : أن يقوم الشخص بتقديم شيء ذي قيمة مالية لشخص آخر إما على سبيل التبرع أو على سبيل التعاون بين الطرفين من أجل استثماره بقصد الحصول على أرباح تقسم بينهما على نسبة يتم الاتفاق عليها مسبقاً وفق طبيعة عمل كل منهما ومدى مساهمته في رأس المال واتخاذ القرار الإداري والاستثماري³. ويطلق الاقتصاديون على عملية التمويل مصطلح الائتمان الذي يعني في أضيق نطاق وأبسط صورة تقديم طرف لطرف آخر مقداراً من المال الحاضر مقابل الحصول على قدر من المال غالباً ما يزيد عن الأول في المستقبل، أي أن الائتمان عبارة عن مبادلة قيمة حاضرة بقيمة آجلة (إن تم هذا في القروض أو فيما اتفق جنسه فهو ربا، وإن حصلت الزيادة نتيجة الأرباح الحاصلة من التجارة والأعيان المختلفة عن رأس المال فلا بأس في ذلك)⁴. فالتمويل المباح أو الإسلامي هو تقديم ثروة، عينية أو نقدية، بقصد الاسترباح من مالها إلى شخص آخر يديرها ويتصرف فيها لقاء عائد تبيحه الأحكام الشرعية⁵.

ينقسم التمويل إلى قسمين :⁶

تمويل مالي : Financial credit

¹ الفيروز آبادي، القاموس المحيط، مرجع سابق، ج4/ص 52 .

² المعجم الوسيط، مرجع سابق، ج2/ص 101 .

³ السرطاوي، فؤاد عبد الطيف، التمويل الإسلامي ودور القطاع الخاص، ط1، عمان، الأردن : دار المسيرة، 1420هـ، 1999، ص 97 .

⁴ المرجع السابق، ص 101 .

⁵ قحف، منذر، مفهوم التمويل في الاقتصاد الإسلامي، تحليل فقهي واقتصادي، ط1، جدة، المملكة العربية السعودية : المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، البنك الإسلامي للتنمية، 1412هـ، 1991، ص 12 .

⁶ المرجع السابق، ص 13، بتصرف .

وهو الذي يتضاءل فيه سلطة رب المال بحيث يترك القرار الإداري للطرف الآخر. كالمضاربة حيث يقوم رب المال بإختيار الطرف المدير الذي يقدم إدارته وخبرته ويقوم باتخاذ القرارات الاستثمارية والتجارية، أو يقوم باختيار الأصل الثابت الذي يتم استثماره بالإضافة إلى اختيار المدير كما في المزارعة والمساقاة. فالتمويل المالي يقوم على تعاون رأس المال والعمل في مشروع مثمر.

تمويل تجاري : commercial credit

وهو الذي يتوسع فيه سلطة رب المال بحيث يتمتع بكل صفات التاجر المعروفة، فرب المال يتخذ القرار الاستثماري كاملاً فالتمويل التجاري يقوم على البيع . ويستحق الربح بالمال أو بالعمل أو بالضمان أما استحقاقه بالمال فلأن الربح نماء ما يملك من مال، وأما استحقاقه بالعمل فالمال ينمو بالعمل عليه وأما استحقاقه بالضمان فهو تحمل المخاطر التي يمكن أن تقع¹ أما استحقاقه بالمال فلأن الربح يعد نماء للمال، وأما استحقاقه بالعمل في المال فلأنه يشبه الأجرة فهو بذلك جزاء العمل ونتاجه. وأما استحقاق الربح بالضمان فلقوله صلى الله عليه وسلم : "الخراج بالضمان"² أي مستحق بسببه فإذا صار المال مضموناً على أي شخص بسبب شرائه وامتلاكه مثلاً أو بسبب من الأسباب التي توجب ضمانه فإن الربح في هذه الحالة يصير إلى ذلك الشخص لضمانه إياه، لأنه خراج المال والعائد منه. والخراج هو الدخل والمنفعة أي أن المشتري مثلاً يمتلك الخراج الحاصل من المبيع بضمانه الأصل الذي هو سبب ذلك الخراج . ومصطلح الضمان الشرعي يختلف عن مفهوم الضمان المصرفي حيث أن الأخير يعني ضمان رد قيمة القرض إلى المقرض³.

¹ المرجع السابق، ص 35 .

² أخرجه : سنن النسائي : كتاب البيوع، باب الخراج بالضمان مع شرح السيوطي، ج7/ ص 254، سنن أبي داود، كتاب البيوع، باب (72) رقم (3508)، ج3/ ص 284، سنن الترمذي، كتاب البيوع، باب (53)، وقال : حسن صحيح غريب.

³ أنظر : الزحيلي، وهبة، الفقه الإسلامي وأدلته، ط2، بيروت، لبنان : دار الفكر، 1407هـ، 1987، ج4/ ص 816، العيادي، أحمد، محاضرات في مادة العمليات المصرفية الإسلامية، لطلبة الماجستير، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، 2004.

تختلف صيغ التمويل المباح باختلاف درجة السلطة التي يتمتع بها الطرف المتصرف بالمال والحقوق والالتزامات المترتبة عليها. فبعض صيغ التمويل المباح تتضمن إلقاء عبء اتخاذ القرار الاستثماري على الطرف العامل وحده وحصص دور المالك بأن يضع ما يملكه من نقود تحت تصرف الطرف الآخر دون أن يكون له الحق بالتدخل في قرارات الإدارة والاستثمار كالمضاربة وبعض الصيغ الأخرى يقوم فيها المالك بتحديد نوع السلعة وامتلاكها وتحضيرها طبقاً للمواصفات المطلوبة من قبل الطرف الآخر ويتحمل ما ينشأ عن ذلك من التزامات ومسئوليات مرتبطة بتملكه لها كالإجارة والبيع بالتقسيط مثلاً¹.

إن دور المؤسسات والمصارف الإسلامية هو الوسيط فيما بين المدخرين والمستثمرين، وذلك عن طريق جذب رؤوس الأموال وتشغيلها في المجالات الاستثمارية التي تؤدي إلى دفع عجلة الاقتصاد وتحقيق الرفاه الاقتصادي.

أهم الفروق الرئيسية ما بين التمويل المالي في الإسلام والتمويل الربوي ما يلي² :
يستمر ملك المال في التمويل الإسلامي لملكه بينما تتحول ملكية المال المقرض إلى المقرض في التمويل الربوي.

يتحمل رب المال في التمويل الإسلامي الخسارة حالة عدم وجود تقصير أو إهمال من العامل بينما لا يتحمل الممول في التمويل الربوي أية خسارة، أي أن المستفيد ضامن لما في يده.

يشارك الطرفان في الربح قل أو كثر حسب اتفاقهما (وفق النسبة المتفق عليها) في التمويل الإسلامي، فكلما زادت الأرباح زادت معها حصة كل واحد من العاقدين بينما في التمويل الربوي لا علاقة للمول بالربح والخسارة ولا ترتبط الزيادة التي يحصل عليها الممول بالنتيجة الربحية للمشروع ولا بحصة المستفيد من التمويل، وقد لا تقف الفائدة على نسبة معينة بل تختلف في العقد الواحد بين شهر وآخر.

¹ قحف، مفهوم التمويل في الاقتصاد الإسلامي، مرجع سابق، ص 12، بتصرف .
² أنظر : قحف، مفهوم التمويل في الاقتصاد الإسلامي، مرجع سابق، ص 52، السرطاوي، التمويل الإسلامي، مرجع سابق، 99-100، بتصرف .

ينحصر التمويل الإسلامي بالأعمال الاستثمارية المتوقع ربحها، بينما يمكن تمويل أي نوع من الاستعمالات في التمويل الربوي .

لا بد في التمويل الإسلامي من أن يكون للعمل تأثير في إنماء المال الممول، بينما لا يشترط ذلك في التمويل الربوي حتى إنه ينطبق على الدين في الذمة، وهو لا ينمو وحده ولا بالعمل.

يساعد التمويل الإسلامي على توسيع قاعدة المشاركة في ملكية المشاريع بحيث تتاح الفرصة لعدد غير قليل من صغار الممولين الاشتراك في أسهم الشركات والقطاعات الإنتاجية المختلفة بينما التمويل الربوي يؤدي إلى تضيق قاعدة المشاركة وحصص ملكية المشاريع بفئة قليلة من أصحاب رؤوس الأموال.

يمكن أن يكون التمويل في الإسلام بالنقود أو بالأصول الثابتة أو بالأصول المتداولة، بينما العادة أن التمويل الربوي هو بالنقود فقط على أنه إذا حصرنا المقارنة بالمضاربة فإنها يشترط لها النقود في الغالب، فتصبح مشابهة في هذا التمويل الربوي.

أما نقاط التشابه بين التمويل المالي الإسلامي والتمويل الربوي فهي ما يلي :
في التمويل الإسلامي يتم تقييد المستفيد من التمويل بنوع الاستثمار الذي يريده رب المال . وذلك إما بتملك الأصول الثابتة أو اشتراط نوع الاستثمار في العقد . كما يتم التقييد في العقد في التمويل الربوي .

قصد الاسترباح : ففي كل من التمويل الإسلامي والتمويل الربوي تنحصر رغبته صاحب المال بالاسترباح بماله عن طريق الغير .

حصر القرار الاستثماري بالمستحدث، وهو الطرف العامل في التمويل الإسلامي والمستفيد من القرض في التمويل الربوي .

وبناء على ما سبق ذكره يتبين للباحثة أن حقيقة التمويل في الاقتصاد الإسلامي تقوم على المشاركة والتعاون وتداول جميع الأموال بين فئات المجتمع كله وعدم انحصار الثروة في أيدي فئة معينة دون أخرى . فالاستثمار أساس عمل البنوك

الإسلامية كأساس قيام المصارف الإسلامية ومبرر وجودها وسند مشروعيتها أنها تجمع مدخرات المسلمين وتوجهها للاستثمار بصيغ استثمار شرعية مساهمة في خطة التنمية الشاملة وليس تقديم التمويل ومنح الائتمان الذي يتمثل في توفير سيولة نقدية للمتعاملين معها، فطبيعة عمل المصارف الإسلامية أنها تستثمر مواردها من حقوق المساهمين والودائع استثماراً مباشراً وليست وسيطاً مالياً يوفر السيولة للمتعاملين، وهي تقوم بالاستثمار في إنتاج السلع والخدمات. وهناك مخاطرة في التمويل الإسلامي يتحملها كلا الطرفين الممول والمستثمر. مما يؤدي إلى زيادة الرفاه الاقتصادي وإلى الوصول إلى الاكتفاء الذاتي .

"إن التمويل في الاقتصاد الإسلامي خادم للنشاط الاقتصادي والمبادلات المالية النافعة، وليس العكس كما هو الحال في الاقتصاد الربوي. فجميع العقود المشروعة التي تسمح بالتمويل هي عقود مبادلات اقتصادية، لأنه لا فائدة من التمويل إلا من خلال إيجاد قيمة اقتصادية نافعة. فالمقترض إنما يمكنه السداد من خلال ما يسهم به في الناتج المحلي، والدخل المتحقق من ذلك هو الذي يوفر له المال اللازم للوفاء بالدين"¹. فالتمويل الإسلامي يعمل على التخفيف من الديون، من خلال ربطها بالنشاط الاقتصادي، لذلك كانت أبطأ نمواً وأقل انتشاراً في الاقتصاد الإسلامي .

ثانياً: مفهوم السلوك الاقتصادي من منظور إسلامي

السلوك الاقتصادي للفرد المسلم²: هو مجموعة القواعد الخلقية التي تُحدِّد السلوك الإنساني وتُنظِّمه يحتذيها الإنسان فكراً وسلوكاً في مواجهة المشكلات الاقتصادية، والمواقف الخلقية المختلفة بما يتفق وطبيعة الآداب والقيم الإسلامية. ويتضمن هذا المعنى المعالم الأساسية للسلوك الإسلامي وهي:

¹ السويلم، سامي بن إبراهيم، التورق . . . والتورق المنظم دراسة تأصيلية" مقدم لمجمع الفقه الإسلامي في دورته السابعة عشرة المنعقدة بمكة المكرمة في 19 جمادى الثانية 1424هـ-13 أغسطس 2003، ص6، بتصرف .

² الشيخ، بوعزيزة، السلوك الاقتصادي من منظور إسلامي، مجلة الاقتصاد العالمية.

التركيزُ على الإنسان فهو مناطُ السلوك؛ فإذا صلَح الفردُ صلَحَتِ الأسرةُ والمجتمعُ والأمةُ، ويُصبح قوَّةً فعَّالةً قائدةً ورائدةً ومقدمةً في الحياة الاقتصادية. شموليةُ السلوكِ الإنساني لِتُغطِّي جوانبَ تكوينِ الشخصية الإسلامية كَافَّةً (عَقَدِيًّا، وَخُلُقِيًّا، وَنَفْسِيًّا، وَفِكْرِيًّا، وَاجْتِمَاعِيًّا، وَسِيَاسِيًّا، واقتصاديًّا..). ونحو ذلك. ارتباطُ عمليةِ السلوكِ بمقاصِدِ وأحكامِ ومبادئِ الشريعة الإسلامية؛ لتحقيقِ الغاياتِ من خُلُقِ الإنسان وهي عبادةُ الله، وتطبيقُ شريعته في هذه الحياة الدنيا. المُعاصرةُ في استخدامِ سُبُلِ ووسائلِ وأدواتِ السلوكِ الحَسَنِ متى كانت لا تتعارضُ مع أحكامِ ومبادئِ الشريعة الإسلامية.

ثالثاً: السلوكيات الاقتصادية وتطورها وأهميتها في الحياة المعاصرة من منظور إسلامي

ترتكز سلوكيات العمل في الإسلام على عنصرين أساسيين هما: الأمانة، والقوة. أدى اتساع الجرائم والفساد الإداري خاصة جرائم الاختلاس واستغلال النفوذ التي يشهدها العالم اليوم في الشركات إلى الاهتمام بسلوكيات العمل حيث أصبحت، السلوكيات تشكل جزءاً رئيسياً من صناعة النمو في الشركات، وأصبحت الحاجة لدى الشركات ملحة إلى وجود معايير وسلوكيات عمل أكثر رُقِيًّا، وضرورة تحديد علاقتها بالعمالين والعملاء والشركات والجمهور، أن فصل العمل عن السلوكيات أمر غير ممكن وغير مفضل، فالسلوكيات ليست أمراً اختياريًّا، وقرارات وسلوكيات العمل عبارة عن : أعمال أخلاقية لأنها تؤثر على حياة ورفاهية الآخرين. حيث أن تجاهل دور السلوكيات في العمل يعني إنكاراً أن هناك طرق صحيحة وأخرى خاطئة لمزاولة العمل.

إن الحاجة إلى تطبيق كل من السلوكيات والعمل بطريقة صحيحة لا تتوافق مع الرأي الشائع الذي يتبناه رجال الأعمال من أن: "العمل عمل Business Business" ومع رأي "ميلتون فرايدمان" بأن الأخلاقيات لا دخل لها بمفهوم "العمل عمل

Business Business¹ حيث يرى ميلتون فرايدمان الحائز على جائزة نوبل في الاقتصاد في كتابه الصادر في عام 1963 أن الدوافع الاقتصادية هي أساس المشروع الخاص وأن وظيفته الأساسية هي تعظيم الربح لصالح حملة الأسهم، أما المسؤولية السلوكية والاجتماعية فإنها ترتبط بالدوافع غير الاقتصادية وليست من طبيعة المشروع الخاص. وهذا غير الاقتصادية وليست من طبيعة المشروع الخاص. وهذا ما جاء به آدم سميث في كتابه ثروة الأمم عام 1776 والذي بين به أن الشركة لها هدف رئيسي هو أن تبقى كمنشأة للثروة لتنتج السلع المادية وتجاها إلى السوق وتعظم الربح وأن مسؤولية الأفراد والدولة هو خلق الثروة وبعد مرور قرون على أفكار سميث، وفي ظل الأزمات الهائلة التي عصفت بعدد من الشركات كان معظم أسبابها لا أخلاقية بدأ يظهر دعاه جدد ووسائل لجعل السلوكيات عنصراً حاكماً للنمو والتدقيق في اختيار المدراء، وبدء أن البعد عن القيم السلوكية أمر لا يثبت طويلاً لأنه مضاد للفطرة، ومعارض للعلم، مخالف للعقل، ويتجاوز كل القيم الأساسية التي تشكل على أساسها الإنسان.²

لذلك أصبحت سلوكيات العمل اهتماماً بالغاً وكبيراً عند الكثير من الشركات، ولقد راعى الإسلام وأهتم بسلوكيات العمل، حيث سلوكيات العمل في الإسلام مرتبطة ارتباطاً أساسياً وعضوياً ومنطقياً بالعمل المدني والدنيوي اليومي بدأ بالتعامل اليومي مع الآخرين، وإجادة العمل الوظيفي، وممارسة الأخلاق الإنسانية السوية، وانتهاء بالتمسك بالقوانين خلال الممارسة الاجتماعية المدنية اليومية في المجتمع الإنساني المدني.³

ترتكز سلوكيات العمل في الإسلام على عنصرين أساسيين هما:

¹ Grace, d.and cohen,S.Business Ethics: AUStrian problems and Cases. Oxford,New York. Oxford University. Press.

² اتحاد شركات الاستثمار/الكويت، دور القيم وأخلاقيات الأعمال في التجارب العالمية في ظل مفاهيم الإدارة الرشيدة، 2014، الموقع الإلكتروني www.unioninvest.org تاريخ الولوج 2015/2/22

³ السكارنة، بلال خلف، أخلاقيات العمل، عمان، الأردن، دار المسيرة، ط1، 2009، ص 10.

الأمانة: يعتبر مفهوم الأمانة في الإسلام شامل ومتعدد الجوانب، من حيث أمانة المال والجهد والوقت والفكر والسلوك¹، فالأمانة من كمال الإيمان وحسن الإسلام، وعليها يقوم أمر السموات والأرض، وبالأمانة يحفظ الدين والأعراض والأموال والأجسام، والعلوم، والولاية، والقضاء والكتابة. وهي من أعظم الصفات الخلقية التي وصف الله بها عباده المؤمنين بقوله عز وجل " وَالَّذِينَ هُمْ لِأَمَانَاتِهِمْ وَعَهْدِهِمْ رَاعُونَ"². لذلك فإن الأمانة لا تتحقق إلا بخشية الله، وإدراك المسؤولية عند تولي الوظيفة العامة، ولا يكتفي المسؤول عند اختياره للعاملين بميكانيكية التعيين والاختيار فقط وإنما يستوجب الأمر بذل العناية والحرص ولو أدى ذلك إلى إغضاب الآخرين³. القوة: وتعني الكفاءة في الأداء والإتقان في العمل، ولقد ربطت القوة بالقدرة، ومن الإتقان أن يكون الشخص متخصصاً في عمله، وما يرى في الوقت الحاضر من الاهتمام بأساليب الجودة ودوائرها الكلية، هو تطبيق عملي لما دعا إليه الإسلام من ضرورة الإتقان في العمل⁴ قال تعالى: " وَأذْكُرْ عَبْدَنَا دَاوُودَ ذَا الْأَيْدِ إِنَّهُ أَوَّابٌ"⁵. وفسرت الأيد في الآية أنها القوة والإتقان في العمل⁶.

الإيجابيات والسلبيات لسلوكيات العمل

سلوكيات العمل الإيجابية:

تتلخص أهم سلوكيات العمل الإيجابية بما يلي:

1- تأدية الواجبات الوظيفية:

1 أحمد، فؤاد عبد المنعم، أخلاقيات أنظمة العمل في الإسلام مع بيان التطبيق في المملكة العربية السعودية، الرياض، شبكة الألوكية www.alaukah.net ص 6.

2 المؤمنون، آية 18.

3 أحمد، فؤاد عبد المنعم، أخلاقيات أنظمة العمل في الإسلام مع بيان التطبيق في المملكة العربية السعودية، الرياض، شبكة الألوكية www.alaukah.net ص 7.

4 صورية، بوطرفة، أخلاقيات العمل من منظور الفكر الاقتصادي الإسلامي، الملتقى الدولي للاقتصاد الإسلامي الواقع ورهانات المستقبل، جامعة غرداية، الجزائر، 2011.

5 ص، آية 17.

6 الحافظ، المنذري، مختصر صحيح مسلم، تحقيق محمد ناصر الألباني، المكتب الإسلامي، بيروت، 1977.

من القيم السلوكية المهمة في مجال العمل والإنتاج إحسان العمل وإتقانه، ذلك أن الإسلام يَحْضُّ على إتقان العمل وزيادة الإنتاج، فليس المطلوب في الشريعة الإسلامية مجرد القيام بالعمل، بل لا بد من الإحسان والإجادة فيه وأدائه بمهارة وإحكام¹؛ تصديقاً لقول النبي صلى الله عليه وسلم: "إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى يُحِبُّ إِذَا عَمَلَ أَحَدُكُمْ عَمَلًا أَنْ يُتَّقِنَهُ"². إن البطء في العمل يهدد وقت المؤسسة كما يهدر وقت المتعامل الأول والمتعاملين الذين يلونه، وخسارة الوقت تعني انقضاء جزء من العمر وهذا لا يعوض أبداً.³

2- مراعاة الواجبات المسلكية الإيجابية

وهي التحلي بالصبر والأناة والحلم والتسامح والبشاشة، ويعني السمعة الطيبة والذكر الحسن. واحترام الآخرين حيث يعتبر جزء من احترام الذات، فمن واجب الموظف استشعار الأخوة مع زملائه، والتعامل معهم على هذا الأساس، بما يقتضيه ذلك من النصيحة والمودة والحلم.⁴

3- إطاعة الأوامر الرئاسية

فرض الإسلام طاعة ولي الأمر فقال سبحانه وتعالى: "يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ"⁵ والطاعة هي أولى درجات الاحترام، وإن لم يقتصر الاحترام على الطاعة وحدها، وإنما يشمل الالتزام والانضباط والانتظام، ويجب على الموظف الالتزام بالتعليمات الخطية والشفوية على جميع المستويات⁶. بما لا يخالف الشرع، وبما هو مقبول ديانة وقانوناً وعرفاً.⁷

¹ القوسي، مفرح سليمان، أخلاق العمل في الإسلام، مجلة الدعية، العدد 44.

² رواه البيهقي، أحمد بن الحسين، في شعب الإيمان برقم (5312)، وصححه الألباني في "سلسلة الأحاديث الصحيحة" برقم (1113)، ج3، ص 106.

³ القطان، محمد أمين، أخلاقيات العمل المصرفي الإسلامي الموثيق والأخلاقيات، المؤتمر الرابع للهيئات الشرعية للمؤسسات المالية الإسلامية، البحرين، 2004.

⁴ القطان، أخلاقيات العمل المصرفي الإسلامي الموثيق والأخلاقيات، مرجع سابق، ص 29.

⁵ النساء، آية 59.

⁶ المرجع السابق، ص 26.

⁷ صورية، أخلاقيات العمل من منظور الفكر الاقتصادي الإسلامي، مرجع سابق.

ب_سلوكيات العمل السلبية :

هي امتناع الموظف عن القيام بالأعمال المحظورة وإساءة استعمال السلطة واستغلال نفوذها وإفشاء الأسرار الوظيفية .¹

أكل أموال الناس بالباطل

كل شيء حصل عليه الإنسان بشكل غير شرعي فهو من أكل أموال الناس بالباطل. قال تعالى: " وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ وَتُدُلُّوهُا إِلَى الْحُكَّامِ لِتَأْكُلُوا فَرِيقًا مِّنْ أَمْوَالِ النَّاسِ بِالْإِثْمِ وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ " .²

إساءة استعمال السلطة الوظيفية واستغلال نفوذ الوظيفة ويقصد بها تحقيق مصالحه الخاصة من خلال سلطة وظيفته العامة ويعرف بالانحراف في استعمال السلطة ولاستخدام الوظيفة لتحقيق منفعة مادية له ولذويه على حساب المصلحة العامة .³ إفشاء الأسرار.

يحرم كل مكلفاً إفشاء الإسرار، ومن فشي سر بعد ائتمانه عليه فهو خائن للأمانة، وإفشاء الأسرار دليل على لؤم الطبع وفساد المروءة وعلى قلة الصبر وضيق الصدر .⁴

الغش والخداع والتضليل : التعامل بالغش دليل على دناءة النفس وخبثها، والبعد عن الله، وحرمان البركة من المال والعمر، فالموظف يجب عليه أن ينصح في وظيفته وأن يؤديها على الوجه المطلوب شرعاً دون غش ولا خداع، ودون تأخير لأعمال الناس ومصالحهم⁵ وقد تبرأ الرسول صلى الله عليه وسلم من الغاش فقال : "من عَشَّنَا

¹ أحمد، أخلاقيات أنظمة العمل في الإسلام مع بيان التطبيق في المملكة العربية السعودية، مرجع سابق.

² البقرة، آية 188.

³ المرجع السابق.

⁴ المحمادي، أخلاقيات العمل في التشريع الإسلامي في ظل المتغيرات المعاصرة، ص 15.

⁵ المرجع السابق، ص 16.

فليس منا¹. الغش: الموظف العام في الإسلام مؤتمن على وظيفته، وما ينتج من واجبات ومسؤوليات².

وتتجسّد أهميّة السلوكيات الاقتصادية الإسلامية عموماً فيما يلي:³
 المحافظة على العلاقات الاجتماعية: إنّ المجتمع الذي تسود فيه العدالة، وتنتشر فيه المشاريع؛ التي تُلبّي طموحاته، وتسدّ احتياجاته، وتُراعي مصالحه، سيكون - بلا شكّ - مجتمعاً مترابطاً، لاجمّال فيه للجهد والحسد، وهذا دور من أدوار مؤسسات التمويل الإسلامية؛ فهي بمحافظتها على المعايير الأخلاقية العالية - في تنفيذ المشاريع، وتوزيع أماكن التمويل، والمساهمة الفاعلة في التنمية - تُسهم في رتق النسيج الاجتماعي، وإشاعة المحبّة والتعاون بين أفراد المجتمع.
 نجاح الأعمال: هي تلك الأعمال التي تُحافظ على المعايير الأخلاقية، وهي الأعمال التي فيها: الصدق، والوفاء، وأداء الحقوق.

المحافظة على ثروة الأمة وسلامة الاقتصاد: إنّ المحافظة على المعايير السلوكية في مؤسسات التمويل الإسلامية، تُساهم في المحافظة على ثروة الأمة، وسلامة الاقتصاد؛ لأنّ المصرف الإسلامي؛ يُشارك العمّال في نشاطهم الإنتاجي؛ فيجند خبرته الفنيّة، في البحث عن أفضل السبل في مجال الإنتاج، ويحدث التعاون بين رأس المال وخبرة العمل؛ ممّا يُسهم في تنمية الاقتصاد القوميّ.

تقليل المخاطر: هُنالك من الصيغ ما تكون الضمانات فيه ضعيفة، ودرجة المخاطر عالية؛ - كالمشاركة، والمضاربة، والسلم - مثلاً؛ - فلذلك لا بُدّ من وجود درجات عالية من المعايير الأخلاقية؛ التي تُلزّم أطراف المعاملة بدرجات عالية من الشفافية، والوفاء، وكلّما كانت المعايير الأخلاقية عالية قلّت المخاطر؛ لأنّ المشارك، أو

¹ رواه مسلم (101/6475)، قال الترمذي: حديث حسن صحيح ((1/247)، الحاكم قال: صحيح على شرط مسلم (9/218)، البيهقي (5/320).

² صورية، أخلاقيات العمل من منظور الفكر الاقتصادي الإسلامي، مرجع سابق.

³ الشيخ، بو عزيز، السلوك الاقتصادي من منظور إسلامي، مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية.

المضارب، تكونُ يدهُ يدُ أمانٍ، وهُنَا نحتاجُ بشدَّةٍ لهذه المعايير الأخلاقية؛ حتى نحافظُ على هذه العلاقة، لِنستمرَّ ونؤتيَ أكلها بإذن ربِّها.

رابعاً: الأسس والقواعد للسلوكيات الاقتصادية في المصارف الإسلامية

تشير الأدبيات الاقتصادية عن سلوكية العمل إلى أن السلوكيات أمر هام ونافع للعمل في الأمد البعيد على أقل تقدير إن لم تكن هامة ونافعة على المدى القريب، وغالباً ما يكون السلوك هو الأساس الذي يتوقف عليه نجاح وتطور المؤسسات على الأمد البعيد، وتلعب الثقة دوراً هاماً وحيوياً في العمل. فنظراً لعدم إمكانية النص على جميع المواقف والأمر المستجدة أثناء تنفيذ العقود، يبرز دور الثقة على اعتبار أنها عنصر هاماً وحيوياً في العمل. فنظراً لعدم إمكانية النص على جميع المواقف والأمر المستجدة أثناء تنفيذ العقود، يبرز دور الثقة على اعتبار أنها عنصر هام في علاقات العمل الفعالة والممارسات السليمة للشركة، فعلى الشركات أن تحقق هدفها المتمثل في تعظيم الربح من خلال الالتزام بالطرق الأخلاقية لذلك يجب أن ترتبط أخلاقيات العمل بالأهداف، وتصبح مهمة الأخلاقيات في العمل وسيلة من وسائل تنفيذ تلك الأهداف.¹

أن الصدق والأمانة هما أساس عمل المصارف الإسلامية، فيد المصرف بصفته مضارباً بأموال أصحاب حسابات الاستثمار يد أمانة بالتعبير الفقهي ويد عملاء المضاربات والمشاركات على أموال المصرف يد أمانة، والأمين على الأموال يقبل قوله شرعاً فيما يخبر به عن تصرفاته في المال طالما لم يثبت صاحب المال تقصيره أو تعديه.² عن المبادئ الأساسية التي تقوم عليها المعاملات المالية الإسلامية تقتضي المشاركة في الأرباح والخسائر، وعدم الربح دون تحمل مخاطر

¹ دور القيم وأخلاقيات الأعمال في التجارب العالمية، ص 13.
² بن عمارة، نوال، إدارة المخاطر في مصارف المشاركة، ملتقى الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، 2009.

الاستثمار. وعدم استغلال حاجات الآخرين، وعدم الاحتكار¹. إن من أهم المبادئ الأساسية لسلوكيات في العمل المصرفي الإسلامي ما يلي :² أن يأتي اختيار العاملين بلا محاباة ولا أثرة.

من الوسائل المهمة في الوقاية من اختيار غير الأكفاء أو فاقد الخصال الحميدة: فاعلية اختيار العاملين، نظراً لأن حسن الاختيار هو إحدى الوسائل التي تقلل من فرص الانحراف في المستقبل، ومن حسنت بدايته حسنت نهايته فقد كان صلى الله عليه وسلم يحرص على تولية القادرين من المسلمين، فقد أمر على الجيش أسامة بن زيد رضي الله عنهما وكان عمره لا يتجاوز العشرين سنة، كما رد أبا ذر رضي الله عنه عن الإمارة عندما طلبها، وعلل ذلك بأنه ضعيف وغير قادر عليها. العمل على اختيار العاملين من أهل التجارب والإتقان وذوي الرجاحة في العقل والرأي.

قيام العاملين بالنصح والإرشاد وحب المساعدة للآخرين.
أن يتصف العاملين بالأمانة والسرية خصوصاً بالأمر المالية.
قدرة العاملين على التآلف والمودة مع الآخرين.
أن يشدد كل عامل لسانه عن قول الكذب والزور.
حرص كل عامل على تطوير معارفه وجودة إنتاجه وإتقان العمل.
الالتزام بأحكام وضوابط الشريعة الإسلامية في المعاملات والبعد عن الشبهات.
أن يتحلى كل عامل بالسلوك الاقتصادي من الاكتساب الطيب والقصد في الإنفاق والادخار ليوم فقره وحاجته.
الاستمرارية بالولاء والانتماء للعمل الذي يقوم به.

وبناءً على ما تم ذكره يتبين أن سلوكيات العمل المصرفي الإسلامي قائمة على التقوى والعمل الصالح والذي بدوره يؤدي إلى الالتزام المباشر بالأخلاقيات الحميدة.

¹ القرعاني، ضرورة تعزيز القيم الأخلاقية في التمويل الإسلامي، مرجع سابق، 2013.
² البعلبي، عبد الحميد محمود، أخلاقيات العمل المصرفي الإسلامي، المؤتمر الرابع للهيئات الشرعية للمؤسسات المالية الإسلامية، البحرين، 2004.

خامساً: سلوكيات الموظف في المصارف الإسلامية

الأصل أن يتحلى المسلم بالسلوك الكريم ويبتعد عن السلوكيات السيئة سواء كان عاملاً أو غير عامل، لذلك فإن هناك سلوكيات خاصة تلزم الإنسان بحسب مهنته ودوره في الحياة، وبالتالي فإن هناك سلوكيات للعمل تقتضي التركيز على سلوك معين بحسب العمل أو المهنة. لذلك فإن العمل في المصارف الإسلامية يقتضي أن يوضع للعامل سلوكيات تحكمه وتضبط مسيرته، سواء كان العامل يعمل عملاً ميدانياً أو مكتبياً أو إدارياً حتى يستطيع كل عامل أن يقوم بعمله على أمثل وجه وأحسن طريق، مراعيًا بذلك ربط السلوك بمبدأ الثواب والعقاب الأخرى، حتى لا تتحول سلوكيات العمل إلى مجرد تصرفات منفعية.¹

وعليه يجب أن يتصف العامل في المصارف الإسلامية بالسلوكيات الآتية:²

التبسم بوجه العميل والاستماع له بأهمية

استقبل العميل وأعطه الوقت الكافي للحديث، وأنصت إليه جيداً، وخاطبه بما يفهم ويستوعب، روت عائشة رضي الله عنها قالت: "كَانَ كَلَامُ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَلَاماً فَضِلاً يَقْهَمُهُ كُلُّ مَنْ يَسْمَعُهُ"³. فالعامل يستطيع أن يملك قلوب العملاء، وذلك عن طريق الصفات الحميدة التي يتحلى بها فكتثير من العملاء يترددون على مصرف بعينه بسبب موظف معين وينفرون من مصرف آخر بسبب موظف فعلى الموظف أن يسعى دائماً لكسب قلوب الآخرين وكسب ودهم وما يعكسه على حسن علاقة المتعامل بالموظف وبالمصرف معاً، ومقابلة إساءاتهم بالحلم وسعة الصدر، فالهدف من سماع ومخاطبة العميل، تهيئته للمعاملة حسب الوجه الشرعي السليم

¹ الغامدي، سعيد بن ناصر، أخلاقيات العمل (ضرورة تنموية ومصلحة شرعية)، رابطة العالم الإسلامي، مكة المكرمة، الإدارة العامة للثقافة والنشر، 2010، بتصرف.

² أنظر: القطان، محمد أمين، أخلاقيات العمل المصرفي الإسلامي الموثيق والأخلاقيات، المؤتمر الرابع للهيئات الشرعية للمؤسسات المالية الإسلامية، البحرين، 2004، سعيد بن ناصر، أخلاقيات العمل (ضرورة تنموية ومصلحة شرعية)، رابطة العالم الإسلامي، مكة المكرمة، الإدارة العامة للثقافة والنشر، 2010، بتصرف.

³ رواه أبو داود (4839)، وحسنه الألباني، المقدسي، محمد بن مفلح بن محمد، الآداب الشرعية والمنح المرعية، عالم الكتب، دت، د.ط.

وتلبية ما يحتاجه، والإجابة على استفساراته. وإعطائه الكلمة الطيبة وعدم العبوس في وجهه بإعطائه الإجابة وأنت مبتسماً بشوشاً، فالتبسم الصادق صفة تعطي الراحة والسعادة لفاعلها ومستقبلها قال الرسول صلى الله عليه وسلم: "تَبَسُّمُكَ فِي وَجْهِ أَخِيكَ صَدَقَةٌ" ¹.

الرحمة بالعميل

يجب على الموظف أن يتسم بالرحمة الإنسانية، فأساس عمله يكون مرضاة الله وليس رضا الناس، حيث ستواجه الموظف في عمله اليومي الكثير من المواقف التي تستلزم الرحمة بمن حولك وهذا يريح العميل والموظف نفسياً، ويشجع التعامل مع المصرف الذي يتميز موظفيه بهذا الطبع، فعلى الموظف أن يتحلى بالصبر، ويحتسب ذلك عند الله، فقد يتعرض الموظف إلى إساءة من العميل، فالموظف يتعامل مع مختلف فئات المجتمع، فربما يتعرض إلى بعض التصرفات السيئة، مما يدفعه إلى التلفظ بما لا يناسب عمله، لذلك عليه التحلي بالصبر، فتكون العلاقة بين العملاء والعاملين والمدراء مريحة، فيها التيسير والبركة، مع وجود ضوابط وأحكام لحفظ الأمانات والعهود.

المحافظة على سرية العميل

فالعميل أودع وديعته لدى المصرف أو قام بمعاملة معينة سواء طلب تمويل أو خدمة مصرفية معينة لا يريد أن يعلم بها أحد، فهو يفترض السرية التامة في المصرف، فيجب على الموظف أن يكون أهلاً لحفظ سر معاملة العميل، فالسر يتعلق باسمه وطبيعة المعاملة التي قام بها هذا من جانب ومن جانب آخر أحوال العميل من غنى أو فقر أو عسر مالي أو إطلاع على أحواله المالية، فلا يجب على الموظف أن يتدخل في أحوال العملاء، ويبحث في ملفاتهم ويتدخل في شؤونهم المصرفية، فيجب على الموظف أن يكون كئوماً للأسرار فكثير من العملاء يكتُمون أمورهم المالية ولا يفضلون إطلاع الغير عليها. مما يؤدي إلى زرع الثقة وتبادلها بين

¹ رواه الترمذي رقم (1956) وابن حبان (2/287) وصححه الألباني في صحيح سنن الترمذي، وشعيب الأرنؤوط في تحقيق صحيح ابن حبان (2/287).

كافة المتعاملين والعاملين في المصارف الإسلامية، وبالتالي السمو في التعامل وضد لذوي النوايا السيئة.

العدل في معاملة العملاء

الموظف في المصرف يتعامل مع عدة فئات من المجتمع الفقير، الغني، العالم، الجاهل، فيجب على الموظف أن لا يفرق بين العملاء، بل هو مسئول أمام الله أن يحترم جميع العملاء دون تقصير أو إهمال ولا يمكن أن ينجح بعمله إلا إذا تلقى جميع العملاء المعاملة الحسنة العادلة دون تمييز أو تقصير.

الاهتمام بالمظهر

حسن مظهر الموظف ينعكس على العميل الذي يتوقع أن يلقى الموظف بمظهر حسن مما يزيد من التفاؤل، ويفرض عليه احترام وتقدير الموظف، فالإسلام يحث أتباعه على الاهتمام بالمظهر والنظافة، لأن هذا يكمل ما دعا إليه الإسلام من البشاشة ولطف الحديث وحسن المعشر.

الإخلاص وإتقان العمل

الإتقان فرض في كل عمل نعمله أو أمر نتناوله، ويستطيع الموظف أن يتقن عمله من خلال الإطلاع على كل ما هو جديد في علم المصارف الإسلامية، حتى يتسنى له الإبداع والابتكار، وأفضل عمل يقدمه الموظف للمتعاملين هو السرعة والإتقان والإخلاص في إنجاز المعاملات، بل يعني سرعة الإنجاز والإتقان وسيلة لتسويق خدمات المصرف وأقلها تكلفة لذلك يجب على الموظف أن يوازن بين إتقان العمل والسرعة في الإنجاز، لأنه البطء في العمل يهدر وقت المصرف كما يهدر وقت العميل يقول الرسول صلى الله عليه وسلم: " إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى يُحِبُّ إِذَا عَمِلَ أَحَدُكُمْ عَمَلًا أَنْ يُتَّقَنَهُ " .¹

تعلم الأحكام الشرعية والابتعاد عن الشبهات

¹ سبق تخريجه ص ؟؟؟؟؟؟؟؟ رواه البيهقي في شعب الإيمان، وأبو بعلى في مسنده، وقال الألباني حسن في صحيح الجامع الصغير.

كثيراً من العملاء سوف يطرحون أسئلة تتعلق بالأمر المالية الشرعية ذات الصلة بالمعاملات المالية الإسلامية، لذلك يجب على الموظف أن يلم بالأحكام المتعلقة بالمعاملة من حيث الحلة والحرمة والابتعاد عن الشبهات، حتى لا يقع العميل بالمحظورات .

الرقابة الذاتية

تعتبر الرقابة الذاتية من أهم وأنفع الوسائل التي توجد الخلق القويم في العمل، وتكفل استمرار يته التي من أهم ثمارها الإتقان والجودة. فمهما كانت قوة النظام والأحكام الجزائية والقضائية فإنها قليلة الجدوى مع انعدام مبدأ الرقابة الذاتية. والرقابة الذاتية منطلقة من حديث الرسول صلى الله عليه وسلم: "كُلُّكُمْ رَاعٍ وَكُلُّكُمْ مَسْئُولٌ عَنْ رَعِيَّتِهِ"¹. فهي إحساس الموظف العامل بأنه مكلف بأداء العمل ومؤتمن عليه، من غير حاجة إلى مسؤول يذكره بمسئوليته، وتعتبر أهم عامل لنجاح العمل، لأنها تغني عن كثير من النظم والتوجيهات والمحاسبة وغير ذلك.²

وتأسيساً على ذلك يتبين أن على الموظف استشعار المسؤولية، حيث يعتبر من سلوك العمل المهمة في الوقت الحاضر، استشعار المسؤولية فالموظف لا بد أن يستشعر حجم المسؤولية أمام الله والناس وأن يحرص على القيام بحق هذه المسؤولية العظيمة.³

الرفق والعفو مع من يتعامل معهم الموظف، وقد انتهت النظريات الحديثة إلى أهمية الرفق وحسن معاملة الزبائن، وجعلته أحد استراتيجيات المؤسسة الناجحة ومن جوانب الرفق مع التواضع وخفض الجناح وكذلك أن يتصف باللين في قوة والحزم في رحمة. ومن مجالات الرفق مع المتعاملين أو مراجعي الإدارة أو الهيئة، الحث العام على التبسم في وجه أخيك وإنه من الصدقة، فالرفق والتبسم وحسن المعاشرة من

¹ رواه البخاري (7138) ومسلم (1829) في صحيحيهما عن ابن عمر.

² الحميدان، عصام بن عبد المحسن، أخلاقيات المهنة في الإسلام، المملكة العربية السعودية، الرياض، العبيكان للنشر، ط1، 2010.

³ العمر، فؤاد عبد الله، أخلاق العمل وسلوك العاملين في الخدمة العامة والرقابة عليها من منظور إسلامي، البنك الإسلامي للتنمية، 1999.

أكثر الأمور تأليفاً لقلوب الناس امتثالاً لقوله تعالى: "خُذِ الْعَفْوَ وَأْمُرْ بِالْعُرْفِ وَأَعْرِضْ عَنِ الْجَاهِلِينَ"¹. إن أخلاق العمل لها ارتباط كبير بالتنمية واستمرارها في تطوير المجتمع والدولة، أن السبب في تنامي اهتمام المؤسسات الدولية بالبعد الأخلاقي ناتج عن شعورها بأن العديد من المشاريع والبرامج التي تمولها هذه المؤسسات لم يكتب لها النجاح المتوقع، لوجود أسباب هيكلية واجتماعية كانتشار الفساد الأخلاقي أو الرشوة أو غيرها من الأمور وقد أدى ذلك إلى زيادة تكلفة المشاريع، وانخفاض جودتها ومواصفاتها، وتقليل الفوائد المتوقعة منها على المجتمع.

سادساً: التحديات والعقبات لسلوكيات الاقتصادية في العمل المصرفي الإسلامي الإنسان يشعر بالحاجة إلى الأخلاق عندما تكون هذه الأخلاق مطلوبة من غيره، ويكون هو محتاجاً إليها، وقد لا يشعر بالحاجة إلى الأخلاق عندما تكون هذه الأخلاق مطلوبة منه لصالح غيره. فالخطر الأخلاقي: عبارة عن تصرفات الفاعلين الاقتصاديين في تعظيم منفعتهم الخاصة على حساب الآخرين، وذلك عندما لا يتحملون جميع الآثار أو عندما لا يتمتعون بجميع منافع تصرفاتهم، بسبب عدم التأكد، أو بسبب العقود الناقصة أو المقيدة التي تمنع تحميل جميع الأضرار والمنافع للطرف الآخر². فعدم وجود قواعد واضحة ومحددة لحل المشاكل المتعلقة بأخلاق العمل، وذلك نظراً لتنوعها وتعددتها باختلاف البيئة وتراث المجتمع وقيمه، لذلك هناك العديد من التحديات التي تواجه المصارف الإسلامية لترسيخ الأخلاق منها:³

- 1- كيفية التعامل مع كثير من الأخلاق السلبية، كالفساد الإداري، وعدم تكريس الجهد للقيام بمسؤوليات الوظيفة، أصبحت الوساطة منتشرة كقيمة اجتماعية، حيث أصبحت الوساطة تستتكر من الجميع، وتمارس من الجميع، لتسهيل المعاملات وتفضيل الأقارب، لقوة ومكانة العائلة الاجتماعية.

¹ الأعراف، آية 199.

² المصري، رفيق، الاقتصاد والأخلاق، دمشق، دار القلم، ط1، 2007.

³ العمر، فؤاد عبدا لله، أخلاق العمل وسلوك العاملين في الخدمة العامة والرقابة عليها من منظور إسلامي، البنك الإسلامي للتنمية، بحث رقم 52، ط1، 1999، بتصرف.

- 2- ضعف الالتزام بالمسؤولية تجاه العمل، وقلة الاستجابة لحاجات المجتمع، فالكثير من العاملين يستخدمون الأجهزة الخاصة بالعمل ومعداتنا في تنفيذ معاملاتهم ونشاطاتهم الشخصية بدلاً من إنهاء معاملات الناس وحسن تصريف خدماتهم، وسرعة أوقات الدوام.
 - 3- المركزية الزائدة في العمل مما يؤدي إلى عدم التزام العامل بأخلاق العمل. وتركز السلطات يؤدي إلى قلة المبادرات الفردية وضعف الابتكار.
 - 4- توسيع نطاق المسؤولية الإدارية، وتأسيس نظام لتمحيص وشفافية التصرفات المالية للموظفين.
 - 5- ضعف ثقافة التطبيق والاكتفاء بترديد الشعارات والمفاهيم والمبادئ والقيم السامية أو الاقتصار على التخطيط واللوائح المنظمة للعمل.¹
- الحلول المقترحة لتنمية السلوك الاقتصادي المصرفي الإسلامي²
- إن الالتزام بالأخلاق الإسلامية ينعكس إيجابياً على المجتمع من الناحية الاقتصادية والاجتماعية، حيث أن رسالة المصارف الإسلامية لا تتوقف على تحقيق الربح بل تعزيز وتعميق السلوك الأخلاقي السليم لدى الأفراد والعاملين المستمدة من أحكام وضوابط الشريعة الإسلامية، لذلك يتطلب الالتزام بالأخلاق الإسلامية من قبل العاملين في المصارف الإسلامية ومن الممكن تحقيق ذلك من خلال ما يلي:
- 1- فاعلية طرق اختيار العاملين حيث يعتبر حسن الاختيار هو إحدى الوسائل التي تقلل من فرص خطر الأخلاق السيئة، لذلك على المصارف الإسلامية أن تولي عملية اختيار العاملين أهمية ووضع الوسائل المناسبة للاختيار ووضع الأسس والضوابط الواضحة والعادلة المتعلقة بأخلاق العمل واللائمة للموظف.
 - 2- منع العاملين من الجمع بين وظيفتين، وذلك لمنع تعارض المصالح، وإهمال العمل الموكول إليهم.

¹ الغامدي، مرجع سابق.

² العمر، أخلاق العمل وسلوك العاملين في الخدمة العامة والرقابة عليها من منظور إسلامي، مرجع سابق، بتصريف.

- 3- إصدار نظام أو ميثاق لأخلاق العمل، مما يعطي الموظف إحساساً بوحدة الهدف وشعوراً بالالتزام تجاه مسؤولياته نحو وظيفته ونحو المجتمع.
 - 4- البناء الشخصي للعامل، الذي يجب أن يكون على أعلى مستوى من الأمانة والعدالة والالتزام الشخصي، وذلك من خلال غرس الإعداد الأخلاقي والقيم الإيجابية التي حرص عليها الإسلام في جميع عصوره.
 - 5- زيادة الوعي الأخلاقي وذلك من خلال إنشاء مكتب لأخلاق الوظيفة، يهتم بنشاط ووظائف التوعية والتحقق، وتطوير أدوات تزيد من قدرة الموظفين على التحليل وإبداء الرأي من الناحية الأخلاقية وتدريب العاملين على الظروف التي يمكن إفساء المعلومات التي يؤتمن عليها الموظف أو صاحب المهنة. كأن تكون هناك مصلحة عامة من عرضها بطريقة واضحة.
 - 6- إعادة تشكيل قيم سلوك العاملين يعتبر إعادة تشكيل سلوك العاملين من الأمور الهامة والأساسية في أخلاقيات الأعمال، وذلك من خلال توفير برامج تدريبية للعاملين، تكون ضمن الأعداد الأخلاقي وتكريس قيم العمل، وتهيئة الموظف للمواجهة الواعية والموضوعية، لما قد يلاقه من مشكلات قد تتطلب تحليلاً للبعد الأخلاقي لها، وإعادة إحياء القيم والعادات الإيجابية في النفوس من جديد مثل التعاون، الشورى، الالتزام بالعمل.
 - 7- تشجيع العاملين على كشف الانحراف والفساد الإداري : يمكن تدريب العاملين على اكتشاف الفساد الإداري، وتشجيعهم على إبلاغها لمسؤولياتهم، فهناك العديد من العاملين الذين يعانون الفساد الإداري ولكنهم لا يستطيعون فعل شيء، لأن الإبلاغ عنه قد يؤدي إلى إنهاء خدماتهم، أو التضييق عليهم، فيمكن تشجيعهم على الكشف عن الفساد الإداري من خلال المكافآت المادية أو غير المادية.
- وبناءً على ما تم ذكره سابقاً نجد إن الاقتصاد الإسلامي راعي السلوكيات الاقتصادية لدى الأفراد في جميع المجالات والاختصاصات وهذا ما يؤكد إن الشريعة الإسلامية صالحة لكل زمان ومكان.

وأخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.